



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة عشرة
من الدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الاحد ١٣ جمادي الثاني
١٤١١ هجرية الموافق ١٩٩٠/١٢/٣٠

(الجلد ٢٨)

العدد (١٤)

- جدول الأعمال -

صفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ليث شبيلات لمدة اسبوع من
١٩٩٠/١٢/٢٦.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب سلطان العلوان.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد فيصل الجازي.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد نايف ابوتايه.

هكذا من الأصل

- ٣ - الردود على الاسئلة:
- ١ - كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ١٦٩٠٦ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥، والمتضمن الرد على السؤال رقم (٤٠) المقدم من معالي النائب الدكتور عبدالله النسر.
- ٢ - كتاب معالي وزير التعمين رقم ١٤٠٦٣ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ والمتضمن الرد على السؤال رقم (٤٥) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات.
- ٣ - كتاب معالي وزير التربية والتعليم العالي ٥٥٥٦٧ تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٢، والمتضمن الرد على السؤال رقم (٥٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب مرجي.
- ٤ - طلب المناقشة رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٤ مقدم من ستة عشر نائبا لمناقشة آلية تعيين الموظفين لدى ديوان الخدمة المدنية في المحافظات وفي المؤسسات الحكومية.
- ٥ - مشاريع القوانين الواردة من الحكومة لاحتوائها على اللجان المختصة:
- ١ - مشروع قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠.
- ٢ - مشروع قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠.
- ٦ - قرارات اللجان:
- أ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣ والمتضمن الموافقة على مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.
- ب - قرار اللجنة القانونية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣ والمتضمن الموافقة على مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.
- ج - قرار اللجنة الادارية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣ بشأن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- (عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩١/١/٢ الساعة التاسعة صباحا)

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ١٣ جمادي الثاني ١٤١١ هجري الواقع في ١٩٩٠/١٢/٣٠ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة سيادة الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور أمين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازه من الاعضاء السيد ليث شبيلات.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: سلطان العدوان، فيصل الجازي، د. نايف ابو تايه.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: / وحضر من الحكومة:

- ١ - دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
- ٢ - معالي السيد سالم مساعدة: نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.
- ٣ - معالي السيد مروان القاسم: نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
- ٤ - معالي السيد عبدالمجيد الشريده: وزير التنمية الاجتماعية.
- ٥ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين: وزير الصحة.
- ٦ - معالي السيد عبدالرؤف الروابده: وزير الاشغال العامة والاسكان.

- ٧ - معالي السيد ابراهيم ايوب: وزير التعمين.
- ٨ - معالي السيد حكمت الساكت: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٩ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الاعلام.
- ١٠ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير الصناعة والتجارة.
- ١١ - سماحة الشيخ عبدالباقى جمو: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٢ - معالي الدكتور محمد حمدان: وزير التربية والتعليم والتعليم العالي.
- ١٣ - معالي المهندس داود خلف: وزير المياه والري.
- ١٤ - معالي السيد نبيل ابو الهدى: وزير النقل والاتصالات.
- ١٥ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ١٦ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٧ - معالي الدكتور سليمان عربيات: وزير الزراعة.
- ١٨ - معالي الدكتور خالد الكركي: وزير الثقافة.
- ١٩ - سماحة الدكتور الشيخ علي الفقيه: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
- ٢٠ - معالي الدكتور قسيم عبيدات: وزير العمل.
- ٢١ - معالي السيد ابراهيم الغياشنة: وزير الشباب.

هَذَا مِنْ الْأَصْلِ

- ٢٢ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير السياحة والآثار.
- ٢٣ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ٢٤ - معالي الدكتور خالد امين عبدالله: وزير التخطيط.

١ - افتتاح الجلسة:

سيادة رئيس المجلس:
بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني واصل افتتاح الجلسة، جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً سيدي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

تغيب عن حضور الجلسة السابقة، النواب السادة: د. محمد ابو فارس، سعد حدادين، ذيب مرجي، مروان الحمود، د. فوزي الطعيمة، عبدالله الزريقات، ويسام حدادين.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:

- أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ليث الشيبيلات لمدة اسبوع من ١٩٩٠/١٢/٢٦.
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد سلطان العدوان.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد فيصل الجازي.
- د - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد نايف ابوتايه.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب المحترمين؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام: ٣ - الردود على الاسئلة.

١ - كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ١٦٩٠٦٤ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥، والمتضمن الرد على السؤال رقم (٤٠) المقدم من معالي النائب الدكتور عبدالله النصور.

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال

من: النائب الدكتور عبدالله النصور
الى: معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية ومعالي وزير المياه والري / سلطة وادي الاردن.

أرجو اعلامي بما تم بخصوص كهربة قرية الجلد وقرية الجواسرة في لواء الشونة الجنوبية، خاصة في ضوء ما سبق وطلبته تكررأ من حل قضية ملكية الاراضي السكنية في هاتين القريتين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب
الدكتور عبدالله النصور

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطة الكهرباء الاردنية

الرقم ١٦٩٠٦/١٢/٥/٧

التاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥

سعادة رئيس مجلس النواب
عمان

الموضوع: كهربة قرية الجواسرة وقرية الجلد، في لواء الشونة الجنوبية.

اشارة الى استفسار معالي النائب د. عبدالله النصور بشأن كهربة كل من قرية الجلد وقرية الجواسرة في لواء الشونة الجنوبية ارجو بيان ما تم بهذا الشأن:

١ - قرية الجواسرة

تقدر التكاليف اللازمة لكهربة هذه القرية ب(٢٧٧٦٣) ديناراً الا انه لا يوجد لهذه القرية مخطط تنظيمي حتى الآن. هذا وقد تم شمول هذه القرية ضمن الدراسة التي اعدتها سلطة الكهرباء الاردنية لكهربة القرى والتجمعات السكانية في جميع انحاء المملكة ورفعتها الى رئاسة الوزراء بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٦ لابداء التوجيهات حول الاولويات وتوفير التمويل اللازم لذلك.

٢ - قرية الجلد

تم تركيب خط الضغط المتوسط ومحطة التحويل اللازمة لكهربة هذه القرية ولم يتم تركيب شبكات الضغط المنخفض بسبب عدم توفر مخطط تنظيمي للقرية، وبدون توفر هذا المخطط لا نستطيع كهربة هذه القرية.

محضر الجلسة الرابعة عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩٠/١٢/٣٠

٥

هذا وقد تم ايضاً شمول هذه القرية ضمن الدراسة المذكورة اعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير الطاقة والثروة المعدنية
رئيس مجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية

سيادة رئيس المجلس: نقطة نظام الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالمنعم ابو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس، سبق ان قرر هذا المجلس الكريم خمسا واربعين دقيقة للبحث فيما يستجد من امور وصوت على ذلك تحت هذه القبة بالاغلبية، فتوقف ذلك دون تصويت، فارجو من سيادة الرئيس ان نحافظ على نقطة النظام هذه وان يعاد التصويت ليعود ذلك الحق حيث لدينا امور مستجدة كثيرة في الساحة وبخاصة في هذه الايام وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، تقدم ثلاثة واربعون نائباً بعريضة يطلبون شطب هذا البند، وشكراً، تفضل نقطة نظام.

السيد بسام حدادين: شكراً سيدي الرئيس، اذا كان هناك عريضة، العريضة ليست قراءاً، العريضة هي مشروع قرار وتتحول الى قرار بعد عرضها الى المجلس واتخاذ قرار بشأنها.

سيادة رئيس المجلس: اذا سمحت لي يا اخ بسام ليس في النظام الداخلي شيء ينص على تخصيص هذه المدة، وانما جرى العرف على

هذا من الاعمال

ذلك، تقدم ثلاثة وأربعون نائباً، من زملائك وقالوا ان هناك اولويات وتضعها في اولوياتنا وطالبوا بايقافها، وليس في النظام الداخلي ما ينص على هذا الامر، معالي الدكتور عبدالله النسور، الاجابة مدونة، تفضل ملاحظتكم.

الدكتور عبدالله النسور:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس، في المادة ١٠٢ من النظام الداخلي انه للاستجابات الاسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الاعمال ما عدا الاسئلة، اي ان الاسئلة مقدمة على كل شأن، وبالتالي ما جرى من مخاطب، وان كنت موقفاً على العريضة الثانية، هو مخالفة للنظام الداخلي، ولذلك اسمح لي ان انتقل الى موضوع سؤالي. استفيد من معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية انه تم تركيب خط الضغط المتوسط ومحطة التحويل اللازمة لكهرية قرية الجلد، فإذن الاستثمار مركب وموجود، ولكن اهل هذه القرية لا يزالوا محرومين لان وزارة المياه والري سلطة وادي الاردن، لم تنجز المخطط التنظيمي لهذه القرية، وفي هذا هدر للمال وفيه تجاوز، واما قرية الجواسرة التي يسكنها اكثر من (١٢٠٠) من الناس يمر فوق رؤوسهم خطوط الضغط العالي لتخدم فرداً واحداً في المنطقة، ولا انسى اطفال هذه القرية في ظل سوء ظلال ذلك الرجل المحظوظ يراجعون دروسهم، ولذلك ارجو من وزارة الري والمياه، سلطة وادي الاردن، ان تنجز المخطط التنظيمي لهاتين البقعتين العزيزتين وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المياه والري، تفضل.

معالي وزير المياه والري: بالنسبة لقرية الجلد تم التنظيم وسيعمل الاعتراض قريباً ان شاء الله، وشكراً.

الدكتور عبدالله النسور: اشكرك على الجلد ولكن الجواسرة؟

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٢ - كتاب معالي وزير التموين رقم ١٤٠٦٣ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ والمتضمن الرد على السؤال رقم (٤٥) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ارجو رفع السؤال التالي لمعالي وزير التموين مع الاحترام والتقدير، «معالي وزير التموين الاكرم،

تحية وبعد

سؤال لماذا يتم استيراد الدجاج المجمد من الخارج هل هو لنقص في انتاج الدواجن في مزارعنا في الاردن، أم هناك سياسة خاصة تموينية تتعلق بهذا الموضوع ونرجو الإفادة مع فائق التقدير والاحترام»

النائب المهندس فؤاد الخلفات

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

الرقم ١٤٠٦٣/١٦/١٠/٩

التاريخ/ جماد اول ١٤١١هـ

الموافق ١٩٩٠/١٢/١٥م

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم.

اشارة الى كتابكم رقم ٢٨٠٠/١٠/١٦/٣ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٨ والمرفق معه مذكرة سعادة النائب المحترم المهندس فؤاد الخلفات بشأن استفساره عن استيراد الدجاج المجمد.

أرجو التكرم بالعلم بما يلي:

١ - ان الانتاج المحلي من الدجاج لا يغطي حاجة المملكة وخاصة في فصل الشتاء، او عند تعرض الدواجن لبعض الامراض.

ويتراوح النقص السنوي بين (٥ - ١٥) الف طن.

٢ - وحتى يتم تعويض هذا النقص ودون الحاق الضرر بمزارع انتاج الدجاج اللاحم، فقد رأت الحكومة منذ عهد بعيد أن تتولى وزارة التموين تغطية هذا النقص عن طريق استيراد كميات محدودة، وعلى ان تباع في الفترات التي يحدث فيها النقص فقط.

ان اناطة هذه المهمة بوزارة التموين هي لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وتحقيق استقرار في الاسعار لصالح المستهلك وعدم تعرض الانتاج المحلي لمنافسة غير متكافئة مع

المستورد من الخارج حيث تتحكم وزارة التموين بهذه المعادلة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير التموين

ابراهيم أيوب

نسخة / لدولة رئيس الوزراء الافخم

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ فؤاد الخلفات.

السيد فؤاد الخلفات: شكراً سيدي الرئيس، بالنسبة لجواب معالي وزير التموين، اود ان اعقب بالاتي على جوابه.

اولاً: ان عدد المزارع الامهات اللاحم حسب احصائيات وزارة الزراعة (٦٧) مزرعة فعلي.

ثانياً: الانتاج السنوي من بيض الامهات اللاحم يتراوح بين ١٥٠ - ١٦٠ مليون بيضة سنوي.

ثالثاً: حاجة الاردن (٧٥) مليون بيضة سنوي لانتاج الصوص والباقي اما يصدر واما يتعرض للأتلاف لان فترة تخزين هذا النوع من البيض لا تزيد عن اسبوع لوجود اجنة بداخلها، واذا اضطر المورد لبيض الصوص ان ينزل كمية كبرى للأسواق فإنه سيخسر بهذا البيع، من هنا نستنتج ونستدل فيما يتعلق بموضوعنا ان توفر الصوص هو ضعفي الكمية الفعلية الموجودة في السوق في صيف ١٩٩٠ اي الصيف الماضي تم ما يلي:

١ - انزل الدجاج المجمد الى السوق،

هذا من الاصل

ولعل الدافع لذلك هو قرب فترة استعمال هذا الدجاج .

٢ - انزل هذا الدجاج بكميات كبيرة ولو ان الفترة كانت محدودة مما جعل كثير من المستهلكين يقومون بالتخزين . من هنا نستنتج عدم تشجيع المزارعين على ان يبدأوا باستغلال مزارعهم ممن عكس هذا النقص في فصل الشتاء .

٣ - تأثر سوق توريد الصوص .

٤ - ايجاد نوع من عدم التشجيع لدى المزارع لان يبدأ بالتربية .

٥ - كان هناك لدى المزارع نوع من الاضطراب والحيرة وغير مستقر في قراره ان يبدأ التربية ام لا مع نزول هذه الكميات في الصيف .

فيما يتعلق بسياسة الاسعار، عند احتساب اسعار الكيلو الواحد من الدجاج كانت هناك عوامل يجب ان تؤخذ عندما يراد تسعير كيلو الدجاج، اضافة الى متغيرات على هذا السعر وهذه العوامل والمتغيرات هي : أولاً : احتساب السعر على اساس ان كل مزارع يملك جاروشه، والواقع ان ٥٠٪ - ٦٠٪ من المزارعين لا يملكون جاروشه وهذا يؤثر على السعر .

ثانياً : من المتغيرات، العلف، الذي يتكون من ثلاث مواد رئيسية المركز والصويا والذرة، وهي تشكل ثلثين العلف والذرة مكونة من ذرة صفراء بالاضافة الى ذرة حمراء، والذرة الحمراء أرخص من الصفراء ومنذ شهرين لا

تتوفر الذرة الحمراء مما جعل فارق سعر الطن يزيد من عشرة الى خمسة عشر دينار وهذا واحد من المتغيرات من هنا نستنتج ضرورة متابعة السعر وفقاً لهذه المتغيرات من باب التعويل او اعادة الاحتساب او وضع فارق سعر يمكن ان يتحرك المزارع من خلاله، مع الاخذ بعين الاعتبار للاستنتاجات السابقة اقترح الآتي :- أولاً : تفعيل مسالخ الضليل والتوريد اليه اضافة الى الاستفادة من برادات وزارة التموين لغايات التخزين .

ثانياً : ايجاد مزارع خاصة للقوات المسلحة وهي مستهلك كبير للدجاج وذلك اسوة ببعض القوات المسلحة بالدول العربية المجاورة .

اما فيما يتعلق بالامراض، فيجب أولاً اجراء دراسة ميدانية حقيقية من قبل دائرة البيطرة لكل منطقة بعينها لمعرفة الفيروس المتوفر في تلك المنطقة .

ثانياً : استعمال المصل المناسب للمنطقة بعد هذا الاجراء الميداني .

ثالثاً : البعد عن التعميم في استعمال الامصال وشكراً .

سيادة رئيس المجلس : تفضل شيخ عبد الباقي .

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : ارجو من سيادة الرئيس ان يتلو على المجلس نفس المادة (٨٢) التي تتضمن اصول الاسئلة والاجوبة، لاننا بهذا الاسلوب لا ننتهي اليوم

من الاسئلة والاجوبة، نص المادة (٨٢) يجب ان يكون السؤال موجزاً منصّباً على الوقائع المطلوب استيضاحها، خالياً من التعليق والجدل والآراء الخاصة .

سيادة رئيس المجلس : ولكن يا شيخ السؤال في هذه الحدود ولم يخرج عن السؤال واجابة النائب كانت موجزة ومقبولة . البند الذي يليه، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٣ - كتاب معالي وزير التربية والتعليم العالي رقم ٥٥٥٦٧ تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٠، والمتضمن الرد على السؤال رقم (٥٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب مرجي .

السيد رئيس مجلس النواب المحترم تحية وبعد

ارجو ان يتم الاستفسار من معالي وزير التربية والتعليم حول جدوى صندوق اسكان المعلمين ومدى مساهمته في حل مشاكل السكن للمعلمين كما ارجو توضيح ما يلي :

(١) عدد المتسبين .

(٢) الوضع المالي .

(٣) عدد المستفيدين حتى الآن .

(٤) كيفية فعل هذه القروض .

مع فائق التقدير والاحترام

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التربية والتعليم
الرقم ١١/١١/ص/٥٥٥٦٧
التاريخ ١٤١١/٦/٤
الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٢

سعادة رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع : صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم والسؤال رقم (٥٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب مرجي

اشارة لكتابكم رقم ٢٨٥٧/١٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ والمتعلق بجدوى صندوق الاسكان ومدى مساهمته في حل مشاكل السكن للمعلمين، ارجو ان اوضح ما يلي :

لقد جاءت فكرة تأسيس الصندوق ترجمة للمكرمة الملكية السامية التي اعلنها صاحب الجلالة في يوم المعلم بتاريخ ١٩٧٥/٣/٦ بموجب تأمين بيت لكل معلم ومعلمة . واصدر امره السامي الى الحكومة بتبني ذلك، وفي عام ١٩٧٩ اخذت هذه الفكرة مسارها التنفيذي باعداد مشروع النظام وقت المصادقة عليه عام ١٩٨٠ ويأشر الصندوق نشاطه الفعلي في نيسان ١٩٨١ . ويهدف الى ما يلي :

١ - تمكين المشتركين من الحصول على قروض لغايات الاسكان .

٢ - تمكين المشتركين من شراء المشاريع السكنية، وتمنح القروض بقرار من لجنة ادارة الصندوق بحيث لا تتجاوز قيمة القرض خمسة اضعاف الراتب السنوي للمشارك مع علاواته .

هذا من الاصل

ويسدد القروض باقساط شهرية بحيث لا تزيد المدة على عشرين عاماً .
ويقوم المشترك بدفع مبلغ (عشرة دنائير) رسم انتساب وقيمة الاشتراك البالغة ٥٪ من مجموع راتبه الشهري وعلاواته .
واستكمالاً لما ورد في استفسار سعادة النائب المحترم أدرج أدناه توضيحاً للنقاط الأربع الواردة في استفساره .

١ . عدد المتستين :
بلغ عدد المتستين للصندوق (٧٥٠٠) متسبياً، علماً بأن الاشتراك اختياري استناداً للفقرة أ من المادة السادسة من النظام والتي تنص «يكون الاشتراك لموظفي الوزارة في الصندوق اختياري» .

٢ . الوضع المالي للصندوق :
تنص المادة الرابعة من النظام «يكون للصندوق ميزانية خاصة وتتألف موارده المالية من المصادر التالية :

أ . الاشتراكات الشهرية التي تقتطع من رواتب المشتركين .

ب . القروض التي يحصل عليها الصندوق من أية مصادر تمويلية وتكون هذه القروض بكفالة الحكومة .

جـ . أية هبات أو تبرعات أو منح تقدم للصندوق من أية جهة كانت ويوافق عليها مجلس الوزراء .

د . عوائد استثمار أموال الصندوق المنقولة وغير المنقولة .

هـ . أي مبالغ تخصص للصندوق من الموازنة العامة للدولة .

وبالرغم مما ورد في النص إلا أن موارد الصندوق المالية اقتصر على الاشتراكات الشهرية التي تقتطع من رواتب المشتركين، ولم يرد للصندوق أي دعم من الحكومة أو من القروض السهلة أو من الهبات والمساعدات المالية .

وعما يجدر ذكره أن ميزانية الصندوق لعام ١٩٩٠ بلغت حوالي مليون دينار تم صرفها لأصحاب الأولوية في الاقتراض، علماً بأن موجودات الصندوق بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠ هي (٧٦٠٨١) ديناراً .

٣ . عدد المستفيدين حتى تاريخه :
بلغ عدد المستفيدين من الصندوق حتى نهاية العام الحالي ١٩٩٠ (٧٤٠) مقترضاً وبلغت قيمة قروضهم (٨,٤٤٢,٠٤١) ديناراً، وتشكل نسبة المقترضين إلى المشتركين حوالي ١٠٪ .

٤ . كيفية منح القروض :
استناداً لنص المادة الرابعة عشرة من النظام تم وضع أسس ومعايير لمنح القروض للمشاركين وهي :-

أ . تعطى الأولوية بمنح القروض حسب المعايير التالية :

١ . الخدمة في الوزارة ولها ٦٠٪ من النقاط يعطى كل مشترك نقطتين عن كل سنة خدمة بحيث لا تتجاوز عدد النقاط «٦٠» نقطة .

٢ . الاشتراك في الصندوق وله ٣٠٪ من النقاط يعطى لكل مشترك ثلاث نقاط عن كل سنة

اشتراك بحيث لا يتجاوز عدد النقاط (٣٠) نقطة .

٣ . الزوجان المشتركان في الصندوق ١٠٪ من النقاط يعطى زوج المشترك في الصندوق نقطتين عن كل سنة اشتراك بحيث لا يتجاوز عدد النقاط (١٠) نقاط .

ب . لا يجوز منح القروض لأي مشترك يملك سكناً ضمن حدود البلدية للمدينة أو القرية التي يعمل فيها وتزيد مساحته على (١٨٠) م^٢ على أنه يجوز للجنة الموافقة على منح القرض أو جزء منه لغايات إكمال أو توسيع السكن الذي يملكه المشترك في المدينة أو القرية التي يعمل فيها وتقل مساحته عن (١٨٠) م^٢ شريطة أن لا تتجاوز مساحة السكن بعد التوسع أو الإكمال (٢٠٠) م^٢ .

جـ . لا يجوز منح القرض للمشارك المتقاعد الذي يملك سكناً في أي مكان في المملكة وتزيد مساحته على (١٨٠) م^٢ .

وتجدر الإشارة فيما يتعلق باستفسار سعادة النائب حول مدى مساهمة الصندوق في حل مشاكل السكن للمعلمين، أن الصندوق يساهم إلى حد ما بحل هذه المشكلة، ولكن ليس بمقدوره معالجة مشكلة السكن معالجة جذرية بالنظر إلى انحصار موارده في مساهمة المشتركين دون أي دعم آخر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير التربية والتعليم

والتعليم العالي

د . محمد حمدان

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ ذيب مرجي تفضل .

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس، اشكر معالي وزير التربية على هذا الرد وأحب أن أنه ان صندوق اسكان موظفي وزارة التربية جاء كما يقول الكتاب هو ترجمة للمكرمة الملكية بعيد المعلم بوجوب تأمين بيت لكل معلم ومعلمة، الصحيح أريد أن أوجه شكر إلى وزارة التربية بشكل عام ومعالي الوزير على هذه الترجمة الامينة وما عملته بتأمين بيت لكل معلم ومعلمة، من سبعة آلاف وخمسمائة معلم ومعلمة مشتركين فقط سبعمائة وأربعين استفادوا من القروض، هذا اذا علمنا ان المعلم الذي يكون له خدمة فوق الثلاثين سنة يحصل على قرض، يعني يكون واصل سنة حوالي ستين هذا اذا ما كان متوفي، علماً بأنه هذا الصندوق يخص المعلم والمعلمة ولكن اعتقد ان معظم القروض التي دفعت من هذا الصندوق ذهبت ليس للمعلم او المعلمة وإنما لكبار موظفي وزارة التربية والتعليم، وشكراً .

سيادة رئيس المجلس : شكراً، معالي وزير التربية والتعليم .

معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي : شكراً معالي الرئيس، اود ان اشير فقط بان الاسس، اسس الاقتراض واضحة وان جميع العاملين في وزارة التربية والتعليم ربما باستثناء الوزير يصنفون معلمين، ولهم الحق في الحصول على القرض، لانهم جميعهم معلمين ونظام الصندوق يعطيهم الحق بالحصول على القرض عندما تتقدم خدمتهم ويتقدم اشتراكهم في

هكذا من الملاحظ

الصندوق، وشكراً .

سيادة رئيس المجلس : السيد الأمين العام، البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

(٤) طلب المناقشة رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٤ مقدم من ستة عشر نائباً لمناقشة آلية تعيين الموظفين لدى ديوان الخدمة المدنية في المحافظات وفي المؤسسات الحكومية .

سيادة رئيس المجلس : الدكتور عوي البشير .

الدكتور عوي البشير : شكراً سيادة الرئيس، احي القائمين على ادارة ديوان الخدمة المدنية فإنني ارى المحاولات التي يقوم بها الديوان من اجل الوصول الى اسلوب يحقق العدالة في عملية التوظيف، الا انه هناك مأخذ، أولاً : السرية .

سيادة رئيس المجلس : الدكتور عوي : لو سمحت حسب النظام الآن ليس وقت مناقشة وانما يحدد موعد للمناقشة خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام . دكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : شكراً سيدي الرئيس، اقترح احالة هذا الطلب الى اللجنة الادارية ويطلب من رئيس ديوان الموظفين ان يتقدم بتقرير شامل عن سياسة التعيين يناقش داخل اللجنة الادارية وتتقدم اللجنة الادارية الى مجلسكم الكريم بخلاصة بحثها ثم بعد ذلك يصار الى مناقشة هذا الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالة طلب المناقشة للجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

سيادة رئيس المجلس : اذن يحول طلب المناقشة للجنة الادارية ويطلب تقرير وهذا الموضوع هو مداولة بين المجلس والحكومة، تبادل الرأي في هذا الموضوع، وحسب النظام يحدد له يوم الاحد القادم . البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

(٥) مشاريع القوانين الواردة من الحكومة لاحتالتها على اللجان المختصة :

١. مشروع قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رفاعة الوزراء

الرقم ١٥٢٧٤/٣٠

التاريخ ١٤١١/٥/٤

الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٢

عطوفة رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم ب(٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١١ مع الاسباب

الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
نسخة/ الى دولة رئيس مجلس الاعيان/
مع نسختين من مشروع القانون .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى

المبارك والصخرة المشرفة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

أ - وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية/ رئيسا .

المادة ٣ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل بالغاء عبارة (قاضي القضاة او القائم باعماله) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية) .

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون اعمار المسجد

الاقصى المبارك والصخرة المشرفة

١ - عندما صدر قانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٤ لم تكن وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية قد انشئت بعد، حيث ان انشاءها قد تم سنة ١٩٦٧، وكانت قبل ذلك التاريخ تشرف على امور الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية دائرة مستقلة ترتبط من الناحية الادارية بسماحة قاضي القضاة .

٢ - وبما ان وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بعد انشائها قد اصبحت المشرفة بصورة قانونية وفعلية على المساجد ومنها المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة فقد تم

هذا من الاصل

اعداد المشروع المرفق بحيث يصبح وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رئيسا للجنة اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة فيتولى جهاز الاوقاف في القدس الاشراف الاداري والفني على تنفيذ جميع اعمال الاعمار والترميم التي تجري للمسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة وبالاشراف المباشر لمجلس الاوقاف في الضفة الغربية .

سيادة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام :

٢ . مشروع قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠ .
بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم أس ١٥٢٧٦/٣

التاريخ ١٤١١/٥/٤

الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٢

عطوفة رئيس مجلس النواب
ابعث اليكم ب(٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١١ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .
واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء
نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان/
مع نسختين من مشروع القانون .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

المؤسسة : المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري .

الوزير : وزير الاشغال العامة والاسكان .

المجلس : مجلس ادارة المؤسسة .

المدير العام : مدير عام المؤسسة .

المستفيد : كل شخص طبيعي او معنوي ينتفع من خدمات المؤسسة .

العقار : قطعة الارض وما انشأه او سينشأ عليها من بناء .

المادة ٣ - تؤسس في المملكة مؤسسة تسمى (المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها هذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرام العقود والقيام بجميع الاجراءات القانونية المتعلقة بها وان تنيب عنها لهذه الغاية النائب العام او اي محام آخر .

المادة ٤ - اعتبارا من نفاذ هذا القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لكل من مؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري وتؤول اليها جميع مشاريعها وموجوداتها وحقوقها واملاكها المنقولة وغير المنقولة كما تتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها بما في ذلك العقود التي كانت قد ابرمت لاغراض الاسكان والتطوير الحضري وتعتبر كأنها ابرمت مع المؤسسة .

المادة ٥ - يصبح جميع الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين لمؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري عند العمل بهذا القانون موظفين ومستخدمين وعمالا في المؤسسة وينقلون للعمل فيها مع جميع حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم .

المادة ٦ - تتولى المؤسسة المساهمة في حل ازمة السكن وتطوير المناطق المتدنية الخدمات في المملكة بجميع الطرق والوسائل المتاحة لها بما في ذلك :

أ - تقديم التوصية لمجلس الوزراء حول السياسة العامة للاسكان وعلاقتها بالتنظيم والبيئة وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بهذا الموضوع .

ب - متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للاسكان واعداد اي تشريعات ضرورية لتنفيذها .

ج - اجراء الدراسات والبحوث ضمن الوحدات التنموية الاقليمية لانشاء احياء جديدة في مناطق التوسع السكاني خارج وداخل حدود البلديات ومناطق التنظيم وانشاء مناطق جديدة للتجمعات السكانية .

د - القيام بالدراسات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية ذات العلاقة بالاسكان والتطوير الحضري لغايات تحديد الحاجة السكنية وتوفير الخدمات الضرورية في المناطق المكتظة بالسكان والعمل على ازالة مظاهر التخلف والبناء العشوائي فيها ومساعدة ساكنيها على توفير السكن المناسب لهم .

هـ - تشجيع وتطوير الحرف الصناعية الصغيرة وبرامج التدريب المهني في المناطق التي تقام بها مشاريع المؤسسة .

هكذا من الأشغال

- و - العمل على توفير قروض للمستفيدين من مشاريع الاسكان والتطوير الحضري وذلك بالتعاون مع الجهات الممولة المعنية .
- ز - اقامة مشاريع استثمارية ضمن مشاريع الاسكان والتطوير الحضري لخدمتها .
- ح - دراسة وتنفيذ اي من مشاريع الابنية الخاصة بالحكومة ومؤسساتها العامة بتكليف من مجلس الوزراء .

المادة ٧ - أ - يتولى ادارة المؤسسة مجلس يتم تشكيله على الوجه التالي :-

- ١ - الوزير.
 - ٢ - المدير العام
 - ٣ - مندوب عن وزارة التخطيط
 - ٤ - مندوب عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
 - ٥ - مندوب عن دائرة الاراضي والمساحة
 - ٦ - مندوب عن البنك المركزي
 - ٧ - مندوب عن سلطة المياه
 - ٨ - مندوب عن سلطة الكهرباء
 - ٩ - مندوب عن امانة عمان الكبرى
 - ١٠ - مندوب عن بنك الاسكان
 - ١١ - مندوبين اثنين عن القطاع الخاص يعينها مجلس الوزراء بالتنسيق من الوزير لمدة سنتين قابلتين للتجديد .
- ب - يتم تعيين الاعضاء المنصوص عليهم في البنود من (٣-٩) في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء وتنصيب من الجهة المختصة على ان لا تقل درجة اي منهم عن الدرجة الاولى من الفئة الاولى .
- ج - يجتمع المجلس مرة واحدة في الشهر على الاقل، وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره سبعة من اعضائه على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ويصدر قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة .

المادة ٨ - المجلس هو السلطة العليا في المؤسسة ويتخذ ما يراه مناسباً من القرارات لتحقيق اغراضها واهدافها ويمارس الصلاحيات اللازمة لذلك وبخاصة ما يلي :

- أ - اقتراح السياسة العامة للاسكان والتطوير الحضري في المملكة ومتابعة اصدار التشريعات اللازمة لهذه الغاية .
- ب - وضع خطة تنفيذ السياسة العامة للاسكان والتطوير الحضري في المملكة على ان تعطى الاولوية في ذلك للمشاريع الخاصة بتأمين السكن لذوي الدخل المحدود وفق التعريف الذي يضعه المجلس لهذا الدخل من حين الى آخر .
- ج - اقرار الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها .
- د - تنسيق الحصول على القروض واصدار سندات الدين بموافقة مجلس الوزراء .
- هـ - شراء او استملاك الاراضي لغايات اقامة مشاريع المؤسسة عليها واعداد مخططات تصميم الوحدات السكنية والمرافق العامة التابعة لها واجراء معاملات التوحيد والافراز والتجزئة لتلك الاراضي وفق احكام خاصة يتم وضعها من قبل الجهات التنظيمية المختصة بناء على طلب المؤسسة وحسب طبيعة المشروع .

- و - تأجير الاراضي وبيوت السكن او اي انشاءات اخرى تملكها المؤسسة وبيع الاراضي والعقارات وذلك بعد تنظيمها وايصال الخدمات العامة لها .
- ز - تحديد الكلفة المالية للقروض التي تمنحها المؤسسة بموافقة مجلس الوزراء .
- ح - تخصيص العقارات بقصد التمليك لقاء التكاليف التي يحددها المجلس .

المادة ٩ - يتولى المدير العام للمؤسسة المهام والصلاحيات التالية :-

- أ - تنفيذ السياسة العامة التي يضعها المجلس والقرارات التي يصدرها .
- ب - الاشراف على الجهاز الاداري والمالي والفني للمؤسسة .
- ج - الاشراف على ادارة اعمال المؤسسة وتنفيذ الاشغال المتعلقة بها .
- د - اعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضه على المجلس .
- هـ - ممارسة الصلاحيات التي يخولها له المجلس .

المادة ١٠ - تتكون موارد المؤسسة مما يلي :

- أ - المبالغ التي تخصصها الحكومة لها .
- ب - القروض .
- ج - سندات الدين التي يوافق مجلس الوزراء على اصدارها .
- د - الاموال التي يلتزم المستفيدون بايداعها لدى المؤسسة على سبيل الادخار وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

هذا من الاجل

هـ - عائدات بيع وتخصيص وتأجير عقارات المؤسسة .

و - الهبات والاعانات على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على الاجنبى منها .

ح - اي مصادر اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ١١ - تضمن الحكومة ضمانة مطلقة التزامات المؤسسة تجاه الآخرين.

المادة ١٢ - يجوز تفويض اراضي الدولة الصالحة لمشاريع الاسكان والتطوير الحضري للمؤسسة محانا .

المادة ١٣ - للمجلس حق تخصيص عقار للمستفيد بقصد التملك حسب حاجته لنوع العقار مع مراعاة مقدرة المالية على تسديد الثمن وفق الشروط التالية :-

أ - ان يكون المستفيد اردنيا قد اتم الثامنة عشرة من عمره على الاقل .

ب - ان لا يكون المستفيد او زوجه او اي من ابناؤها القاصرين مالكا لعقار في منطقة المشروع التي يحددها المجلس او قادرا على انشاء مثل هذا العقار او الحصول عليه في ضوء الظروف المالية للمستفيد او لزوجته .

ج- ان لا يكون هو او زوجة او اي من ابنائهما القاصرين قد انتفع بمشروع اسكان من اي جهة رسمية في اي منطقة .

المادة ١٤ - يحق للمؤسسة استرداد العقار من المستفيد المتخلف عن دفع الاقساط الشهرية المستحقة عليه وفقاً لما يلي :

١ - اذا تخلف المستفيد عن دفع ثلاثة اقساط متتالية او خمسة اقساط متفرقة من ثمن العقار يتم اذاره بواسطة الكاتب العدل بلزوم دفع الاقساط المستحقة عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه الانذار .

ب - اذا انتهت مدة الانذار ولم يتم الاستيفاء بتسديد الاقساط المستحقة عليه فللمجلس اصدار قرار بالغاء تخصيص العقار واسترداده من شاغله مستفيدا كان او مشغلا له دون موافقة المؤسسة .

ج- يبلغ قرار المجلس بالغاء تخصيص المقار واسترداده من شاغله للمستفيد بواسطة الكاتب العدل ويصبح هذا القرار قطعياً ونافذاً بعد مرور مدة ثلاثين يوماً على تاريخ التبليغ .

د - اذا تبين لدى الكاتب العدل ان المستفيد مجهول مكان الاقامة فيحق للمدير العام ان يقرر تبليغ المستفيد القرارات الصادرة بمقتضى هذه المادة بواسطة النشري في صحيفة يومية واحدة على الاقل.

هـ - ينفذ قرار استرداد العقار واخلاته من شاغله بواسطة دوائر الاجراء .

و - إذا عرض المستفيد على المؤسسة تسوية وقبلت بها يوقف تنفيذ القرار ويلغى بعد تنفيذ التسوية .

المادة ١٥ - تنتقل حقوق والتزامات المستفيد لورثته الشرعيين بعده .

المادة ١٦ - يبقى العقار ملكا للمؤسسة حين قيام المستفيد بسداد كامل الثمن والالتزامات المترتبة عليه وعندئذ تقوم المؤسسة بنقل الملكية للمستفيد بقرار من المجلس ويبلغ القرار لدائرة الأراضي والمساحة لتنفيذه وفقا للقوانين والأنظمة المرعية دون الحاجة الى حضور الطرفين الى دائرة التسجيل .

المادة ١٧ - أ - إذا اضطر المستفيد لاختلاء العقار لأي ظرف طارئ كانتقال مركز عمله فيحق له بعد الحصول على موافقة المجلس تأجيله لمدة سنة واحدة قابلة للتتمديد لمدة اقصاها خمس سنوات وتعتبر الاجارة منتهية حكماً بعد هذه المدة على الرغم مما ورد في قانون المالكين والمستأجرين .

ب - إذا قصر المستفيد عن دفع الأقساط المستحقة عليه وكان العقار المخصص له مؤجراً فيحق للمؤسسة حجز بدل الإجازة بقرار من المجلس واستيفائها مقابل هذه الأقساط.

المادة ١٨ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز للمستفيد بيع العقار الذي خصص له من المؤسسة او التنازل عن حقوق المستفيد فيه الا بعد خمس سنوات على الاقل على صدور القرار بتخصيصه وان يكون المستفيد قد سدد جميع الالتزامات المستحقة عليه، كم لا يجوز خلال تلك المدة حجزه او بيعه من قبل دوائر الاجراء او التنفيذ عليه لدى دوائر التسجيل الا اذا كان ذلك وفاء لدين مستحق للمؤسسة او لبنك الاسكان .

ب - اذا اقام المستفيد مسكنا له على قطعة الارض التي خصصت له من المؤسسة او اضاف الى المسكن الذي حصل عليه من المؤسسة بناء وفق الاحكام والشروط المقررة من قبلها فيحق له التصرف بتلك الارض وما اقامه عليها من انشاءات بالبيع او المبادلة او التنازل عنها للغير وذلك بعد انقضاء ثلاث سنوات على الاقل على حصوله على اذن اشغال ذلك المسكن او الاضافة من السلطات البلدية او المحلية المختصة .

جـ - تنطبق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على الاراضي والمساكن المشمولة بمشاريع التطوير الحضري .

المادة ١٩ - تتولى دائرة الاراضي والمساحة اعداد معاملات التوحيد والافراز والتجزئة لمشاريع المؤسسة وتصدر سندات التسجيل الخاصة بالعقارات التي تطبق عليها احكام هذا القانون باسم (المؤسسة العامة للسكان والتطوير الحضري) .

مذاہب و مذاہب

المادة ٢٠ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يكون المستفيد من مشاريع المؤسسة مكلفا بدفع ضريبة الابنية والاراضي داخل حدود البلديات والقرى أو أي ضرائب أو رسوم أو تكاليف مالية أخرى مفروضة أو ستفرض في المستقبل على الاموال غير المنقولة داخل حدود البلديات والقرى وخارجها .

المادة ٢١ - تنوئ المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية والهيئات الأخرى كل حسب اختصاصها بالاتفاق مع المؤسسة تنفيذ مشاريع المرافق العامة وإيصال الخدمات العامة الضرورية لمشاريع المؤسسة، وإذا تعذر على أي منها القيام بإنجاز أي من تلك المشاريع، فللمؤسسة تنفيذها والرجوع على تلك الجهات والمجالس والهيئات بالكلفة التي تكبدتها المؤسسة .

المادة ٢٢ - أ - تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

ب - تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كأموال الخزينة العامة وحقوقها وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ٢٣ - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المؤسسة ومعاملاتها المالية وللمجلس بالإضافة الى ذلك تكليف احد مدقي الحسابات القانونيين للقيام بهذه الاعمال .

المادة ٢٤ - للمؤسسة انشاء صندوق تعاوني ضد الاخطار والاضرار التي تلحق بمشاريع المؤسسة او بالمستفيدين منها او بالعقارات المخصصة لهم من المؤسسة وتحدد بالنظمة تصدر بمقتضى هذا القانون شروط الاشتراك في الصندوق ومقداره والاحكام والحالات المتعلقة بالتعويض عن تلك الاخطار والاضرار ومقدار التعويض في كل حالة منها وسائر الاحكام والامور المتعلقة بالصندوق والمستفيدين منه .

المادة ٢٥ - يلغى كل من (قانون مؤسسة الاسكان) رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ و(نظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٦ والتعديلات التي طرأت على كل منها على ان يستمر العمل بالنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون وذلك الى ان تلغى او يستبدل غيرها بها وفقا لاحكامه .

المادة ٢٦ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة المتعلقة بحقوق المستفيدين والالتزامات المترتبة عليهم مما هو غير منصوص عليه في هذا القانون .

المادة ٢٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الاسباب الموجبة

لمشروع

قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري

يهدف تنظيم قطاع الاسكان في المملكة . . ولضبط سياسات الاسكان وتوجيه البرامج في هذا المجال لكل من القطاع العام والخاص لتلبية الحاجة السكنية لكافة فئات الدخل . . فقد قامت الحكومة باعداد «الاستراتيجية الوطنية للاسكان» وذلك عن طريق فريق فني متخصص درس الواقع الاسكاني والحاجات السكنية للفترة المقبلة وظروف تأمين المساكن . . ووضع على ضوءها وثائق الاستراتيجية الوطنية للاسكان التي حددت توصيات وتوجيهات لتنظيم عمل القطاع وتوجيهه لتلبية الحاجة السكنية وبالصورة الملائمة .

وفي هذا المجال وعملا بتوصيات الاستراتيجية فقد اعتمدت وزارة الاشغال العامة والاسكان منذ عام ١٩٨٨ مظلة رسمية لقطاع الاسكان في المملكة . . وتم نقل ارتباط مؤسسة الاسكان من وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة الى وزارة الاشغال العامة والاسكان في اوائل عام ١٩٨٨ . . كما تم نقل ارتباط دائرة التطوير الحضري ايضا من وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة الى وزارة الاشغال العامة والاسكان في اوائل عام ١٩٨٩ .

اضافة لذلك فقد تم انشاء مديرية متخصصة في مؤسسة الاسكان باسم «مديرية التخطيط الاسكاني» مهمتها متابعة تطبيق توصيات الاستراتيجية وتحديث الدراسات والاحصائيات وترجمتها الى سياسات للقطاع في سبيل توجيهه لتلبية الحاجة السكنية وبالصورة المناسبة، وتوفير المناخ المناسب لذلك وبشكل خاص لحفز القطاع الخاص لكي يساهم مع القطاع العام في تلبية الحاجة السكنية لدوي الدخل المتدني من المواطنين وذلك من خلال تبسيط الاجراءات واجراء التعديلات اللازمة في التشريعات في مجال الاراضي واحكام التنظيم وشروط التمويل وتشجيع الاستثمار في صناعات البناء ومواده .

سيادة رئيس المجلس : هل يوافق
المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟
الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :
(٦) قرارات اللجنة :

أ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ

١٩٩٠/١٢/٢٣ والمتضمن الموافقة
على مشروع قانون الاستيراد
والتصدير لسنة ١٩٩٠ كما ورد من
الحكومة مع اجراء بعض التعديلات
عليه .
سيادة رئيس المجلس : السيد المقرر.

هذا من الاصل

الدكتور عبدالله العكايلة مقرر اللجنة المالية :

الاجتماع الاول والثاني :

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصائها القانوني عدة اجتماعات صباحية بتاريخ ٧/٢٩، ٨/٤، ١٩٩٠، برئاسة معالي الدكتور عبدالله النور رئيس اللجنة، ومقررها سعادة الدكتور عبدالله العكايلة، وأصحاب السادة الأعضاء :

مطير البستجي، احمد الكفاوين، عيسى الريموني، سمير قعوار، حمزة منصور، ذيب مرجي، احمد قطيش الازايد، عبدالسلام فريجات، علي الحوامدة، محمد العلاونة، عطا الشهبان، جمال حداد. وتغيب دون معلرة السيد : بسام حدادين .

كما حضر اجتماع اللجنة معالي وزير الصناعة والتجارة الدكتور زياد فريز، سماحة الشيخ عبدالباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية، وعطوفة الامين العام لمجلس الامة الاستاذ صالح الزعبي. وحضر إحدى جلسات اللجنة سعادة النائب السيد عاطف البطوش .

كما استضافت اللجنة السادة :

١ - عطوفة السيد عادل القضاة : مدير دائرة ضريبة الدخل .

٢ - السيد سامي هلسة : مساعد مدير عام الجمارك .

٣ - السيد عدنان دروزة : نائب رئيس غرفة تجارة عمان .

٤ - السيد حيدر مراد : عضو غرفة تجارة عمان .

٥ - السيد عبدالله عودة : باحث قانوني في غرفة صناعة عمان .

٦ - الدكتور عبدالنور حباية : عضو غرفة صناعة عمان .

الاجتماع الثالث :

استكمال البحث في مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٠ .

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٢/٢٣، ١٩٩٠، برئاسة معالي الدكتور عبدالله النور، رئيس اللجنة ومقررها سعادة الدكتور عبدالله العكايلة، وأصحاب المعالي والسعادة الأعضاء :

عبدالكريم الكباريتي، فؤاد الخلفات، احمد قطيش، احمد الكفاوين، مطير البستجي، سلامة الغويري، حمزة منصور، سمير قعوار، جمال حداد، والدكتور علي الحوامدة .

وقد حضر اجتماع اللجنة :

معالي الدكتور زياد فريز، وزير الصناعة والتجارة .

وتغيب بدون معلرة السادة الأعضاء :

الدكتور ذيب مرجي، زياد الشويخ، عيسى الريموني، عطا الشهبان، د. علي الفقير، عبدالسلام فريجات، بسام حدادين .

وتغيب بمعلرة سعادة السيد محمد العلاونة .

وحالات الاعفاء منها وردتها وكيفية تحصيلها بموجب النظام .

(ثم يعاد ترقيم المواد) .

المادة ٦٦ : تصبح رقمها الجديد (١٠) للوزير الغاء رخص الاستيراد والتصدير التي لم يتم التعاقد عليها او الالتزام القانوني بها مع الجهة المصدرة او المستوردة لها كما ان له رد الرسوم المستوفاة عنها في اي من الحالات التالية :-

جـ . اضافة العبارة التالية بعد الفقرة (ظروف قاهرة) (بمعددها مجلس الوزراء) .

المادة ٩٨ :

اضافة العبارة التالية بعد كلمة وزير (في كل الحالات) .

المادة ١٠٠ :

اصبحت المادة (١٠) مادة (١١) .

المادة ١١١ :

تصبح المادة (١١) مادة ٦٦ .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

امين عام مجلس الامة واللجنة المالية،
صالح الزعبي

لا تنشر بالجريدة اليومية، نحن نضعه بالجريدة الرسمية وتكون نافذة من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، القانون الذي يرتب على الانسان عقوبات بحرته تنشر في الجريدة

وبعد المداولة والمناقشة، قررت اللجنة الموافقة : على مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات التالية :

المادة ٣- :

ب- تضاف العبارة التالية في نهاية الفقرة (شريطة الاعلان عن تلك الموافقة بصحيفتين يوميتين عليتين على الأقل) .

المادة ٤- :

شطب عبارة (للغير) الواردة بعد كلمة أو التنازل عنها، وكذلك اضافة عبارة الا لمن صرح له بالاستيراد أو التصدير على ان يوثق هذا التحويل أو التنازل لدى الجهة المختصة بالوزارة . اما اذا كانت البضاعة مما جرى حظره او حصره او مما تضمنته الاتفاقيات او البروتوكولات او المحاضر التي تكون المملكة طرفا فيها فيكون التحويل أو التنازل بموافقة الوزير او من ينوبه الواردة بعد كلمة عنها .

المادة ٥- :

شطب كلمة (وتحصيل الرسوم والغرامات المقررة) . الواردة في نهاية الفقرة .

المادة ٦- :

تصبح كما يلي :

بنقل نصها من المادة (١١)، ومع اضافة النص التالي :

المادة ٦- : تحدد الرسوم والغرامات التي يجوز فرضها على رخص الاستيراد والتصدير

هذا من الأصل

الرسمية وناقلة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، من باب اول ان ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، وشكراً .

سيادة رئيس المجلس : الاستاذ زياد ابو محفوظ .

السيد زياد ابو محفوظ : معالي الرئيس اثني على ما قاله مقرر اللجنة المالية، بصحفتين محليتين بالاضافة لنشره في الجريدة الرسمية حتى يعلم الجمهور بما حصل في وقته وشكراً .

سيادة رئيس المجلس : الموضوع واضح، السيد احمد قطيش .

السيد احمد قطيش الازايدة : شكراً سيدي الرئيس، نقول الاعلان في صحيفتين محليتين وليس بصحيفتين محليتين . وشكراً .

سيادة رئيس المجلس : الان فيه مقترح ان يكتفى بالجريدة الرسمية والاصل تنسب اللجنة ان يكون في صحيفتين يوميتين، قرار اللجنة مطروح للتصويت، او من يرى ان يكتفى بالجريدة الرسمية ؟

مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٠

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة المالية :

موافقة كما وردت من الحكومة .

سيادة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة ؟
الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة

الوزير : وزير الصناعة والتجارة

البضاعة : كل مادة او منتج حيواني او زراعي او صناعي .

رخصة الاستيراد : التصريح الذي يسمح بموجبه استيراد البضائع الى المملكة .

رخصة التصدير : التصريح الذي يسمح بموجبه تصدير البضائع الوطنية والاجنبية الى خارج المملكة .

قرار اللجنة :

الموافقة على المادة كما وردت من الحكومة .

سيادة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

المادة (٣) ١. تخضع جميع البضائع المستوردة الى المملكة والمصدرة منها الى رخصة استيراد او تصدير باستثناء البضائع والجهات

المعقاة منها بموجب القوانين والانظمة السارية المفعول والاتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات التي تكون المملكة طرفاً فيها .

قرار اللجنة :

الموافقة على هذه الفقرة كما وردت من الحكومة .

سيادة رئيس المجلس : السيد نايف الحديدي .

السيد نايف الحديدي : شكراً سيدي الرئيس، اقترح وضع كلمة (المراسيم) بدلا كلمة (البروتوكولات) لانه كلمة المراسيم ايضاً هي كلمة تستعملها الدولة في جميع القوانين والانظمة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سيادة رئيس المجلس : دكتور عبدالله رئيس اللجنة تفضل .

الدكتور عبدالله النور رئيس اللجنة المالية : اقترح وجيه وموضوع التعريب هذا ميتوت فيه وقد جاء في ردنا على خطاب العرش، فلو وضعنا والمراسيم بين قوسين (البروتوكولات) لاديننا الغرض .

سيادة رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي تفضل .

السيد سليم الزعبي : الحقيقة كلمة مراسيم مصطلح قد يضل، المرسوم هو امر يصدر من رئيس الجمهورية مثل فرمان، هذا ليس فرمان، موضوع من التبادل التجاري بين دولة واخرى يعني اقرب ان نقول اتفاقات او ملاحق اتفاقات، اقرب من ان نقول مراسيم،

تكون اخطأنا اذا قلنا مراسيم، هذه لفظة غير معروفة في دستورنا ولا في قوانيننا ولا في اعرافنا . ارجوان لا توضع هذه الكلمة مع ان كلمة بروتوكول مستعملة ودارجة واصبحت مفهومة، واقترح ابقاء بروتوكول او اتفاقات .

سيادة رئيس المجلس : الشيخ عبدالباقي .

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : في اللغة الانكليزية ترجمة البروتوكولات هي محاضر، ولكن هذه اصبحت كلمة عالمية ومتفق عليها، تنفي ونجمع باللغة العربية بروتوكول وبروتوكولات . فتبقى كما هي لا ضرر واللغة العربية تقبل مثل هذه الكلمات وتضاف الى اللغة .

سيادة رئيس المجلس : هي ليست لها قاعدة في اللغة ولكنها تبقى اجنبية واذا اصبحت عربية تكون افضل . الاستاذ نايف الحديدي .

السيد نايف الحديدي :

بسم الله الرحمن الرحيم، يا سيدي هذا موجود في القاموس الانجليزي، القاموس نفسه يعرف بان كلمة بروتوكول معناها مراسيم، فإذا كان فيه تعريف لها عربي لماذا نحن نستحدث هذه الكلمة، لماذا لا نغيرها، والسلام عليكم .

سيادة رئيس المجلس : الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : اقترح ان يستغنى في ذلك مجمع اللغة العربية لمرات قادمة وليس لهذه المرة وتكتفى بهذا الامانة العامة مشكورة وشكراً .

هذا من الأصل

سيادة رئيس المجلس : الاستاذ محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : اعتقد انه اذا كانت لكلمة مراسيم تجارية وكانت واضحة تماماً وتدل على انها بروتوكولات تجارية تضاف كلمة تجارية حتى يخرج المعنى الذي ذكره الاخ الزميل سليم الزعبي فتكون الكلمة والمراسيم التجارية وتكون واضحة وشكراً .

سيادة رئيس المجلس : الاستاذ حسين مجلي .

السيد حسين مجلي : شكراً سيدي الرئيس، ارجو انؤكد ان نظامنا القانوني لا يعرف تعبير مرسوم، هذا غير معروف الا في الدول الجمهورية، فيها يتعلق بتعبير او كلمة بروتوكول، الواقع انه اصبح مصطلح دولي عالمي وقد تدخل دولة الاردن مع دولة غير عربية وقد تدخل مع دولة عربية فهذه الكلمة اصبحت معروفة ومستعملة ودارجة داخلياً في الاردن ودولياً ايضاً وارى الابقاء على النص كما ورد من اللجنة المالية وشكراً .

سيادة رئيس المجلس : على كل حال الاحتياط هو ان توضع كلمة بروتوكول بين قوسين يربط الموضوع ربطاً حقيقياً ويضع الكلمة الاولى انها تعريف، على كل حال، تفضل دكتور .

الدكتور احمد المبادي : شكراً سيدي الرئيس، اننا حقيقة مبال مع ابقاء كلمة بروتوكولات لكن اذا اردنا ان نستبدلها بكلمة عربية فالاصح ان نقول قواعد الاصول

التجارية، لكن الحقيقة اننا مبال لابقائها هنا وفي مرات قادمة كما تفضل زميلي السابق ان يستقى بها مجمع اللغة ونوضح ذلك في صدر المواد وشكراً .

سيادة رئيس المجلس : شكراً معالي وزير الصناعة والتجارة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : حقيقة البروتوكولات بهذا المعنى تختلف عن الترجمة الانجليزية للمراسم، بروتوكول، بروتوكول مراسم لها معنى آخر، هنا المقصود بها وما تمارسه فعلاً بمحتوى هذا البروتوكول او البروتوكولات المعقودة بين المملكة ودول اخرى، هي اتفاقيات تجارية بعينها، كمية الاستيراد كمية التصدير التي تتم بموجب محضر تابع لاتفاقية اقتصادية فأنا ارى ان كلمة بروتوكولات تجارية هي كلمة مستعملة وشائعة ومعروفة لدينا وهناك نصوص اخرى، قد تكون موجودة في قانون الجمارك او غيره، اما اذا اردنا ان نبدلها فنقول الاتفاقيات التجارية وبين قوسين (كلمة بروتوكولات) .

معالي رئيس المجلس : هذا اقتراح محدد من معالي وزير الصناعة والتجارة، اتفاقيات تجارية وبين قوسين بروتوكولات وهذا يفي بالفرض، وهذا جزء من التعديلات، ما دام مقبول اتفاقيات تجارية ايضاً لم يضيع المعنى. دكتور احمد تفضل .

الدكتور احمد عناب : اظن ان بروتوكول تعني الميثاق، او موثيق تجارية لانه ميثاق الاسكندرية او بروتوكول الاسكندرية كان ميثاق الاسكندرية للجامعة العربية، بروتو تعني

الشيء الاول، من البروتين، الاول، او الاتفاقية الاولى لأي شيء، اذن هي موثيق تجارية .

سيادة رئيس المجلس : شكراً، على كل حال معالي وزير الصناعة والتجارة يقول هي اتفاقيات تجارية تعني بالفرض وبين قوسين بروتوكولات، وهذه من التعديلات. تفضل السيد المقرر .

السيد المقرر : كما وردت في المشروع. ب - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الموافقة على استيراد او تصدير اي بضاعة دون الحصول على رخصة استيراد او رخصة تصدير لها .

قرار اللجنة المالية
اعادة صياغة الفقرة (ب) بالنص التالي :
على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الموافقة على استيراد او تصدير اي بضاعة دون الحصول على رخصة استيراد او رخصة تصدير لها شريطة الاعلان عن تلك الموافقة بصحيفتين يوميتين محليتين على الاقل .

سيادة رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : اضافة اللجنة المالية هي يقصد اعلام المواطنين عن نية الحكومة او عن موافقة الحكومة على ما جاء في اول الفقرة، لكن الحقيقة اننا ارى انه دائماً قرارات الحكومة تنشر في الجريدة الرسمية، لماذا نشترط

ان تنشر في صحيفتين محليتين، الحقيقة الجريدة الرسمية ويجد من اجل هذه الاعراض لكي تنشر قرارات الحكومة والقوانين الانظمة وخلاف ذلك. وبذلك تكون موثقة رسمياً ثانياً، نوفر على الخزينة ايضاً نفقات اعلان وانا بحاجة الى التوفير لذلك اننا ارى استبدال صحيفتين محليتين بالنشر في الجريدة الرسمية فقط وشكراً .

سيادة رئيس المجلس : السيد المقرر اللجنة .

السيد المقرر : ارجو ان ابين للزميل المحترم اننا قصدنا ان نعطي المواطن الفرصة في حينها ولا ينتظر حتى تصدر الجريدة الرسمية بعد شهر من تاريخ اتخاذ القرار هذا أولاً، وبالتالي اذا انتظرنا حتى صدور القرار في الجريدة الرسمية وقد تكون الحكومة مضطرة لمثل هذه البضاعة على عجل فقد لا ينفع الاعلان عنها في الجريدة الرسمية، فاحببنا ان نعطي المواطن فرصة التقدم لمثل هذا الامر في حينه وفي الوقت المناسب وعبر الصحف اليومية .

سيادة رئيس المجلس : تفضل استاذ سليم .

السيد سليم الزعبي : الحقيقة الرد على ما ذكره الاخ المقرر، مثل هذه الموافقة تصدر للصحافة كخبر، ثانياً التاجر المعنى او الشركة المعنية بهذا الكلام هو يكون عارف بالقرار ويأخذ صور عن القرار الاصيل، التجار معروفين يستوردوا ومتابعين قضايهم اول باول، غرفة التجارة يكون عندها نسخة من هذا

هذا من الاصل

القرار، لكن لغايات توثيقية يمكن تاجر واحد يكون لا يعلم، يمكن ينشر خبر بالصحيفة ويوثق رسمياً بالجريدة الرسمية القوانين.

سيادة رئيس المجلس : نعط الاقتراح،
من يوافق على قرار اللجنة المالية ؟

السيد الامين العام : الاكثرية موافقة .

سيادة رئيس المجلس : اذن يبقى تعديل
اللجنة المالية السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر :

المادة (4) كما وردت بالمشروع :

المادة ٤ - تعتبر كل من رخصة الاستيراد ورخصة التصدير شخصية ولا يجوز تحويلها باسم شخص آخر أو التنازل عنها للغير إلا بموافقة الوزير .

المادة (٤) كما عدلتها اللجنة :-

المادة ٤ - تعاد صياغتها بالنص التالي :

تعتبر كل من رخصة الاستيراد ورخصة التصدير شخصية ولا يجوز تحويلها باسم شخص آخر أو التنازل عنها إلا أن صرح له بالاستيراد أو التصدير على أن يوثق هذا التحويل أو التنازل لدى الجهة المختصة بالوزارة . أما إذا كانت البضاعة مما جرى حظره أو حصره أو ما تضمنته الاتفاقيات أو البروتوكولات والمحاضر التي تكون المملكة طرفاً فيها فيكون التحويل أو التنازل موافقة الوزير أو من ينوبه .

سيادة رئيس المجلس : اية ملاحظة :
هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة ؟
الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥ - تتولى الوزارة اصدار رخص الاستيراد ورخص التصدير وتحديد مدة سريانها وتحديد هذه المدة واجراء التعديلات عليها وتحصيل الرسوم والغرامات المقررة .

المادة كما عدلتها اللجنة .

المادة ٥ - شطب كلمة (وتحصيل الرسوم والغرامات المقررة) الواردة في نهاية الفقرة .

سيادة رئيس المجلس : هل يوافق
المجلس الكريم على تنصيب اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

المادة السادسة يصبح رقمها (١٠) ولذلك
نتنقل للمادة (٧) لنعود لها بعد ذلك .

المادة (٧) كما وردت بالمشروع :

المادة ٧ - للوزير بناء على توصية الجهات الرسمية المختصة او بالتنسيق معها اخضاع استيراد او تصدير اي بضاعة الى توصية مسبقة .

قرار اللجنة :

الموافقة على المادة كما وردت .

سيادة رئيس المجلس : معالي الاستاذ
ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : التعديل الذي جاء في المادة السادسة يغير المعنى تغييرا كاملا .

متخصصة او لاجهزة متخصصة لا يطلق فيها التصدير لكل الناس او لكل الجهات .

سيادة رئيس المجلس : ابو طلال
تفضل .

السيد قايف الحديد : اذا كان سعادة المقرر يعني المتفجرات، فيجب ان توضع هذه المادة في قانون المتفجرات، لا توضع في قانون عام، من هذا القانون .

سيادة رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة تفضل .

السيد رئيس اللجنة : سيدي الرئيس،
هذه المادة، المادة (٨) هي مادة الحصر، المادة
(٩) هي مادة الحظر، عدم الاستيراد نحن
نتحدث هنا عن الرخصة لا نتحدث عن
المزاولة، يعني اجهزة الاتصالات، هذه لا تعطى
لمن هب ودب، هذه تعطى لجهات رسمية او
متخصصة، كما تفضل الدكتور عبدالله
الدبناميت، يستعملوه في المحاجر وفي كل انحاء
المملكة الامن يستعمله وجميع الجهات وسلاح
الهندسة، لكن الذي يستورده حصراً هو شركة
الفوسفات لانه منضبط امنياً والاشراف عليها
مطلق ويعيدة عن العمران، فيرى مجلس
الوزراء هنا خصوصية لهذه المادة، مثال آخر
سيدي هو مثال مادة السكر، مثلاً، الذي
حصرها مجلس الوزراء بوزير التموين وهكذا
نجد نماذج شتى وهذا التفسير الذي اعطيته الآن
سينسحب على قضية الحظر ايضاً، وهنا لا يوجد
تجار ابداء، هنا نتكلم عن جهة متخصصة، جهة
متخصصة بالقبض، يعني عملها هذا العمل
وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : استاذ ذوقان،
سنعود لبحث المادة السادسة فيما بعد، هل يوافق
المجلس الكريم على تنسيب اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة كما وردت في
المشروع.

المادة (٨) لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصية الجهات الرسمية المختصة حصر استيراد او تصدير اي بضاعة كلياً او جزئياً بأي وزارة او مؤسسة عامة او جهة متخصصة وبالشروط التي يضعها .

قرار اللجنة، الموافقة عليها كما وردت

سيادة رئيس المجلس : استاذ نايف .

السيد نايف الحديد : لا اعرف لماذا
الخطر، انا اعتقدت ان حصر بيع وشراء اية
بضاعة، في ناس معينين بالذات، باعتقادي انه
اعتداء على جميع التجار الذين يتعاملوا هذه
السلعة .

انا اعتقد انه يجب ان لا يحصر هذا الشيء
لانه باعتقادي هو حد وتخصيص اشخاص
معينين والسلام عليكم .

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس،
ارجو ان اذكر الزميل المحترم بانه هالك بضائع
لا بد من حصرها على جهات متخصصة
كالمفحرات، التي تحتاجها الفوسفات، او
الجهزة اخرى تحتاجها فعلا بعينها دون غيرها،
ومن هنا جاء الحصر، هذه الغايات لبضائع

من اجل

جدود) عندئذ ينطبق على جميع هذه الحالات الحكمين مع بعضهم البعض، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، (ارجو ان نسمع الاذان).

السيد المقرر: ما اشار اليه معالي الزميل ربما فاتته ان يدرك ان اللجنة معنية برخص هي: تلك التي لم يتم التعاقد عليها ولم يتم الالتزام القانوني باثارتها، فلا يجوز لوزير الصناعة والتجارة ولا لمجلس الوزراء ان يلغي رخصة تم التعاقد عليها او تم الالتزام القانوني بالبضائع الموردة او المصدرة بموجب تلك الرخصة، فنحن معنيون برخصة لم يتم الالتزام القانوني لا توريدا ولا استيرادا بها لان في ذلك نيل من حقوق الآخرين، الرخصة التي للوزير ان يلغها هنا هي تلك التي لم يتم التعاقد على بضائعها تصديرا او استيرادا وله بعد ذلك ان يأمر برد الرسوم التي استوفيت عنها لانه لم يترتب عليها اضرار بالآخرين وبالتالي هذه النقطة كانت موضع دراسة اللجنة، فنحن لا نريد ان نتناول رخصة ترتب عليها حق قانوني استيرادا او تصديرا وشكراً.

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: الحقيقة سؤالي فقط وان كنت عضو لجنة، لكن لم اكن حاضرا، هل رد الرخصة يستوجب رد الرسوم، اذا كان رد الرخصة يستوجب رد الرسوم فالنص هنا لا يساعد في تحقيق هذا المعنى، لذلك ارى تغيير هذا النص ليكون كالتالي:

لوزير الغاء رخص الاستيراد والتصدير

وفي حالة ردها، ترد الرسوم، يعني يكون فيه نص على الوجوب وليس على الجواز، هنا النص يدل على الجواز وليس على الوجوب.

سيادة رئيس المجلس: تفضل

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: شكراً معالي الرئيس، انا اشارك معالي الاستاذ ذوقان المندوبي انه اذا نظرنا الى مطلع المادة، صار حق الوزير في الغاء الرخصة حق مطلق، في حين ان حقه كان في الاصل محصورا بالحالات الاربعة، وايضا المطلب الثاني كان، ان الرسوم اصبح ردها جوازيا ولذلك ارى ان تصبح كما يلي: للوزير الغاء رخص الاستيراد والتصدير ورد الرسوم المستوفاة للبضائع التي لم يتم التعاقد عليها او الالتزام القانوني بها مع الجهة المصدرة او المستوردة في اي من الحالات التالية، فابقينا الحفاظ على ربط الالغاء ورد الرسوم بتلك الحالات الاربعة وشكراً سيدي الرئيس.

السيد المقرر: يعني هي نفس المضمون لكن الصيغة موفقة.

سيادة رئيس المجلس: اذن تعتبر من التعديلات، الاستاذ عبدالله النور.

السيد رئيس اللجنة: المادة في نصها القديم، كانت تعطي مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الحق في سحب الرخص، ولم تجب ايضاً رد الرسوم حتى في النص الاصل، فملحوظة الزميلين الروابده والمندوبي صحيحة على النص القديم وصحيحة على النص الجديد، الان تحسبنا كان اذا منح شخص

للبيضاة التي لم يتم التعاقد عليها او الالتزام القانوني بها مع الجهة المصدرة او المستوردة لها وذلك في اي من الحالات التالية.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ العمري.

السيد كامل العمري: الحقيقة من ناحية لغوية، تبقى تفيد الجواز في التعديل، للوزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير التي لم يتم التعاقد عليها، يعني له الغاء وله عدم الغاء، ثم كما ان له رد الرسوم المستوفاة في اي من الحالات التالية ومعنى ذلك، انه يجوز له ولا يجوز، والافضل ان يقال كما اعتقد وعليه رد الرسوم المستوفاة في اي من الحالات التالية، عندئذ تفيد صفة الالتزام وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عبد الباقي.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الواقع اقتراح معالي الاخ ابو محمد وارد، وانا اكرر هذا واقول، للوزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير ورد الرسوم المستوفاة عنها في اي من الحالات التالية:

أ - اذا لم يتم التعاقد او الالتزام القانوني للجهة المصدرة او المستوردة.

ب - اذا تقرر حظر استيراد او تصدير البيضاة.

ج - اذا تقرر.

يعني هنا اذا جاز له الالغاء لزمه رد الرسوم فالصيغة بدأت بالجواز فينتهي الامر بالجواز اذا الغي التصريح ردت الرسوم.

رخصة ما باستيراد بضاعة غير محظورة وغير محصورة وتعاقد عليها وفتح خطاب اعتماد غير قابل للتقص، اذن هذا تورط لانه دفع، واذا الغيت الرخصة ولا يستطيع سحب البيضاة الى الداخل عندئذ فقد رسوم الرخصة وفقد الدفعات التي دفعها نحو التعاقد، كلمة الالتزام القانوني والتعاقد تعني ابراز بوليصة الشحن او فتح خطاب الاعتماد الذي وصفته قبل قليل او اي عقد ملزم بدفعه اولى، ولا يمكن نقضه، هذا نريد حمايته انه ما يفاجئه الوزير او مجلس الوزراء في الغاء رخصة تقرر ودفع عليها كل هذا المال، هذا هو الذي نرغبه وان نعبر عنه في هذه المادة والرجوع الى الحق فضيلة، الذي قالوه الزميلين، انا فهمته واعتقد انه صائب لو قلنا، للوزير الغاء رخص الاستيراد والتصدير، الغاء ورد الرسوم، لمن للبضائع التي لم يتم التعاقد عليها، اما التي تم التعاقد عليها فليس له لا الغاء ولا رد رسوم لانه هذا الشخص ملتزم، فاعتقد انه الاخوة اعطونا نص افضل من النص الذي نحن وصلنا اليه، ولذلك يقول النص كما فهمته:

لوزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير ورد الرسوم المستوفاة للبضائع التي لم يتم التعاقد عليها، او الالتزام القانوني بها مع الجهة المصدرة او المستوردة لها في اي من الحالات التالية وتذكر الحالات، هذا يكون اصوب، هذا الذي قصصناه لكن ربما اللغة ما عبرت عنه.

السيد المقرر: الاقتراح كما قدمه الاستاذ عبدالرؤف الروابده، للوزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير ورد الرسوم المستوفاة

أنا من الأصل

سيادة رئيس المجلس: شكراً استاذ عبد الباقي، السيد المقرر.

السيد المقرر: نحن نتحدث عن رخصة لم يتم التعاقد عليها، اذا تم التعاقد عليها فلا يطولها لا الحظر ولا الحصر ولا كل الامور الاربعة التي تليها، هذه مستثناة اذا تم التعاقد عليها او ترتب اثر قانوني عليها، هذا الذي نريده.

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سعادة الرئيس، ارجوان استوضح، ما هو النص الذي تم الاتفاق على تعديله.

السيد المقرر: التعديل هو / للوزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير ورد الرسوم المستوفاة للبضاعة التي لم يتم التعاقد عليها او الالتزام القانوني بها، مع الجهة المصدرة او المستوردة لها وذلك في اي من الحالات التالية: ا، ب، ج، د.

سيادة رئيس المجلس: معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: حق الامور تكون واضحة في اذهاننا، سيدي الرئيس الواقع انا اذهب الى التفسير الذي ذهب اليه سماحة الاستاذ عبد الباقي، فهو واضرب المثل التالي: انا افترض على انه فيه بضاعة تم التعاقد عليها، ثم جاء الطرف القاهر في الفقرة (ج) اذا تعلق استيراد او تصدير البضاعة بسبب ظرف قاهر، الا بحق لهذا الشخص صاحب الرخصة بان

تلغى رخصته وان ترد الاموال والمبالغ التي دفعها، فلذلك كان الشارع يريد هذه الحالات الثلاثة بالذات او الاربعة ا، ب، ج، د جاءت للجنة وازدات حالة جديدة وهي حالة معقولة، انه البضاعة ايضا التي لم يتم التعاقد عليها ايضا تلغى رخصتها وترد الرسوم اذا كان دفع رسوم، لكن هذا لا يعني انه الحالات ا، ب، ج، د، تقع تحت المظلة العامة للحالة التي هي لم يتم التعاقد عليها، يعني رخصة الاستيراد التي لم يتم التعاقد عليها، هذه حالة جديدة نريد ان نضيفها الى الحالات الاخرى ا+ب+ج+د، اذا اراد المجلس اضافتها، لكن اضافتها لا تعني ان كل الحالات هذه تقع تحتها، تقرر حظر مادة، لا تعني انه كل الحالات هذه تقع تحتها، تقرر حظر مادة، حظر استيراد مادة، وكان التعاقد التام عليها، ليس من حق الشخص الذي اخذ رخصته انه يسترد الرسوم التي دفعها عليها، لانه الدولة قررت حظر هذه المادة بالرغم انه كان اخذ رخصة عليها.

سيادة رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس اذا الوزير الغى الرخصة من جانبه بغير طلب من المستورد او المصدر فهو صاحب حق باسترداد الرسوم، هذا هو المبدأ، لانه بغير ارادته صار هذا التغيير، ففي مزيد من التحسين على النص لو قرأناه كما يلي:

للووزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير وعليه رد الرسوم للبضائع التي لم يتم التعاقد عليها او الالتزام القانوني بها مع الجهة المصدرة

او المستوردة لها في اي من الحالات التالية، وكل ما تفضل به الاخوان وجيه ويكون احكم النص.

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: شكراً سيدي الرئيس، انا اعتقدت ان التعديل قصد به حماية المستورد والمصدر من صلاحية الوزير في ان يمنع عنه الرخصة بعد الالتزام بها، وليس المقصود هورد الرسوم، رد الرسوم هو حالة عامة في كل حالات الالغاء، لكن المقصود هو منع الوزير حتى مجلس الوزراء من الغاء رخصة ترتب عنها عقدا او التزام، فالصياغة التي سمعناها الان من معالي الدكتور عبدالله، ركزت على موضوع رد رسوم البضائع التي لم يتم التعاقد عليها، بالحالات الاربعة، اخشى من اننا بحاجة الى نص يساعدنا على حق المستورد او المصدر اذا تم التعاقد من قبله لبضائع مصدرة او مستوردة، باقي الحالات هي حالة رد الرسوم وشكراً سيدي.

سيادة رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس، يعني نحسب معالي الوزير الحقيقة مغطى بالنص الذي قلناه، اولاً من حيث المبدأ لا يجوز للوزير ان يلغى رخصة صدرت، لا يجوز له ان يلغى، هذا المبدأ، اذا التزم الرجل بها، لا يجوز له في اي حالة من حالات الالغاء، ويتمسك بحقه ويستورد او يصدر، لكن ان حظرت التصدير او

حضرته او حصلت ظروف قاهرة وكان قد دفع رسوم الاستيراد والتصدير وانت الغيت هذا الحق له فعليك ان ترد، لانه الرخصة لم يذهب بها الى البنك ليفتح خطاب اعتماد ولا تعاقد عليها، فانت ملزم ان تتحمل قرارك في ان ترد له رسومه هذا اذا لم يدخل في الصفقة لكن ان دخل في الصفقة حقق مقطوع كلياً، بالتاكيد انه ما بحق لك هذا الحق، فهذه مغطة سيدي الرئيس، لذلك اقترح طرح التعديل الذي اقترحه للتصويت.

سيادة رئيس المجلس: ارجوان كان من يتحدث ان يقدم بديلاً حتى يتم طرحه للتصويت، الشيخ عبد الباقي.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: للوزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير مع رد الرسوم المستوفاة عنها في اي من الحالات التالية، اذا لم يتم التعاقد، اذا تم التعاقد، هنا اعطاء الحق للوزير، لانه السيد رئيس اللجنة قال، يجوز الغاء الرخصة بعد صدورهما، نحن نقول لا يجوز بدون قانون، ولذلك نحن نضع القانون الذي يحول الوزير بالغاء الرخصة في الحالات التالية، والزام الوزير الذي اقدم على الغاء الرخصة الى اعادة الرسوم، فنقول، بدل ان نقول على ان يرد، نقول مع رد الرسوم المستوفاة نربط رد الرسوم مع الالغاء، موازي للالغاء بشرط رد الرسوم اذا استعمل الوزير هذا الجواز، اما اذا قلنا على ان ينقطع المعنى.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ محمد المعمر.

هكذا من المصطلح

السيد محمد المعصر: شكراً سيدي الرئيس، في هذه المادة إذا ما أضفنا الفقرة، أو إذا ما جعلنا للوزير إلغاء الفقرة (أ) وإبقينا على المادة كما وردت في مشروع القانون، ثم اعطينا البنود أرقام، ١ - ٢ - ٣ - ٤، ثم اعطينا فقرة (ب) أخرى نقول: يسري هذا القرار على البنود أعلاه إذا لم يتم التعاقد على هذه البضاعة أو الالتزام القانوني بها مع الجهة المصدرة أو المستوردة لها، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: لو سمحتم الآن لنندع المقرر أو رئيس اللجنة أن يضعها بالصورة النهائية لنضعها للتصويت.

السيد المقرر: أذ سمحت، أنا أرى أنه التعديل الذي رفع من أكثر من زميل هو التعديل الذي يفي بالغرض المطلوب الذي تلوناه أكثر من مرة، (للووزير إلغاء رخص الاستيراد أو التصدير ورد الرسوم المستوفاة للبضاعة التي لم يتم التعاقد عليها، أو الالتزام القانوني بها للجهة المصدرة أو المستوردة لها وذلك في أي من الحالات التالية الأربعة، هذا هو النص الذي يحقق المصلحة للجميع.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: المشروع الحقيقية أراه متكامل اللجنة الكريمة اجتهدت بانه البضائع المتعاقد عليها اخرجتها من حالة رد الرسوم وإلغاء الرخصة، وبالتالي هي قصدت أن تساعد الذين يتعاقدوا على البضاعة لكن لو قرأنا النص متكاملًا، لوجدنا أن المتعاقد يظلم مرتين، لأنه في حالة، إذا تقرر حظر استيراد

البضاعة، افترض انه هناك بضاعة متعاقد عليها وصدر حظر يمنع استيرادها، معنى ذلك ان الشخص الذي تعاقدت معه وصله الاعتماد والبضاعة بقيت عنده، لذلك انا بقول انه هذا التاجر ايضا يجب ان يعفى من رسوم الرخصة او ترد له رسوم الرخصة، من هنا يا سيادة الرئيس ارى ان اقتراح المادة كما وردت من الحكومة متكاملة اذا رأيتم ان تضعوا الوزير، بقول ما يلي:

للووزير إلغاء رخص الاستيراد أو التصدير ورد الرسوم المستوفاة عنها من أي من الفئات التالية، كما جاء من الحكومة، والحكومة وضعت كذلك الفقرة (ج) بسبب ظروف القاهرة، أنا مع هذه الصياغة وليس مع بسبب ظروف القاهرة يحددها مجلس الوزراء، الظروف القاهرة اصطلاح قانوني يحدده القانون والقاضي يحدده وليس الذي يحدده مجلس الوزراء أو أنا، يحدده القاضي على أنه ظرف طارئ، أو غير طارئ، لذلك أنا مع اقتراح الحكومة لأنه يحقق عدالة أكثر من الاقتراح الذي جاء من اللجنة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش: شكراً سيادة الرئيس، في تقديري للنص الوارد من الحكومة اقترح تقديراً للمصلحة العامة من النص المعدل من اللجنة المالية، لأنه إلغاء الرخص هو سياسة عامة تتخذها الحكومة في ظروف معينة وواردة هنا ولذلك أرى أنه تقدير أو حق تقدير هذه الممارسة منوط بمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير لا أن يصرف للوزير بمعزل عن مجلس

الوزراء ولذلك في تقديري النص الوارد من الحكومة، لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير، ولذلك اضع تقدير الوزير وتنسيبه لدراسة مجلس الوزراء وتقديرها للمصلحة حقيقية من هذا الإلغاء أم منتفية للمصلحة ورد الرسوم المستوفاة عنها في أي من الحالات التالية.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكراً الحقيقة ان النص الذي جاءت به الحكومة كما ورد في المشروع مصوغ صياغة جيدة وهو يحفظ حقوق المستوردين ويضعها في يد مجلس الوزراء وذلك محصن أكثر من نص الصياغة التي قدمتها اللجنة المالية، وهو متكامل في نظري لأنه جمع بين تنسيب الوزير وبين رد الرسوم المستوفاة والنص من ناحية قانونية مستوفي كل الشروط وأرى ان يكون النص كما ورد في مشروع الحكومة.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الكولفي.

الدكتور احمد الكولفي: بسم الله الرحمن الرحيم، في تصوري، ما ورد في قرار اللجنة اسلم بما ورد في مشروع الحكومة للوزير إلغاء رخص الاستيراد والتصدير التي لم يتم التعاقد عليها والالتزام القانوني بها، مع الجهة المسجلة أو المستوردة لها، لأن هذه الحالة أقل من درجة التنسيب، وإذا كان الحق للوزير في التنسيب فهذه أقل من درجة التنسيب فترقى للوزير إلى أن تترقى إلى مجلس الوزراء، والشق الآخر بتصوري لابد من شطب

ثلاثة كلمات واستبدالها بكلمة واحدة، كما ان له شطبها واستبدالها، وعليه لأن أوج ود لا اثر اطلاقاً لهذا المستورد او المصدر وانما كل الاثر لفعل الحكومة، او ظروف القاهرة فلذلك يجب ان ترد الرسوم وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: سيدي الرئيس انا اثنى على اقتراح الاستاذ سليم الزعبي الصياغة كما وردت من الحكومة للسبب التالي: الواقع نحن قبل قليل اتفقنا على المادة (٩ و ٨) المادة (٩) تقول: مع مراعاة الامتيازات الممنوحة لأي جهة لمجلس الوزراء حظر استيراد أو تصدير أية بضاعة بقرار صادرة عنه بتنسيب من الوزير، اذن حظر لمجلس الوزراء، التي قبلها المادة (٨) تنص على:

لمجلس الوزراء حصر الاستيراد، ايضاً بتنسيب الوزير، فجاءت هذه المادة (١٠) وتعرضت لهذه الحالات، انه اذا مجلس الوزراء حظر، بناء على تنسيب، او اذا مجلس الوزراء حصر استيراد او تصدير مادة، ماذا يصنع، تلغى الرخصة وتعاد الرسوم، وبذلك باعتقادي انه بعد اعادة التقييم القانون جاء متكاملًا وليست الصلاحية للوزير، لمجلس الوزراء بناء على التنسيب ان يلغى الرخصة وان يرد الرسوم في الحالات التالية التي وافقنا عليها قبل قليل، انه لمجلس الوزراء حق الحصر، مجلس الوزراء له حق الحظر، وجاء حكم جديد انه في حالة الظروف القاهرة، فترتيب القانون منطقي وجيد

هذا من الأصل

واني على اقتراح الاستاذ سليم الزعبي وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس، الواقع انا ارى ان كل ما عملته اللجنة انما غيرت الصلاحية من مجلس الوزراء واعطته للوزير، ووافقت على ما ورد في (أ و ب و ج) الحقيقة لاننا لم ارى سبب موجب لهذا التغيير للأسباب التالية:

اولاً: اننا نتعامل في مال يتعلق في رخص الاستيراد والتصدير وفي رد الرسوم، والاصل ان المهيم على المال العام هو مجلس الوزراء، عندما يدخل ذمة الدولة مال مفروض الذي يخرج مجلس الوزراء، والواقع ايضا المحظور الذي دفع اللجنة المالية لمعالجته الواقع غير قائم اصلاً، لانه مجلس الوزراء متى هو يلغي رخص الاستيراد في حالات حصرها لكن اذا كان تاجر مستورداً او مصدراً متعاقد على بضاعة وجاء مجلس الوزراء والغي هذا الترخيص الواقع الحماية للتاجر مصدراً او مستورداً مضمونه، لانه يستطيع ان يقاضي مجلس الوزراء، يستطيع ان يسترد المال ويستطيع ان يأخذ تعويض بنفس الوقت مجلس الوزراء الذي له صلاحية تقديرية في استملاك مال الناس لمستقر الاصل ان يستخدم صلاحية تقديرية في عملها لكل هذه الاسباب ولسياق النص الواقع، الذي ورد في المادة (٨) ومادة (٩) ومادة (١٠) الواقع متسقة، والمحظور الذي اشارت له اللجنة المالية لا يرد اطلاقاً لان المواطن مضمون، والاصل انه مجلس الوزراء ان يستخدم حقه في استخدام

صحيح وفي محله، لذلك انا اؤيد نص المادة السادسة كما ورد في مشروع الحكومة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس، نحن ابتعدنا عن النقطة الاصلية، المادة (٨) لو لاحظتم اننا غيرنا ترتيب المواد جعلنا المادة (٦) جعلناها (١٠) لماذا، مادة (٨) ماذا تقول؟

المادة (٨) تنص على ما يلي:

مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير الذي يقرر مبدأ الحصر.

حصر المادة يقول: مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير قررنا حصر استيراد مادة السكر بوزارة التموين، المادة (٩) تقول: مجلس الوزراء وحده المهيم على المال العام، يحظر حظراً كلياً استيراد مادة معينة، يقول ممنوع استيراد العقار الفلاني، الدواء الفلاني، هذا المبدأ قرره مجلس الوزراء، الان فيه رخص باليدي المواطنين تطبيقاً لهذا المبدأ، الذي قرره مجلس الوزراء، بدهم يدخلوا وزارة الصناعة صباح اليوم التالي، يقول له انت حظرت او حصرت وانا معي رخصة ودافع رسومها، تركناها للوزيران بعيد الرسوم لان مجلس الوزراء قرر المبدأ فسهل على العباد وما بنعمل ونحن نريد ان نحدث الشرائع روتين، فالوزير عليه رد الرسوم فوراً ولكن فيه حالة انتقالية لمواطنين كانوا قد حصلوا على رخصة ودفعوا الرسوم وذهبوا الى البنك وفتحوا خطاب الاعتماد او تسلموا بوالص شحن، اذا ابقينا

على النص كما جاء من الحكومة، هؤلاء للوزير ان يلغي رخصتهم رغم انها قطعت كل هذا الشوط، فاردنا حماية المواطنين من امرين، اولاً، الروتين لان الوزير يريد كل رخصة بالاسم مهما تفهت وصغرت بده يأخذها لمجلس الوزراء، من هنا قلنا مادة (٨) مجلس الوزراء يقرر الحصر، مادة (٩) مجلس الوزراء يقرر الحظر، مادة (١٠) الوزير يعيد المال، في الحالات التي الغيت فيها الرخص اخذنا فرصة المادة (٦) التي اصبحت (١٠) لنقول انه المواطن الذي تورط في عملية طويلة نحمله ولا يحق لأحد ولا لمجلس الوزراء ان يلغي رخصته، خوفاً من التعسف، فهذا قانون مدرّس وجلسنا عليه عدة اجتماعات واستمعنا الى الخبراء الذين سمعناهم لكم في البداية وارجو ايها الاخوة ان تعود الان الى المادة (٦) المادة (٦) فيها معنيين اثنين، المعنى الاول لا يجوز الغاء رخصة تعاقد صاحبها، هذا المعنى الاول، المعنى الثاني الوارد في المادة (٦) كما عدلناها، يقول للوزير اذا كان مجلس الوزراء قد قرر ان يعيد للناس في الحالات، اذا حظر المجلس (أ)، اذا حصر المجلس (ب) قضية الظروف القاهرة، نقبل تفسير الزميل الاستاذ سليم الزعبي وهو اخبرنا بهذا، اذا كانت الظروف القاهرة قضية مستقرة ومفهومة لدى القضاة فلغياها، بنكون اتفقنا والفقرة (د) اذا صدرت الرخصة خلافاً لاحكام هذا القانون، وارجو انه اخواني ما يستهيوهم بساطة النص الذي جاءت به الحكومة لانه فيه خلل بحق للمستورد الذي تعاقد، ما يستهويننا سهولة النص، يستهويننا احكامه وحفظ حقوق الناس وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: شكراً سيدي الرئيس، الواقع معالي رئيس اللجنة المالية اوضح بجلاء الهدف وفلسفة هذا النص واتفق معاه في التفسير، لان هذا النص في الحقيقة هو نص تنفيذي، كما جاء في المواد، والمادة (٩) التي حصرت الحظر او الحصر بالاستيراد او التصدير بصاحب الولاية مجلس الوزراء، وبالتالي هذه المادة هي مادة تنفيذية ليس لها علاقة بالمواطنين وتنفيذ تلك القرارات، الفكرة الجديدة التي جاءت بها اللجنة المالية، انما بدلا ان تذهب كل رخصة الى مجلس الوزراء للموافقة عليها وما فيه ذلك من ضياع للجهد والوقت جعلت هذه المسؤولية بعد ان اقرها مجلس الوزراء كقاعدة عامة جعلت المسؤولية التنفيذية من مسؤولية الوزير، النقطة الثانية التي جاءت بها اللجنة المالية في تعديلها هي حماية حقوق المستوردين والمصدرين الذين نتج عن حصولهم للرخصة قبل الحظر او الحصر، التزام معين، وهذه نقطة وجهة ايضاً ويجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، وبالتالي سيدي الرئيس اذا رأيت انه من المناسب ان اطرح فكرة محددة تساعد على وضوح النص من حيث التنفيذ وتساعد على حماية حقوق هؤلاء الناس ان تقسم المادة (٦) موضوع البحث الى فقرتين رئيسيتين، الفقرة الاولى كما جاءت، للوزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير ورد الرسوم المستوفاة عنها في اي من الحالات التالية وتعدد هذه الحالات بالشكل الذي تقررونه بالنسبة للمادة (ج) كما

هكذا من الأصل

الموضوعين، الاستاذ ذوقان، نقطة نظام، تفضل.

السيد ذوقان الهنداوي: نقطة النظام سيدي الرئيس، اريد ان اسأل عنها اذا صدف انه فيه اقتراح يخالف للقوانين العامة، هل يجوز ان يطرح هذا الاقتراح، مثلاً انا اريد ان اطرح ما يلي، عندما يقال للوزير رد الرسوم، عندما تدخل الاموال لخزينة الدولة لا يحق لاي وزير ان يردّها، مجرد دفع الرسوم بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية تصبح اموال عامة ولا يجوز لاحد ان يردّها الى مجلس الوزراء، فيجب ان تصل القضية الى مجلس الوزراء فهذا القول انه للوزير الحق بالرد، انا اطرح هذا الموضوع على القانونيين وعلى رجال الدولة، انه عندما نقول هذا الاقتراح، للوزير هل يملك الوزير حق رد اموال اميرية؟ ادخلت الى الخزينة العامة وشكراً سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: معالي ابوعمد يبدو انه الاخوان غير مصرين على الوزير، يقولوا ان مجلس الوزراء وهي ايضا ظروف القاهرة التي يقدرها الوزير او مجلس الوزراء كما فهمت هذه ليست قضية، القضية هي ما جاء بالنص وما جاء بالتعديلات التي اشار اليها معالي وزير الصناعة والتجارة وايدته اللجنة المالية، انا مع معالي ابو محمد في النقطة هذه، ليست نقطة خلاف، الان الموضوع المطروح امامنا نقطة نظام الاستاذ محمد الطراونة.

السيد محمد فارس الطراونة: سيدي نقطة نظامي تتعلق في حق العضو في ان يتكلم، الصيغة الوحيدة للحديث هي انه الواحد يرفع

ترويه مناسباً، الفقرة الثانية كلياً، الفقرة (ب) وهي تقول: بالرغم مما جاء في الفقرة (أ) لا يجوز للوزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير التي تم بموجبها تعاقد او التزام قانوني مع الجهات المصدرة او المستوردة، وهكذا نكون وضعنا بنص واضح حماية، ونكون وضعنا بنص واضح ايضاً اسلوب تنفيذي قانوني سليم وشكراً سيدي.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: تعديل معالي الوزير الحقيقة يعبر تماماً عن الذي قصدته اللجنة المالية، لا بأس من قسمة المادة الى قسمين القسم الاول يقول: للوزير الغاء رخص الاستيراد او التصدير وعليه رد الرسوم وليس رد الرسوم، وعليه رد الرسوم، وجوباً، في الحالات (أ، ب، ج، د).

ثانياً: بالرغم مما ورد في هذا القانون في اي مادة في هذا القانون، لا يجوز الغاء رخص الاستيراد او التصدير لبضاعة تم التعاقد عليها او الالتزام القانوني بها، والذي قاله الاخ زياد انا مسجله عندي كاقترح بديل واسهل فنقترح هذا النص ونرجو طرحه للتصويت.

سيادة رئيس المجلس: الان اصبح الموضوع واضح، هناك رأيان واضحيان، الرأي الاول، ان النص المقدم بمشروع الحكومة يكفي وبسيط وافضل وهناك رأي معذل لما جاءت به اللجنة المالية، وارى ان الحكومة او وزير الصناعة والتجارة اتفق مع اللجنة على هذا النص، نريد ان نأخذ التصويت على

المشروع الاول، رأي يقول ان ما جاء بمشروع الحكومة واضح وكفي ويسد بالغرض، مشروع اخر معذل على قرار اللجنة المالية وتوصيتها فاطرح المشروعين للتصويت، الا بعد، ما اكتفي به مخالفاً لقرار اللجنة المالية، من يرى ان ما جاء في مشروع الحكومة الاصلي يكفي مع تحجب ما اشار اليه معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي ان مجلس الوزراء او الوزير، ورأي الاستاذ ذوقان صحيح، فالمادة كما وردت من الحكومة من يوافق على هذا الرأي، عد الاصوات.

السيد الامين العام: ١٤ من ٦٢

سيادة رئيس المجلس: ١٤ - ٦٢ من يؤيد ما جاءت به اللجنة المالية مع التعديلات التي قرأها رئيس اللجنة؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ٣٨ من ٦٢، موافقة، المادة التي تليها الاستاذ سليم الزعبي نقطة نظام.

السيد سليم الزعبي: يا سيدي انا ارى ان هناك تضارب بالنصوص، المادة التي اقرت هناك تضارب بين الفقرة (ب) والفقرة (أ) منها، الفقرة (ب) تنص على انه بالرغم من اي نص ورد في هذا القانون، لا يجوز الغاء الرخصة اذا جرى التعاقد.

سيادة رئيس المجلس: يا استاذ سليم، تم التصويت على المادة، وافق ٣٨ صوت، المادة التي تليها السيد المقرر، تفضل.

السيد المقرر: المادة العاشرة.

يده، رفعت يدي ويتقديري انه نصف هذا المجلس والوزراء راؤني، حتى الان لم تعطيني دور وهذه ليست المرة الاولى.

سيادة رئيس المجلس: استاذ محمد اسمك مسجل، وهناك اربعة اسماء معك، ليس مقصود اطلاقاً.

السيد محمد فارس الطراونة: مادام اسمي مسجل فالفروض انه كل واحد يتكلم لانه النظام الداخلي يقول: يحق للعضو ان يتكلم في اي موضوع، البعض تكلم ثلاث مرات وانا لالان لم اتكلم.

سيادة رئيس المجلس: لا يا سيدي، اسمك مسجل ومعك ثلاث اسماء، والنظام الداخلي يحدد ايضا انه ليس لكل عضو ان يتكلم للابد.

السيد محمد فارس الطراونة: كيف يتكلم العضو ثلاث مرات والعضو الاخر لا يتكلم، هذه ليست المرة الاولى وانا احضر لمسئين شاهد على ذلك.

سيادة رئيس المجلس: هذا غير صحيح واسمك موجود.

السيد محمد فارس الطراونة: كلامي صحيح مئة بالمئة وبحضر شهود وبثبت انه كلامك غير صحيح.

سيادة رئيس المجلس: على كل حال، الامري استاذ محمد ليس بهذه الصورة واسف اني اقول اسمك موجود من بين الاسماء.

الان لدينا مشروعين للتصويت عليهم،

هكذا من الاعمال

المادة كما وردت بمشروع الحكومة

المادة (١٠) مع مراعاة احكام اتفاقيات التجارة والمدفوعات المعقودة مع الحكومة يجب استيراد البضائع من منشأها ويجوز استيرادها من غير منشأها وذلك وفقا للشروط والغرامات المنصوص عليها في النظام.

المادة كما عدلتها اللجنة:

اصبحت المادة (١٠) مادة (١١): موافقة.

شطب كلمة (والغرامات) الواردة بعد كلمة (للشروط).

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تعديل اللجنة؟
الجميع: موافقون

السيد المقرر: المادة كما وردت بمشروع الحكومة.

المادة (١١) تحدد الرسوم والغرامات التي يجوز فرضها على رخص الاستيراد والتصدير وحالات الاعفاء منها ورددها بموجب النظام.

المادة كما عدلتها اللجنة

تصبح المادة (٦) موافقة

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟
الجميع: موافقون

السيد المقرر: المادة كما وردت بمشروع الحكومة.

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك ما يتعلق باصدار رخص الاستيراد والتصدير ومدة سريانها وتقييدها والبيانات التي تتضمنها واجراء التعديلات عليها والبضائع والجهات المستثناة منها والجهات التي لها حق الاستيراد والتصدير وما يتعلق بحصر الاستيراد والتصدير وحظرهما وتقييدهما وتنظيم عملية الاستيراد والتصدير.

قرار اللجنة موافقة على المادة كما وردت
سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا المادة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٣) تحدد نماذج رخص الاستيراد ورخص التصدير وطلبات الحصول عليها وسائر الاجراءات التنظيمية بما في ذلك اجراءات ونماذج تحصيل الرسوم والغرامات بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.

قرار اللجنة، الموافقة على المادة كما وردت.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر:

المادة ١٤ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تلغى الانظمة التالية:

١ - نظام الاستيراد رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته

٢ - نظام التصدير رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته.

٣ - نظام مراقبة التصدير والاستيراد رقم (٥) لسنة ١٩٤٢ وتعديلاته.

٤ - نظام صلاحيات وزير المالية/الجمارك رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته.

ب - الى ان تصدر الانظمة الواجب اصدارها بمقتضى هذا القانون يستمر العمل بالانظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك في الحالات غير المنصوص عليها في هذا القانون.

قرار اللجنة: الموافقة على المادة كما وردت.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر: المادة كما وردت بمشروع الحكومة.

المادة (١٥) رئيس الوزراء والوزراء

مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة الموافقة على المادة كما وردت.
سيادة رئيس المجلس: الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد:

بسم الله الرحمن الرحيم، انا اعتقد ان هذا القانون ليس قانونا، لانه كل القانون لرئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد، والأصح ان يكون نظام، كل المواد باينة وواضحة بانه لمجلس الوزراء والوزير، فاعتقد انه غير متوافق مع بعض، اقترح ان يكون نظاما وليس قانونا، والسلام عليكم.

السيد المقرر: كان على الزميل ان يقترح هذا منذ البداية وان يرمينا من هذا العناء وان يستبدل القانون بنظام.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا المادة؟

الجميع: موافقون

سيادة رئيس المجلس: القانون بمرتبه، هل يوافق المجلس الكريم عليه.

الجميع: موافقون

(وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس)

التعديلات على مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٠

المادة ٣ -

ب - تضاف العبارة التالية في نهاية الفقرة (شريطة الاعلان عن تلك الموافقة في صحيفتين يوميتين عمليتين على الاقل).

هذا من الأصل

شطب عبارة (للتغير) الواردة بعد كلمة أو التنازل عنها، وكذلك اضافة عبارة (الا لمن صرح له بالاستيراد أو التصدير على ان يوثق هذا التحويل أو التنازل لدى الجهة المختصة بالوزارة، اما اذا كانت البضاعة مما جرى حظره او حصره او ما تضمنته الاتفاقيات او البروتوكولات والمحاضر التي تكون المملكة طرفا فيها فيكون التحويل أو التنازل بموافقة الوزير او من ينوبه) الواردة بعد كلمة عنها.

شطب كلمة (وتحصيل الرسوم والغرامات المقررة). الواردة في نهاية الفقرة.

تصبح کما یلی :

بنقل نصها من المادة (١١) ومع اضافة النص التالي:-

تحدد الرسوم والغرامات التي يجوز فرضها على رخص الاستيراد والتصدير وحالات الاعفاء منها وريدها وكيفية تحصيلها بموجب النظام (ثم يعاد تقييم المواد).

تصبح رقمها الجديد (١٠)

أ - المادة ٦ - للوزير إلغاء رخص الاستيراد أو التصدير وعليه رد الرسوم المستوفاة عنها في أي من الحالات التالية :-

- ١ - اذا تقرر حظر استيراد او تصدير البضاعة
- ٢ - اذا تقرر حصر استيراد او تصدير البضاعة باي جهة اخرى .
- ٣ - اذا تقرر استيراد او تصدير البضاعة بسبب ظروف قاهرة .
- ٤ - اذا صدرت الرخصة خلافا لاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - بالرغم مما ورد في هذا القانون لا يجوز الغاء رخص الاستيراد او التصدير لبضاعة ثم التعاقد عليها او الالتزام القانوني بها.

إضافة العبارة التالية بعد كلمة وزير (في كل الحالات).

اصبحت المادة (١٠) مادة (١١).

شطب كلمة (والغرامات) الواردة بعد كلمة (للمشروط).

ينقل نصها من المادة (٦) بالنص التالي:

تحدد الرسوم والغرامات التي يجوز فرضها على رخص الاستيراد والتصدير وحالات الإعفاء منها ووردها وكيفية تحصيلها بموجب النظام .

السيد الامين العام:

ب - قرار اللجنة القانونية رقم (٧) تاريخ
١٩٩٠/١٢/٢٣ والمتضمن الموافقة على

مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠ كما ورد
من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات
عليه.

سيادة رئيس المجلس: السيد مقرر
اللجنة القانونية الدكتور محمد ابوفارس.
الدكتور محمد ابوفارس مقرر اللجنة
القانونية:

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب
لدراسة مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠
بالدورة الاستثنائية للدورة العادية الاولى ثلاثة
اجتماعات بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٤،
١٩٩٠/٧/٣٠، ١٩٩٠/٨/٦.

حيث استمعت في الاجتماع الثاني بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ الى وجهة نظر السادة التالين حول مشروع القانون:

١ - معالي الدكتور محمد الحموري / عميد كلية الحقوق في الجامعة الاردنية.

٢ - معالي السيد سليمان الحديدي / محامي .
٣ - سعادة السيد وليد عبد الهادي / نقيب المحامين .

٤ - سعادة السيد ابراهيم بكر / محامي .

كما اجتمعت اللجنة بالدورة العادية
الثانية اجتماعين لدراسة مشروع القانون
المذكور على النحو التالي:
الاجتماع الاول:

بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٠ برئاسة سعادة
السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقرر
اللجنة سعادة الدكتور محمد ابوفارس واصحاب
المعالى والسعادة السادة الاعضاء:

الدكتور احمد الكوفحي، كامل
العمري، محمد فارس الطراونة، سليم
الزعي، عبد الكريم الدغمي، الدكتور ماجد
خليفة، الدكتور همام سعيد، عبدالرؤف
الروابدة، يوسف المبيضين، محمود هويل،
منصور مراد، عاطف البطوش، ابراهيم
خرسات، نايف الحديد، فارس النابلسي.

هكذا من الله عز وجل

كما حضر الاجتماع من اعضاء المجلس
السادة:

الدكتور عبدالله النصور، ليث
الشبيلات، عبدالرحيم عكور، وقد حضر
الاجتماع سماحة الشيخ عبدالباقي جمو وزير
الدولة للشؤون البرلمانية.

الاجتماع الثاني:

بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣ برئاسة سعادة
السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور
اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

سليم الزعبي، عبدالعزيز جبر، كامل
العمري، نايف الحديدي، الدكتور همام سعيد،
عاطف البطوش، عبدالرؤوف الروابدة،
عبدالكريم الدغمي، فارس النابلسي، منصور
مراد، الدكتور ماجد خليفة، الدكتور احمد
الكوفحي.

كما حضر جانبا من الاجتماع من اعضاء
المجلس السادة: الدكتور محمد ابو عليم،
عبدالرحيم عكور، سلامة الفويري، سعد
هايل السرور.

وقد حضر الاجتماع سماحة الشيخ
عبدالباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية،
وبعد دراسة مشروع القانون، قررت اللجنة
الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء
التعديلات التالية عليه:

سيادة رئيس المجلس: الدكتور عبدالله
النصور.

الدكتور عبدالله النصور: سيدي الرئيس

كما فعلنا قبل قليل في القانون السابق بان
التعديلات التي تستغرق خمس صفحات اخرى
موجودة في صلب القانون فادعو الاخ المقرر ان
ينتقل الى صلب القانون.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ يعقوب.

السيد يعقوب قرش: سيدي احب قبل
الشروع في دراسة مواد القانون ان ابين ان هذا
القانون جعل مديخلا لالغاء قانون دفاع سنة
١٩٣٥ بمعنى اننا لا نستطيع الغاء قانون دفاع
عام ١٩٣٥ الا ان ثبتنا هذا القانون وهذا امر
يحتاج الى توقف، ان لهذا المجلس بقانون
الجامعات منفصلاً عن قانون الغاء وزارة
التعليم.

سيادة رئيس المجلس: لو سمحت يوجد
مواد قانون مقدمة من اللجنة القانونية واللجنة
تطرح الموضوع على الاخوة الكرام، لك ان
تناقش في صلب القانون.

السيد يعقوب قرش: سيدي، لما يأتينا
قانونين منفصلين، قانون الغاء قانون الدفاع سنة
١٩٣٥، منفصل ومشروع قانون دفاع جديد
منفصلين، اما نحن بالطريقة هذه لا بد ان نبقى
احدهما او اننا ملزمين فقط بمجرد تحسين واذا
رددنا هذا القانون كأننا نقول بوجود قانون سنة
١٩٣٥، لما ياتي مشروعين قانونين منفصلين،
قانون يقول بالغاء قانون سنة ١٩٣٥ ونصوت
عليه فان الغي يقدم هذا المشروع للتصويت، ام
الان بالحالة التي نحن بها لا بد ان نبقى احدهما.

سيادة رئيس المجلس: يا شيخ يعقوب

انت تتكلم عن شيء موجود، تفضل السيد
المقرر.

السيد المقرر: لو قرأ سعادة النائب المادة
(١٣) فهي تنص على انه يلغى قانون الدفاع
لسنة ١٩٣٥ وجميع انظمه الدفاع واوامر الدفاع
الصادرة بمقتضاه، فاذا صوت على هذه المادة
ووفق عليها يلغى هذا القانون.

السيد يعقوب قرش: قانون دفاع ١٩٩٠
يلغى قانون دفاع ١٩٣٥ لكن لا يمكن ان تلغيه
ما لم نصوت بالموافقة على قانون ١٩٩٠، انا اريد
الفصل بين الامرين تلغى مشروع قانون الغاء
قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ والحكومة يجب ان
تقبل عليه اكثر منا لانه القانون نعبان، عن نظام
الامارة، ثم تقدم لنا الحكومة مشروع قانون عام
١٩٩٠ منفصل اما المشروعين معا فلا بد ان
تقبل احدهما الزاما لما قانون الجامعات فصل عن
قانون التعليم العالي، لما قانون المؤسسة
العلاجية لم يكن معه القانون البديل للتأمين
الصحي.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ حسين
مجلي.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة
القانونية: الواقع مشروع القانون المقدم يلغى
القانون المتعرض عليه الاستاذ وله ان يرد كل
المواد واقترح السير في مواد القانون.

سيادة رئيس المجلس: السيد مقرر
اللجنة.

السيد المقرر: سأتلوا باقي القرائم اعود
للتعديلات.

المادة ٢

شطب هذه المادة وتعاد صياغتها بالنص

التالي:

المادة ٢

أ - اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في
حالة وقوع طوارئ تهدد الامن العام أو
السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في
منطقة منها بسبب وقوع حرب أو قيام حالة
تهدد بوقوعها، أو حدوث اضطرابات أو
فتنة داخلية مسلحة أو كوارث عامة أو
انتشار آفة أو وباء، يعلن العمل بهذا
القانون بأرادة ملكية تصدر بناء على قرار
من مجلس الوزراء.

ب - تتضمن الادارة الملكية بيان الحالة التي
تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون
والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.

ج - يجب ان يعرض قرار اعلان العمل بهذا
القانون على مجلس الأمة خلال خمسة
عشر يوما التالية لاعلانه ليقرر ما يراه
بشأنه بما في ذلك مدة العمل به.

واذا كان مجلس الأمة منحلًا أو غير منعقد
فيعرض قرار الاعلان على المجلس في أول
اجتماع له، واذا لم يعرض على مجلس
الأمة في الميعاد المشار اليه أو عرض ولم يقره
المجلس اعتبر اعلان العمل بهذا القانون
منتهيا.

د - يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بأرادة
ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس
الوزراء.

هكذا من الأهل

المادة (٣) الفقرة «أ»

تضاف كلمة (العادية) بعد عبارة (بأحكام القوانين) الواردة فيها.

المادة (٤)

أولاً: الفقرة أ: تضاف كلمة (العام) بعد عبارة (الخطرين على الأمن) الواردة فيها.

ثانياً: الفقرة ج: تعاد صياغتها بالنص التالي:

ج - تفتيش الأشخاص والأماكن والمركبات دون التقيد بأحكام أي قانون آخر، والأمر باستعمال القوة المناسبة في حالة الممانعة.

ثالثاً: الفقرة د: تعاد صياغتها بالنص التالي:

د - وضع اليد على الأموال المنقولة وغير المنقولة وتأجيل الوفاء بالديون والالتزامات المستحقة.

المادة (٥)

تضاف العبارة التالية إلى آخرها (ويشترط فيها تقدم أن لا تزيد مدة نفاذ الاعلان عن ستين يوماً).

المادة (٧) الفقرة «د»

يستعاض عن عبارة (أو محاولة ارتكابها) الواردة فيها بعبارة (أو الشروع في ارتكابها).

المادة (٨)

شطب هذه المادة ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة (٨)

أ - يجوز لأي شخص جرى توقيفه أو القبض

عليه بموجب هذا القانون أو أي أمر دفاع، أو جرى الاستيلاء أو وضع اليد على ماله أو مال موجود تحت إشرافه، أو لأي صاحب مصلحة بالنيابة عن الشخص المذكور، أن يطعن بالأمر الصادر بذلك لدى محكمة العدل العليا.

ب - على المحكمة أن تفصل في الطلب المذكور على وجه السرعة، ولا يجوز القرار الصادر عن المحكمة برد الطلب دون اللجوء إلى تقديم طلب جديد المرة بعد الأخرى طالما بقي الأمر المطعون فيه قائماً.

المادة ٩

شطب هذه المادة وتعاد صياغتها بالنص التالي:

المادة ٩

لكل من كلف بأي عمل أو إداء أي خدمة أو تقديم أي مال ولكل من تم الاستيلاء على ماله أو وضع اليد عليه أو نقله أو إتلافه ولكل من اتخذ بحقه أي إجراء بموجب هذا القانون أو أي أمر أو تكليف صادر بمقتضاه، الحق بالتعويض ولرئيس الوزراء أن يحدد مقدار التعويض وأن يقرر تأديته عن أي مال أو عمل أو إجراء خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تقديم الطلب بالتعويض، على أن يكون للمتضرر في حال عدم موافقته على القيمة المقررة للتعويض الحق باقامة الدعوى لدى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض العادل المترتب له وفقاً لأحكام القوانين النافذة المعمول.

المادة (١١)

شطب عبارة (أو اطاعتها) الواردة فيها. ونوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الأمة «اللجنة القانونية»
صالح الزعبي

التعديلات الواردة في القانون كما يلي:
المادة (١)، المادة كما وردت في المشروع:

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠) وينشر في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة: الموافقة على المادة كما وردت بالمشروع.

سيادة رئيس المجلس: هل يسابق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر:

المادة ٢

أ - إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن المملكة في حالة وقوع طوارئ تهدد الأمن أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة منها بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها، أو حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية أو كوارث عامة، أو انتشار آفة أو وباء يعلن العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

ب - تتضمن الإرادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها إعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.

ج - يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

قرار اللجنة

المادة ٢

أ - إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ تهدد الأمن العام أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة منها، بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها، أو حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية مسلحة، أو كوارث عامة أو انتشار آفة أو وباء، يعلن العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

ب - تتضمن الإرادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها إعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.

ج - يجب أن يعرض قرار إعلان العمل بهذا القانون على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلانه ليقرر ما يراه بشأنه بما في ذلك مدة العمل به.

وإذا كان مجلس الأمة منحلًا أو غير منعقد فيعرض قرار الإعلان على المجلس في أول اجتماع له، وإذا لم يعرض على مجلس الأمة في الميعاد المشار إليه أو عرض ولم يقره المجلس اعتبر إعلان العمل بهذا القانون منتهياً.

هذا من الأصل

د - يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

سيادة رئيس المجلس: نأخذ هذه المادة بنبدأ بنبدأ، البند (أ) معروض على المجلس الكريم، الأستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: التعديل الواردة على المادة المطروحة على المجلس الكريم، هو تعديل جيد لكني اعتقد ان وجود كلمة مثل اضطرابات في الفقرة (أ) من هذه المادة، قد يعطي للسلطة التنفيذية اعمال هذا لاي سبب كالمظاهرات او المصادمات او اي شكل من اشكال التعبير الشعبي المعروفة، ولذلك فإنني ارى انه من الانسب شطب هذه الكلمة الغامضة والاكتفاء بالتعابير الاخرى الواردة في نص المادة نفسها، فالفتنة الداخلية المسلحة والكوارث والابوة والافات والحروب اسباب كافية للعمل بقانون الدفاع، اما القول بان الاضطرابات سبب لاعلان هذا القانون فهو لقول يحتاج على الاقل الى تبرير او تفسير او شرح بمعنى ان كلمة اضطرابات اذا جرى تفسيرها وتحديد معناها ومدلولاتها فسوف يكون الامر مختلفاً وقد يكون مقبولاً، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الأستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: تضمنت الفقرة أ - من هذا القانون استبدال كلمة الوطن بدلاً من كلمة مملكة، والثاني اضيفت كلمة العام بدلاً من كلمة الامن لتصبح الامن العام بدل الامن في المادة التي وردت من الحكومة، اعتقد ان الامن

العام بهذا المعنى قد ينصرف الى جهاز الامن العام وليس الى الامن العام بمفهومه الشامل، لذلك فإنني ارى ان الكلمة وردت في المشروع الذي ورد من الحكومة انسب في هذا المجال، او الامن الوطني تضاف.

سيادة رئيس المجلس: اي ملاحظة من الاخوان، الأستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العيادي: شكراً سيدي الرئيس، حقيقة ان انني على ما تفضل به الاخ محمد الدردور، موضوع الامن العام تعني جهاز الامن العام، باعتقادي كلمة الامن الوطني دون الامن العام افضل، وايضاً لدي نفس المحاذير التي تفضل بها الأستاذ فخري قعوار بخصوص موضوع الاضطرابات، عندما نتحدث بامور الحرب، فالحرب شيء له علاقة بخارج الوطن، ايضاً قيام حالة تهديد وقوعها ايضاً موضوع ومساس بما هو خارج الوطن، ايضاً الفتنة الداخلية المسلحة والكوارث العامة، اضطرابات حقيقة كلمة غائمة، انا اقترح بالتحديد كلمة او حدوث اضطرابات مرتبطة بخارج الوطن حتى تبقى الامور انه فيه تدخل خارجي، يستدعي قيام حالة الطوارئ، اما اذا كانت القضايا داخل الوطن فيمكن ان نسيطر عليها، ولذلك كلمة الامن الوطني وايضاً الاضطرابات مرتبطة بخارج الوطن، يعني اذا كان فيه اضطرابات مرتبطة بخارج الوطن بسفارة معينة او بدولة معينة، هذه ليس فقط نضع الطوارئ يجب نحن ان نضعها بالقوة، لانه نحن لا نسمح بأي تدخل خارجي في بلدنا وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع رداً على الملاحظة التي ذكرها الزميل الفاضل الاخ قعوار، ارجو ان يلاحظ ان كلمة حدوث اضطرابات مربوطة بما ورد بصدد المادة التي تقول في حالة وقوع طوارئ تهديد الامن العام او السلامة العامة بجميع انحاء او في منطقة منها بسبب وقوع حرب يعني هي مربوطة بالامن العام وليس اي اضطرابات يجب ان تكون الاضطرابات تهدد الامن العام والسلامة العامة بمعنى تهديد الدولة، عارض تواجده الدولة، يهدد كيان الدولة، ولذلك التخوف الذي بذهن الزميل فخري برأي غير وارد اما فيما يتعلق بكلمة الامن التي اضفنا لها كلمة العام، الواقع المصطلح، اي مصطلح يجب ان يؤخذ في سياق المادة، نحن في صدد قانون دفاع، الذي يحمي جهاز الامن العام، هنا الامن العام انه خوفنا اي شيء يتعلق بالامن اقول اعلن العمل بقانون الدفاع قلنا لازم الذي يهدد الامن العام ليس الجهاز الذي يحمي الامن العام ان يكون عاماً بمعنى شاملاً، ولا اعتقد اطلاقاً لاي قاري، ان تعبير تهديد الامن العام تثير التباس لانها الواقع هي مرتبطة مع ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ تهديد الامن العام الشامل بالوطن فهذا الواقع الذي ذهب اليه اللجنة وارى انه ما ذهب اليه في محله.

سيادة رئيس المجلس: شكراً الدكتور حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً سيدي

الرئيس، بالرغم من التوضيح الذي تفضل به رئيس اللجنة بخصوص ما يتعلق بالاضطرابات فإنني اعتقد ان توضيحه لم يزل اللبس الذي طالب به الزميل فخري قعوار.

لذلك اقول انني انني على اقتراح الزميل فخري قعوار لنفس الاسباب التي ابداهما بحذف كلمة اضطرابات والاحتفاظ فقط بكلمة فتنة داخلية مسلحة واثني على هذا الاقتراح وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: السيد الأستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: سيدي الرئيس في الفقرة (أ) بالنسبة للتعديل، اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ تهديد الامن العام او السلامة العامة في جميع انحاء المملكة او في منطقة منها (منطقة منها)، يزيد توضيحها هنا، اذا حدث في منطقة يستوجب العمل في هذا القانون بنفس المنطقة وإلا في كافة انحاء المملكة؟ فقط بنفس المنطقة وينتهي بانتهاء الحدث في المنطقة نفسها اعتقد.

سيادة رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: زميلنا الأستاذ منصور هو عضو في اللجنة القانونية، الواقع الفقرة (ب) توضح ما يريد وترد عليه ونصها تتضمن الإرادة الملكية وبيان الحالة التي تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.

سيادة رئيس المجلس: الأستاذ ذوقان الهنداوي.

هكذا من المصطلح

السيد ذوقان الهنداوي: الواقع تفسير السيد رئيس اللجنة لي مقنع جداً، لكن من نفس منطلق التفسير لا ادري لماذا اضيفت كلمة المسلحة الى الفتنة الداخلية، هل يعني ان الفتنة الداخلية لكي توجب قيام حالة طواريء يجب ان تكون فتنة داخلية مسلحة، لنفرض ان هنالك فتنة داخلية عنصرية او اقليمية، لا تهدد تلك الفتنة الاقليمية الامن العام والسلامة العامة، لو قامت بين فئة وفئة كبيرة، الا يكفي هذا لتهديد السلامة العامة او الامن الوطني او الامن العام، قد تكون الفتنة الداخلية احياناً افككت من الفتنة الداخلية المسلحة واكثر خطر وضرب على الامن الوطني من الفتنة الداخلية المسلحة، لذلك انا ومن نفس المنطلق بما ان كل المادة ضمنت انه في حالة وقوع ما يلي: حرب او كذا تهدد سلامة الامن الوطني هذه تستدعي قيام حالة الطواريء لذلك لو بقيت فتنة داخلية هي اشمل واعم وتعالج القضايا التي تكون اخطر على وضع البلد من الفتنة الداخلية المسلحة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ فوزي الطيمية.

الدكتور فوزي الطيمية: شكراً سيادة الرئيس، انا اتفق مع زميلي الاستاذ ذوقان الهنداوي واختلف ايضاً مع زميلي الاخ فخري قعوار، الاضطرابات بمفهومها العام لا تحمل فقط البعد السياسي، الاضطرابات قد تتناول جوانب مختلفة من حياة الانسان الاجتماعية، اقليمية، عنصرية، ايضاً كلمة مسلحة، هل يفهم من ذلك ان تبقى البلد ضحية عوامل

فتن، وعوامل تفتيت وتزريق للمجتمع، وان يبقى الوطن ينتظر الى ان تصعد مثل هذه الحالة الى ان تصبح عمل مسلح باعتقادي ان مفهوم الدفاع عن الامن الوطني يجب ان يكون استجابة لاضطرابات او حالات قد تهدم المجتمع من الداخل دون ان تأخذ مظهرها مسلحاً والامثلة التي اعطاها الاستاذ ذوقان امثلة تدل على اهمية ان يكون مفهوم الدفاع اشمل من ان يكون مرتبطاً فقط بالعمل المسلح، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ حسني.

الدكتور حسني الشيايب: الحقيقة هذه مسألة هامة وهامة جداً، المقصود بمسلحة كما افهمها انه عمل للتعبير ولكنه يلجأ الى العنف، كل ما عدا ذلك من تعبيرات سلمية عنيفة تدخل في نطاق الحرية ليس تدخل في نطاق الاضطراب، فيجب ان نقول انها متنوعة لانها تلجأ الى العنف غير المشروع، واذا كانت اخلت شكلاً من اشكال التعبير مهما كان دوافع هذا التعبير، اجتماعية ام سياسية ام اقتصادية ولكنه ليس تعبيراً عنيفاً فيدخل في نطاق الحرية التي نريد للقانون ان لا يتجاوز عليها، من هنا ضرورة الاصرار على اعتبار ما هو عنيف ومسلح عملاً يستدعي العمل بقانون الدفاع وكل ما عداه يجب ان لا يطال قانون الدفاع وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، فؤاد بك.

السيد فؤاد الخلفات: شكراً سيدي الرئيس، انا اريد ان استفسر استفسارين، الاول بماذا تعرف او تفهم اللجنة كلمة الفتنة الداخلية، ما هو فهم اللجنة لكلمة الفتنة

الداخلية، حتى بعدها نستطيع ان نستمر في عملية هذا الحوار، هذا السؤال الاول، السؤال الثاني، او ما هو فهم اللجنة للفرق بين المملكة والوطن؟ في بداية السطر الاول، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: ارجو ان اذكر الاخوة الزملاء ان قانون الدفاع يصدر سنداً للمادة ١٢٤ من الدستور، والواقع لا يجوز للقانون كما هو معلوم ان يتجاوز ما ورد في الدستور الواقع الدستور قال، في حالتين المادة ١٢٤ والمادة ١٢٥، في حالة وقوع طواريء التي يعالجها قانون الدفاع، والسلطة التشريعية تصدر قانون الدفاع وهي صاحبة الصلاحية بذلك، المادة ١٢٥ في حال وقوع او حدوث طواريء خطيرة تصبح السلطة التنفيذية هي المشرعة وليس مجلس النواب سنداً لدستورنا استخدمنا تعبير الدفاع عن الوطن لانه هذا هو تعبير الدستور، يقول الدستور في المادة ١٢٤ منه، اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن، لذلك نحن استخدمنا نفس الكلمة التي يستخدمها الدستور في المادة (١٢٤) الواقع المصطلحات الاخرى عندما نقول الامن العام او السلامة العامة او الحالة تهدد بوقوع اضطرابات حقيقة غير انه نأتي ويكل حالة نضع لها تعريف، لكن الواقع هو انه كل هذه التعاريف وخاصة المحظور الذي اوردته الاستاذ ذوقان الواقع كلهم، يجب ان يحددوا الامن العام او السلامة العامة، افترض انه حدث شيء مسلح بين اثنين او ثلاثة او بين خمسة بقصد قانون دفاع؟ الواقع

يجب هذا الشيء الداخلي المسلح الذي قد يكون بين اثنين يرقى الى درجة انه يهدد الامن العام والسلامة العامة في جميع انحاء المملكة او جزء منها دون ذلك لا تعمل قانون دفاع، ايضاً، الواقع في فتنة داخلية مسلحة، وفي اضطرابات، التي تغطي المحظور الذي اوردته بعض زملائنا، ومنهم الاستاذ ذوقان، لكن الواقع كلمة اضطرابات يمكن تغطي الامثلة التي اوردتها بعض الزملاء لكن ايضاً هذه الاضطرابات يجب ان ترقى الى انها تهدد الامن العام او السلامة العامة في المملكة، طبعاً، انا احب اذكر انه هذه المادة يا اخوان مادة في القانون، انه الدولة في الظروف العادية يطبق وتنفذ القوانين العادية في الظروف الاستثنائية يأتي قانون، بعض القوانين تسميها قوانين الازمات، تترخص فيها السلطة التنفيذية وتوسع في الصلاحيات، تأخذ صلاحيات واسعة، ويتعطيها يمكن اوسع ما يمكن من الصلاحيات، لانها ستواجه طواريء، تهدد كيان الدولة، نحن الذي عملناه في هذا المشروع المنظور امامكم اننا اعطينا السلطة التنفيذية وباعتقادي، ويحق، اوسع السلطات الممكنة، لكن الذي كنا نشكي منه سابقاً، قانون الدفاع، الذي هو من زمن الانتداب البريطاني سنة ١٩٣٥ الذي لا يزال معمول فيه، وايضاً نافذ مع الاحكام العرفية وما فيه دولة بتصور في الدنيا تطبق قانون الدفاع واحكام عرفية بنفس الوقت نحن اعطينا صلاحيات اوسع ما يمكن لكننا قلنا لابد من رقابة برلمانية ورقابة قضائية الواقع باعتقادي في التعديل المقترح، نحن الذي ادخلناه اننا احكمت الرقابة البرلمانية والقضائية مع اعطاء السلطة التنفيذية في حالات الازمات

هكذا من المصطلح

اوسع السلطات الممكنة وكذلك هذا معبر عنه في المادة (٢) من مشروع القانون موضوع البحث وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ محمد المرعر.

السيد محمد المرعر: شكراً سيدي الرئيس، البند (أ) أرغب ان اوفق بين كلمة اضطرابات وفتنة داخلية او حدوث اضطرابات وفتنة داخلية خطيرتين، يعني مع الاضطرابات يوجد فتنة ويوجد خطر فممكن اعطاءها كذلك درجة من الخطورة القصوى على انه فيه خطورة في هذه الاضطرابات، ممكن اضطرابات بسيطة بسبب اغراض بسيطة بسبب مشاكل بسيطة ويمكن فتنة في قرية، ما يترقى الى مستوى الامن الوطني.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد مقرر اللجنة: بالنسبة لهذه الاصطلاحات، الاصل ان تكون واضحة وان لا يتعسف في فهمها وتوسيع دائرتها في المستقبل، فإذا بقيت فتنة داخلية قد يتعسف وتتعمق السلطة التنفيذية في فهم هذا الامر وبناءاً عليه تعلن عن تطبيق هذا القانون، فحينها نقول فتنة داخلية مسلحة فالامر اصبح واضحاً جداً وبهذا يدفع اي لبس واما سؤال الاخ الزميل، ما المراد في الفتنة والخلاف الذي يستتبع استخدام السلاح، يعني قد يختلفوا الناس فيما بينهم فهذا امر مقبول، اما ان يستخدم الناس في هذا الاختلاف او الخلاف، السلاح، فهو الفتنة التي ينبغي ان يتدخل فيها ويعلن عن تطبيق هذا

القانون وهو قانون طاريء وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: سيدي اعتقد انه فهمي لهذا القانون جاء حتى يعدد الحالات والاشكال التي يمكن ان ينطبق عليها قانون الدفاع وليس بوصفها يعني بنتيجة عملها، انا تساؤلي انه لماذا كتب حدوث اضطرابات بدون مسلحة وفتنة داخلية مسلحة، ما فيه الحد الفاصل الكبير بين الاثنين، البديل هو انه، نحن عندما نريد ان نعدل حالات، اما ان نضعها كلها مسلحة او فتنة داخلية، قد تكون في رأيي في بعض الاحيان اقوى من ان تكون فتنة داخلية مسلحة، يعني حسب التصنيف ممكن واحد يأتي ويعمل فتنة داخلية اقترح انه كلمة مسلحة تشطب.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: المادة (١٢٥) من الدستور، الفقرة الاولى تنص على مايلي: في حالة حدوث طواريء خطيرة ففي تصوري كلمة خطيرة ضرورية هنا في صدر المادة (أ) اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طواريء خطيرة، اضيف كلمة خطيرة لتكون منسجمة مع ما ورد في المادة ١٢٥ الفقرة الاولى من الدستور وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، السيد ابوجهاد اخر المتحدثين.

السيد يوسف العظم: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة انا كنت معترضاً على كلمة فتنة داخلية وحدها، لانها قد تفسر تفسيراً شتى، وكنت مع ورود كلمة مسلحة، لكنني عندما امعنت النظر وجدت ان هناك فتناً داخلية تفوق الفتنة المسلحة، فإذا لم يرد وصف لها هنا، فالجرائق، حريق القاهرة، اكبر من مئة فتنة مسلحة، الذي حدث في القاهرة كما تذكرون، اذن انا ارى فتنة داخلية تخدم العنف والتدمير بدل مسلحة لانها قد تكون غير مسلحة وفتنة خطيرة.

سيادة رئيس المجلس: البند (أ) تحدث فيه اكثر من خمسة عشرة اخ من الاخوان غير رئيس اللجنة ومقررها، هل تريدون المزيد ايضاً؟ اذا سمح لي الاخوان، عندي بعض الاقتراحات التي تم التثنية عليها، (بدل الامن العام) تكون (الامن الوطني) من يؤيد هذا الرأي؟

السيد الامين العام: (٣٧ من ٧٠).

سيادة رئيس المجلس: (٣٧ من ٧٠) اذن ووفق على الاقتراح - دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: شكراً معالي الرئيس، الواقع انا حبيت ان اصلح ما تفضل به السيد يوسف العظم، بان الكوارث العامة ليست الجرائق، كارثة، الكارثة هزة ارضية، زلازل، اما نقول فرضاً حريق القاهرة كارثة، نحن بداية نقول عنه كارثة ولكنه فتنة، لم يستعمل فيها السلاح استعمل فيها الحرق، نتيجة كارثة، نقول الكوارث العامة لانه كارثة

عامة بفترض الزلازل كارثة عامة، لانه ما يدخل طوفان فرضاً، كارثة عامة، لانه بقول كارثة عامة او انتشار آفة او وباء، كلها من عمل الطبيعة، اما لا يدخل العمل الشخصي الانسان في هذا الموضوع، يدخل تحت فتنة، يدخل تحت اضطرابات فقط احببت ان اوضح هذه النقطة.

سيادة رئيس المجلس: شكراً دولة الرئيس، النقطة الثانية التي اقترحت وثني عليها، شطب كلمة مسلحة وثني عليها، من يؤيد شطب كلمة مسلحة؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: (٢٧ من ٧٠)

سيادة رئيس المجلس: اذن غير موافق عليها، الان الاستاذ الكوفحي نقطة نظام تفضل.

الدكتور احمد الكوفحي: اقترحت ان نقول طواريء خطيرة، والتي وردت في المادة ١٢٤ من الدستور، هذا اقتراح واريد ان يطرح للتصويت.

سيادة رئيس المجلس: لم يثن عليها احد، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكراً معالي الرئيس، فقط احب ان اطمنن النائب المحترم الشيخ احمد الكوفحي بان المادة ١٢٥ التي تلاها في الاحكام العرفية وليس في قانون الطواريء فقط للتوضيح، بقول، في حالة حدوث طواريء خطيرة تعلن الاحكام العرفية. اما المادة ١٢٤، المتعلقة بقانون الطواريء اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع

هكذا من الاجل

طواريء، ولم يقل خطيرة، فلذلك رأى الشيخ احمد الكوفي يتعلق بالاحكام العرفية، فقط للتوضيح.

سيادة رئيس المجلس: نقطة نظام، نبدأ، الاخ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: انا اقترحت شطب كلمة اضطرابات وثني عليها اكثر من زميل ولم تطرح للتصويت.

سيادة رئيس المجلس: كلمة اضطرابات اقترح شطبها، من يؤيد هذا؟

السيد الامين العام: (١١) صوت.

سيادة رئيس المجلس: سقط الاقتراح، اذن، المادة (أ) كما وردت من اللجنة مع التعديل، كلمة الامن الوطني بدل الامن العام، من يؤيد قرار اللجنة القانونية.

السيد الامين العام: الاكثرية.

سيادة رئيس المجلس: اذن وافق المجلس على تعديل اللجنة، الان الفقرة (ب) بقيت كما هي، هل يوافق المجلس الكريم على هذه الفقرة.

السيد الامين العام: الاكثرية.

سيادة رئيس المجلس: البند (ج) من يوافق عليه؟ الاستاذ سلامة الفويري.

السيد سلامة الفويري: معالي الرئيس، ارجو توضيح ما هي دستورية هذه الفقرة، ما مدى دستورية هذه الفقرة، اقترأني انه هذه الفقرة غير دستورية ويجب شطبها وارجو ابقاءها كما وردت بالمشروع.

سيادة رئيس المجلس: هذا اقتراح وثني عليه، الاخ نواف الخوالدة تفضل.

السيد نواف الخوالدة: لست متأكداً من دستورية هذه الفقرة لان المادة ١٢٤ من الدستور لم تشر الى حق مجلس الامة بذلك، واعطت هذا الحق للملك بتنصيب من رئيس الوزراء، لذا ارى ان هذه الفقرة اعتداء على الدستور واقتراح شطب هذه الفقرة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: اي رأي اخر، اذن هناك اقتراح وتنشئة، من يؤيد اقتراح سلامة الفويري والذي ثني عليه الاخ نواف الخوالدة وبعض الاخوان، من يؤيد على شطب الفقرة (ج)؟ الاستاذ عبدالله.

الدكتور عبدالله النصور: سيدي الرئيس، المادة ١٢٤ من الدستور مادة واضحة تماماً، تعطي هذا الحق ابتداءً لمجلس الوزراء وترشح بالنهاية بالارادة الملكية، في كل مراسيم اعلان العمل بقانون الدفاع انا من حيث المبدأ مع رقابة السلطة التشريعية على مدى سلامة هذا العمل، ومدى لزمته، من حيث وجاهة الاعلان ومن حيث المدة ومن حيث الانتهاء، اعتقد ان هذا امر لا مراء فيه ولا خلاف عليه في هذا المجلس، لكن الديمقراطية التي ندعو اليها والتي نرغب فيها هي الديمقراطية التي تلتزم بالتوايت واول التوايت هو الدستور، فإذا كان هذه الفقرة التي نقتريها تختزل من حق مجلس الوزراء وتختزل حق الملك في اصدار الامر بالعمل بقانون الدفاع فلا اعتقد ان هذا هو ما نبتغيه ولذلك انا عتار في السبيل الذي نسلك، هل نقر الفقرة وانا مع معناها اذا كانت مطابقة

للدستور ولكني مخالف لها بالطبع ان كانت مخالفة، وقد اختلف الخبراء الذين جمعتهم اللجنة وكلهم جدير، الاستاذ الحموري والاستاذ سليمان الحديدي والاستاذ ابراهيم بكر، لم يكونوا متأكدين من هذا التزيد، من انه عمل دستوري، لم يكونوا متأكدين ولم يكونوا متأكدين من العكس فقد حضرت اكثر من اجتماع وليس كما قال التقرير انني حضرت اجتماعاً واحداً فخرجت عتاراً ولا استطيع ان ارجح رأياً على أحد، فهل ترون يا سيدي الرئيس، ان نتأكد من دستورية المادة لانه لا مجال للتصويت على مادة غير دستورية كما استقر في هذا المجلس، هذا ما اطرحه وارغب مع زملائي من الاستيضاح من الاخ رئيس اللجنة ليلخص لنا ما هي الاراء التي سمعها، الرأي الموافق والرأي المخالف على قدم سواء، فهذا ما تقتضيه المسؤولية وشكراً سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالله الزريقات.

السيد عبدالله الزريقات: شكراً معالي الرئيس، ما دام انه هذه الفقرة لها علاقة بالسلاس بالدستور، انا اطلب تحويلها الى قضاء التفسير، المجلس العالي لتفسير الدستور، حتى نتأكد انه هل هي دستورية ام غير دستورية، لانه لا نستطيع ان نبت في قضية لها علاقة بالدستور.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً سيدي الرئيس، كنت قد طرحت الافكار التي تتحدث

عن حيرة او عدم ثيقن من معارضة هذه المادة الى الدستور، فانا ادعو هؤلاء الزملاء الى الطمأنينة من ان وجود رقابة تشريعية هي كفيلة بان تخرجنا من هذه الحيرة ومن هذا التردد، الرقابة التشريعية هي شيء مهم وبالاتجاه الصحيح، شكراً سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: سيدي الرئيس، انا اريد ان اطلب رأي رئيس اللجنة القانونية في هذا الرأي المطروح الان، لم نسمع رأيه لانه فكرة جديدة طرحت انها غير دستورية، ممكن نسمع رأيه.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: سيدي الرئيس، بالحقيقة كلمة مجلس الامة حسب ما اعلم تعلم مجلسي الاعيان والنواب اريد استيضاح من رئيس اللجنة، هل المقصود من مجلس الامة هنا مجلس النواب ام انه مجلس الاعيان والنواب، وقد يكون احدهما منحل والآخر قائم وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور عوني البشير.

الدكتور عوني البشير: شكراً سيدي الرئيس، اعتقد بان هذا الموضوع لا يس من الدستور، لانه ما وضعنا مجلس الامة لغايات اعداد اقرار هذه الاحكام، لكن اعطينا مجلس الامة بعد خمسة عشرة يوماً، لالغاءه بعد ان

هكذا من الأهل

يكون قد اقر خمسة عشرة يوماً او الاستمرار به، فهي عمليا اعتقد بانها لا تمس الدستور بأي مشكلة، وعلى ما اذكر باننا مجلس امة منتخب من اول مطالبنا كانت الغاء هذه الاحكام فيجوز لمجلس الامة الغاء احكام اقرت لو بعد يومين وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: نستمتع للسيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، الواقع قد يكون هذا اهم تعديل ورد على مشروع الحكومة، وفي هذا الصدد ارجو ان اؤكد فيما يتعلق فيها اشارة الى الزميل الدكتور عبدالله النور ان الخبراء الذين اشار اليهم تقدموا بمذكرة خطية مكتوبة لم يجري فيها اي خلاف على جواز الرقابة اللاحقة للسلطة التنفيذية في اعمالها او اعلانها لقانون الدفاع، بنفس الوقت اعتقد ان كل الدول التي تأخذ في قوانين الدفاع، صلاحية السلطة التنفيذية ليست مطلقة دون رقابة واعتقد ايضاً بنفس الوقت ان جميعنا يعرف ان قانون الدفاع الساري المفعول صدر سنة ١٩٣٥ ومعمول به اعتباراً من عام ١٩٣٩، الدستور يقول في حالة وقوع طواريء يصدر قانون الدفاع، الاصل اذن ان قانون الدفاع بنص الدستور يعمل في الحالات الطارئة، الحالات الطارئة الاصل بها انها الحالات العارضة، الحالات الاستثنائية، تصوروا انه يمارس علينا قانون دفاع الاصل فيه انه يعمل في الحالات الطارئة بأخذ صفة التأيد، بحيث ان اعماله تجاوز نصف قرن، فهل هناك عاقل يمكن ان يقول ان ما يزيد على نصف قرن

حالة طارئة، لا اعتقد انه يمكن ان يقول ذلك اي عاقل ان هذا حالة استثنائية وطارئة ممتدة لما يزيد على نصف قرن، ومعروف لدينا واعتقد ان هناك من يقول وقد قيل في اللجنة القانونية ذلك، ان للسلطة التشريعية لمجلس الامة حق الرقابة على السلطة التنفيذية، له الرقابة السياسية ابتداء واعتقد اننا لا نخلف على ذلك، هنا يثار السؤال، هل الرقابة السياسية على السلطة التنفيذية تحجب الرقابة التشريعية؟ في الواقع نحن قننا الرقابة السياسية على السلطة التنفيذية تشريعياً وقلنا كما هو نص الدستور يكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك بارادة تصدر بناء على قرار مجلس الوزراء، هذا لم تندخل به واثير في اللجنة القانونية ايضاً تقيد الاصدار بموافقة مجلس الامة، قلنا الاصدار المسبق في الواقع لا يجوز ان يشترك مجلس الامة به لانه في حالة الاعمال الطارئة وحالة الازمات من غير المعقول ان نقول يتعقد مجلس الامة ويمكن ان يكون بذلك تجاوز دستوري، لكن عندما ترخص السلطة التنفيذية باستخدام قانون الدفاع الموضوع مسبقاً وارجو ان يلاحظ زملائي ان قانون الدفاع قانون يختلف عن كل القوانين لانه الاصل في كل القوانين انها سارية المفعول منذ صدورها، قانون الدفاع يختلف عن ذلك، قانون الدفاع قانون احتياطي، قانون ساكن، يمكن ان يصدر ويمدى الحياة لا يعمل به، لكن اذا واجهت الدولة حوادث خطيرة، امور طارئة، يمكن اعماله، يتحرك من كونه قانون ساكن الى قانون عامل، اذا اعمل هذا القانون هل نزيد الاعمال به كما مورس؟ هل نبقى هذا القانون الذي

اصلاً لم يكن له سند دستوري وفق الدستور الذي صدر بموجبه لاحظوا ان قانون الدفاع سنة ١٩٣٥ صدر سنداً للدستور سنة ١٩٢٨ الساري المفعول في حينها ولم يكن حتى في ذلك القانون سند دستوري لصدور هذا القانون وهذا القانون قانون بريطاني، ومؤيد لحد الان علينا، فالواقع نحن قلنا يا سلطة تنفيذية عندما تواجه حالة طارئة لكي ان تتوسعي وتعصفي في القوانين العادية يمكن ان تتجاوز كل القوانين العادية وتعمل قانون الدفاع وتعطى السلطة التنفيذية سلطات واسعة في حالات الطواريء لكن الى متى، هل سيبقى ذلك لمدة نصف قرن جديد؟ نحن قلنا توسعي لكن يمكن ان توضع رقابة برلمانية ورقابة قضائية واعتقد انه باجماع الخبراء الذين اشيروا اليهم واجماع اللجنة القانونية رفع التنسيب لمجلسكم المقرر بالموافقة على ذلك ان رأيتم ذلك مناسباً وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: معالي الرئيس، اترح اغلاق باب النقاش والتصويت.

اصوات: نثي عليه.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: معالي الرئيس، لا اري في الفقرة (ج) تعدياً على الدستور، فالقرار لمجلس الوزراء والموافقة والقرار من مجلس الامة، والاعلان بارادة ملكية، ولا انترض وجود تناقض بين السلطتين التنفيذية

والتشريعية، فهي سلطتان وطنيتان ومن شأن هذا الاعلان ان يكون اكثر تقبلاً حينها يحظى بموافقة مجلس الامة، ولذا اري ان نصوت على قرار اللجنة القانونية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان، الامر واضح الان بعد هذا التوضيح، هناك موضوعان، دكتور عبدالله تفضل.

الدكتور عبدالله النور: ارجو ايضاً توضيحاً، لم يكن سؤالي عن محاسن هذا التعديل، ولا سؤالي عن وجاهة استمرار العمل بقانون الدفاع، خمسين سنة، ولا وجاهة القانون البريطاني، السؤال الدستوري من عدمها، وفي ظل هذا الفهم، سأصوت موافقاً على هذه الفقرة، على انه اذا تبين خلل دستوري، فلا ادري كيف سيكون الامر.

سيادة رئيس المجلس: الاجابة كانت واضحة استاذ عبدالله، كاني سمعت الاستاذ حسين ان جميع المستشارين القانونيين قدموا خطياً ولم يعترضوا على موضوع الدستورية في هذا النص الموجود، فاذا سمح لي الاخوان جميعاً هذا الموضوع تحدث فيه حوالي خمسة عشر نائباً والاقتراح واضح، مقرر اللجنة تفضل.

السيد المقرر: الحقيقة بالنسبة للامر هو يتدخل فقط في الناحية التقديرية بعد اعلان تطبيق قانون الدفاع، فقط، هنا، هل اتخاذ القرار بتطبيق هذا القانون، قد استوفى لاسباب الموجبة فلمجلس النواب ان يتدخل في السلطة التقديرية بعد ذلك، وهذا امر لم ينص الدستور على خلله والا يبعد مجلس النواب تماماً عن هذه القضية والقانون بمشروعه فعلاً ابعد مجلس

هذا من الأصل

النواب ابعادا كلياً عن أي سلطة تقديرية سابقة او مرافقه او لاحقة، وهذا امر غير مقبول وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: نعود يا اخوان للاقتراح، فيه اقتراح وثني عليه، لدينا الان تنسيب اللجنة القانونية وعندنا اقتراح اخر وثني عليه، عفواً، دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: الواقع لا اخفي على الاخوة النواب المحترمين بانني انظر الى موضوع الدستور فقط، هل هذا دستوري ام لا، لا نستطيع الصحيح، انا من الناس الذين لديهم اجتهاد وزميلي لديه اجتهاد ويختلف معي، نحن مختلفون في اجتهادنا، صراحة، لانه ليس الموضوع انه اتمسك في مادة ام لا، بقدر ما انا اتمسك بقناعة كاملة بانه هذا العمل هو دستوري ام لا، فقط انا الاحظ ولهم حق الاخوان، هذا القانون مر عليه خمسين سنة لا احد رفع صوته، لم يأتي مجلس نواب وقال للحكومة اية حكومة خلال خمسين عام، ومر علينا نحن حكومات مثل ما يقولوا بمجالس نواب سابقة، جاء ووقف وقاله هذا لماذا بعدك مطبقه خمسين سنة، يعني اذا الناس ما زالت نائمة ليس معناه، نائمون ما كان هناك احد ينبه، نحن عندما بدأنا نعمل بهذا القانون طلعت علينا شغلات من سنة ١٩٣٩ رسوم التصدير والاستيراد الذي اقرته الان الصادر بموجب قانون الدفاع، صراحة انا من الناس الذين فوجئت انه نظام الاستيراد يصدر بموجب قانون الدفاع، اعطى رخصة ولا تعطى رخصة، وامنع الرخصة وكذا، لماذا لم يصدر بقانون؟ كانوا يستسهلوا الامر السابقين

انه انا بصدر رخصة بموجب قانون الدفاع، وطلع علينا غير هذا الموضوع، كثير من الاشياء التي طلعت علينا، وكلها ترد لمجلسكم الكريم بتعديلها لانها مبنية على قانون الدفاع، طبعاً انا افترض في اذا اية حكومة تجاوزت هذا الموضوع، نحن يجب ان نتكلم في المجتمع الديمقراطي الان، اما اذا كان بده يشدنا للمواضيع السابقة للخلف، الصحيح تصحيح امورنا غلخلة، يعني خلبنا نفتح الباب للمجتمع الديمقراطي للانتخابات الحرة التزمية، كل شيء ديمقراطي، وان تقييم الامور من هذا المنطلق، لا نقيم الامور من منطلقات سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ الخ، صح اخذنا تجربة منها تقدمنا بتعديل القانون لهذه التجربة، هذا النقاش نتيجة هذه التجربة، مجلس النواب الكريم في بداية انعقاده طالب في هذا الموضوع، اذن نعيش حياة ديمقراطية، افترض ان هذه الحياة متكاملة، عندما تتجاوز اي حكومة في موضوع قانون الدفاع وتطبيقاته، مش شرط ان بهذا القانون متبته واخاف انه دستوري او غير دستوري، يقول لما انت تجاوزتي واستغلبتي وفيه عندي سلاح اساسي ان اسحب الثقة منك بانك استغلبتي وتجاوزت هذا الموضوع، وليس فقرة انه تكون متبته وهذا حق لي، فقط احببت ان اوضح ان التجاوز، يعني المفروض اتكلم في هذا وانا عضو مجلس اعيان وليس رئيس حكومة، انه فيه ثقة، عندما تهتز الثقة بالتجاوزات لاي حكومة يجب ان تستعمل، هذا هو المعيار وهذا هو الضبط لاية حكومة مقبلة واي حكومة قائمة، بكل صدق اتكلم، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العدل، تفضل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم، وان كنت مع اخذ موافقة المجلس على كل خطوة يكون بها مصلحة للوطن وللمواطنين الا انني اختلف مع احترامي لرأي الاخوان الذين قالوا بان تعديل اللجنة هو تعديل دستوري، في الحقيقة اذا رجعنا الى الدستور نجده ينص ويقول، ويكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك براءة ملكية، تصدر بناءً على قرار من مجلس الوزراء، ولم يكلف الدستور نفسه بان يضع وبموافقة مجلس الامة او بموافقة مجلس النواب مثلاً، اذا رجعنا الى التعديل نجد ان الاقتراح الوارد في التعديل يعامل النص كمعاملة القانون المؤقت اي اذا كان المجلس منعقداً يعرض عليه بعد مدة خمسة عشرة يوماً واذا لم يكن منعقداً فيعرض عليه في اول جلسة يعقدها المجلس، اذا يعامله كمعاملة القانون المؤقت وبما ان الدستور لا يجوز ان يعلى عليه وهو فوق كل النصوص التشريعية لذلك ارى بان نحترم الدستور وان لا نهمل في قوله لانه عني ان يكون بعد الاعلان قانون الدفاع نافذاً بدون اي اعتراض من اية جهة اخرى وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، الواقع احب ان اوضح انه هذا التعديل حقيقة لم يرد مجرد رد فعل عن المرحلة السابقة، وان كانت المرحلة السابقة حقيقة مرة

في ممارستها حتى ملاحظة دولة السيد الرئيس مع الاحترام اريد ان اقول ان الحكومات الديمقراطية ليست بحاجة الى من ينبهها بان تمارس على شعبها قانوناً بريطانياً، فالواقع التجربة السابقة مرة، لكن رغم مرارتها نحن درسنا هذا القانون بطريقة فنية قانونية دستورية واصحاب المعالي الوزراء كانوا حاضرين ومشاركين في اللجنة القانونية وهم ثلاث، وحقيقة وجودهم اغنى المناقشة بكل صدق واحترام وخرجنا بذلك بالاجماع، وايضا هذا الاقتراح شارك فيه بخط يده، كنت قد تقدمت به لاول جلسة تبناه بحماس الاستاذ عبدالله النصور الذي شارك في الحضور ودافع عن ضرورة ادخاله وجاءت الخبرات لتؤيد ضرورة هذا الادخال، اما حجة الدستورية من عدمها، لماذا في كل بلد في العالم السلطة التشريعية عندما تصدر القانون تصدر قانون وفق تقديرها واجتهادها وصلاحياتها التشريعية وفي كل بلاد العالم التي تتمسك بالدولة القانونية والدولة الديمقراطية يكون هناك في محاكم لدستورية القوانين وعندما تأتي محكمة تقول لا دستورية، ليس هذا عيباً، وايضا لا يتقص بالعكس، قد يحقق، وافاق الاجتهاد المخالف، رأي الاخوان الذين يقولوا انه غير دستوري، فليكن غير دستوري وتأتي الجهة المختصة وتقول غير دستوري مع بقي ان هذا التعديل دستوري حسب اجتهادي وحسب كل من شاركنا من ذوي الخبرة في هذا الموضوع، اعيد لقول انه لا عيب حتى لو تبين انه غير دستوري وهذا مستقر، بالعكس من عناوين الدولة الديمقراطية انه فصل السلطات، يأتي القضاء يطبق ويقول: السلطة

هكذا من الأهل

التشريعية اخطأت، تأتي السلطة التشريعية احيانا عندما تريد ان تعدل باحكام القضاء تصدر تشريع مخالف لاحكام القضاء، السلطة التنفيذية تمارس تنفيذ القانون وتنبه اذا وجدت ان هناك عيوب او السلطة التشريعية ترى ان هناك عيوب او السلطة التنفيذية ترى ان هناك عيوب في تنفيذ السلطة التنفيذية ولا يعتبر تدخل في شأن السلطة او عيوب باي من هذه السلطات، اعمالا لمبدأ فصل السلطات وتعاون السلطات، يجري مثل ذلك والاصل في الامور لا منع ولا نرى حقيقة، المادة ١٢٤ تقيد رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية والرقابة السياسية كما اشير لا تحجب حقيقة امكانية تقنين الرقابة السياسية تشريعاً وهذا ما عملته اللجنة القانونية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، نمود الان للاقتراح الذي يقول: شطب المادة (ج) لانها تخالف الدستور، من يؤيد هذا الاقتراح؟ شطب المادة (ج) ما هي نقطة النظام يا معالي وزير العدل، تفضل.

معالي وزير العدل: هناك اقتراح من السيد عبدالله الزريقات بعرض هذا النص على ديوان التفسير العالي للدستور، وهذا هو الذي يجل المشكلة.

سيادة رئيس المجلس: هذا واضح، الاقتراح كان من سلامة الغوييري وابده عبدالله، هذا الاقتراح واضح ونطرحه للتصويت من يؤيد حذف البند (ج)؟

السيد الامين العام: ١١ من ٧٠

سيادة رئيس المجلس: ١١ من ٧٠ سقط

الاقتراح، الاقتراح الثاني تنسب اللجنة، من يوافق على تنسب اللجنة؟

السيد الامين العام: ٤٣ من ٧٠

سيادة رئيس المجلس: ٤٣ من ٧٠ اذن ووفق على هذا البند (ج) كما ورد من اللجنة، المادة التي تليها، السيد المقرر، تفضل.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣ -

أ - ينيط تطبيق هذا القانون برئيس الوزراء لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لتأمين السلامة العامة والدفاع عن المملكة دون التقيد باحكام القوانين المعمول بها.

ب - يمارس رئيس الوزراء صلاحياته بموجب اوامر خطية.

ج - لرئيس الوزراء تفويض جميع صلاحياته او بعضها لمن يراه اهلاً للقيام بذلك في جميع انحاء المملكة او في منطقة محددة منها وبالشروط والقيود التي يراها.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣ - الفقرة (أ): تضاف كلمة (العادية) بعد عبارة (باحكام القوانين) الواردة فيها.

موافقة كما وردت في المشروع

موافقة كما وردت في المشروع

سيادة رئيس المجلس: هل هناك اي ملاحظة على هذه المادة معالي وزير الداخلية.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية: سيدي الرئيس، الصحيح انه اضافة

كلمة (العادية) لا اجد لها اي نوع من التبرير، نحن عندنا قانون استثنائي واحد هو قانون الدفاع، وكل قوانين المملكة هي قوانين عادية، فاضافة كلمة العادية لا اجد انها تشريعياً لها مبرر، اذا كان فيه عند الاخوان القانونيين تبرير لذلك يسعدني اني اسمعه وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، الواقع المادة ١٢٤ تقول لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية بما في ذلك وقف قوانين الدولة العادية، اولاً، الدستور في الواقع استخدم تعبير القوانين العادية، ونحن استخدمنا تعبير الدستور يا معالي الوزير ولم تأتي بشيء وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام لمريجات: تفسير الموضوع من زاوية اخرى، ان الدستور ايضاً هو قانون، ويسمى عادة بالقانون الاساسي، فترد العادية وهذه للتفريق بين القانون الاساسي الذي هو الدستور والقوانين العادية التي هي القوانين الاخرى التي هي ادخل من الدستور.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٣) كما وردت من اللجنة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤ -

لرئيس الوزراء ممارسة الصلاحيات التالية:

وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والقاء القبض على المشتبه بهم او الخطرين على الامن والنظام العام واعتقالهم.

ب - تكليف اي شخص القيام باي عمل او اداء اي خدمة ضمن قدرته.

ج - تفتيش الاشخاص والاماكن والمركبات دون التقيد باحكام اي قانون اخر، والامر باستعمال القوة في حالة الممانعة ولا تترتب في هذه الحالة مسؤولية عن اي ضرر ينشأ عن ذلك.

د - وضع اليد على الاموال المنقولة وغير المنقولة وتأجيل الديون والالتزامات المستحقة عليها.

هـ - منع أو حصر أو تقييد استيراد المواد أو تصديرها أو نقلها من مكان الى اخر وتحديد التعامل بها وحظر اخفائها أو اتلافها أو شرائها أو المقايضة عليها وتحديد اسعارها.

و - الاستيلاء على اي ارض او بناء او طريق أو مصدر من مصادر المياه والطاقة، وأن ينشيء عليها اعمالاً تتعلق بالدفاع، وأن يزيل اي اشجار او منشآت عليها، وأن يأمر بإدارتها واستغلالها او تنظيم استعمالها.

هكذا من الأهل

ز - اخلاء بعض المناطق او عزلها وفرض منع تجول فيها.

ح - تحديد مواعيد فتح المحلات العامة واغلاقها كلها او بعضها.

ط - تنظيم وسائل النقل والمواصلات وتحديد ما بين المناطق المختلفة واغلاق اي طريق او عمر او مجرى ماء او تغيير اتجاهه ومنع حركة السير عليه او تنظيمها.

ي - مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والنشرات والرسومات وجميع وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق اماكن اعدادها.

ك - منع اخذ صور او عمل تصاميم او خرائط لاي مكان او شيء بعينه قد يفيد العدو، ومنع الاحتفاظ بجوار هذه الاماكن والاشياء بأي اجهزة تصوير او مواد لعمل الصور والتصاميم والخرائط ومنع المكوث او التأخر في مثل هذه الاماكن دون عذر مشروع.

ل - الغاء رخص الاسلحة النارية والذخائر والمفرقات والمواد القابلة للانفجار او التي تدخل في صناعة المتفجرات ومنع صنعها او بيعها او شرائها او نقلها او التصرف بها والامر بتسليمها وضبطها واغلاق علات بيعها وتخزينها.

م - منع صنع اجهزة الاتصال او بيعها او شرائها او حيازتها والامر بتسليمها وضبطها.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٤ - اولا: الفقرة ا

تضاف كلمة (العام) بعد عبارة (الخطرين على الامن) الواردة فيها.

سيادة رئيس المجلس: الشيخ يعقوب.

السيد يعقوب قرش: معالي الرئيس، النقاش من غير تحديد وقت يفي الامر مفتوح فلنجعل هذا الاعتقال في حالة قرار الدفاع بوقت ثم نغول الى القضاء، واعتقالم لمدة اقصاها شهر، او لمدة اقصاها شهرين اما تركها مفتوح لا يجوز، وهو سيقى مدد طويلة معتقل، ما فيه حابة، لذلك اذا كان ولا بد فلنكن عدة مدة الاعتقال.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة ملاحظتي على مطلع المادة، وضع قيود على حرية الاشخاص، بمعنى انها شاملة لكافة الاشخاص بصرف النظر عن مواقعهم وكأننا بهذا نتهم جميع المواطنين بالحقيقة ان عليهم ان يخضعوا لقيود معينة، لذلك انا ارى انه بدل ان تكون مطلقة وضع قيود على حرية الاشخاص المشتبه بهم، او الخطرين، وليس على الكافة.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: لنربط ايها الاخوة هذه المادة بما قروته في المادة (٢) نحن قلنا ابتداء في احوال الازمات السلطة التنفيذية تتوسع في السلطات ومفروض تأخذ اوسع السلطات لكن هذه سلطة عليها رقابة، الرقابة

السيد المقرر: ثانيا الفقرة - ج -

ج - تعاد صياغتها بالنص التالي:

ج - تفتيش الاشخاص والاماكن والمركبات دون التقيد باحكام اي قانون اخر، والامر باستعمال القوة المناسبة في حالة الممانعة.

سيادة رئيس المجلس: هل هناك اي ملاحظة على (ج)؟ الاستاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: سيدي الرئيس، في هذه المادة قرار اللجنة القانونية شطب عبارة (ولا تترتب في هذه الحالة مسؤولية عن اي ضرر ينشأ عن ذلك) الواقع ١٢٥ من الدستور البند (٢) ينص على ما يلي: (عند اعلان الاحكام العرفية للملك ان يصدر بمقتضى ارادة ملكية اي تعليمات قد تقضي الضرورة بها لاغراض الدفاع عن المملكة بقطع النظر عن احكام اي قانون معمول به ويظل جميع الاشخاص القائمين بتنفيذ تلك التعليمات عرضة للمسؤولية القانونية التي تترتب على افعالهم ازاء احكام القوانين الى ان يعفوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية).

يبدو لي انه المقصود هنا النص الاصلي الوارد هو الذي يتكيف ويتطابق مع هذه المادة من الدستور لانه لا بد ان تنشأ مسؤولية في حالة استعمال القوة وهذا هو القانون وما المقصود في الدستور لكي يحدد المسؤولية فيعتقد انه النص الوارد من الحكومة ربما يكون متطابق مع الدستور اكثر.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور

عوني.

بكتاتين، برلمانية وقضائية، الرقابة طبعا برلمانية التشريع اصبحت تشريعا والرقابة السياسية وهي موجودة اصلا، هي في حالة الازمات تتوسع، والواقع نحن مع توسع السلطة التنفيذية في حالة الازمات ولذلك الذي اقول وانا اقترح انسجاما مع ما قلناه، التعبير العام يصبح العام الوطني فيه نقص تباعي الواقع في الفقرة (ب) ما فيه بجانها موافقة، فقط نضع، موافقة وهي ساقطة طباعيا، فيما يتعلق بالمادة (٨) هي تعالج التوقيف وواضح انه حق ان يتظلم لكن حق رئيس الوزراء ان يعتقل وفيه رقابة قضائية، مدنية وجنائية، محكمة البداية مختصة والقضاء الاداري ايضا مختص، ومدنيا يستطيع انه يروح يطالب بالتعويض، فاقصى ما يمكن من رقابة موضوعية لكن ما توسع باقصى ما يمكن من سلطات.

سيادة رئيس المجلس: مقرر اللجنة

السيد المقرر: اريد ان اشير الى المادة الثامنة، فهي اجابت على سؤال الاخ يعقوب وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: هل هناك ملاحظات على البند (أ) الان البند (ب).

السيد المقرر: (ب) بقيت كما هي.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام فريجات: تكليف اي شخص القيام بأي عمل او اداء اي خدمة ضمن قدرته صياغة ليست متناسقة.

سيادة رئيس المجلس: اهل اللغة يقولون ماشية.

هكذا من الاجل

ز - انحلاء بعض المناطق او عزلها وفرض منع تجول فيها.

ح - تحديد مواعيد فتح المحلات العامة واغلاقها كلها او بعضها.

ط - تنظيم وسائل النقل والمواصلات وتحديد مناطق المناطق المختلفة واغلاق اي طريق او عمر او مجرى ماء او تغيير اتجاهه ومنع حركة السير عليه او تنظيمها.

ي - مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والنشرات والرسومات وجميع وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق اماكن اعدادها.

ك - منع اخذ صور او عمل تصاميم او خرائط لاي مكان او شيء بعينه قد يفيد العدو، ومنع الاحتفاظ بجوار هذه الاماكن والاشياء بأي اجهزة تصوير او مواد لعمل الصور والتصاميم والخرائط ومنع المكوث او التأخر في مثل هذه الاماكن دون عذر مشروع.

ل - الغاء رخص الاسلحة النارية والذخائر والمفرقات والمواد القابلة للانفجار او التي تدخل في صناعة المتفجرات ومنع صنعها او بيعها او شرائها او نقلها او التصرف بها والامر بتسليمها وضبطها واغلاق محلات بيعها وتخزينها.

م - منع صنع اجهزة الاتصال او بيعها او شرائها او حيازتها والامر بتسليمها وضبطها.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٤ - اولاً: الفقرة أ

تضاف كلمة (العام) بعد عبارة (الخطرين على الامن) الواردة فيها.

سيادة رئيس المجلس: الشيخ يعقوب.

السيد يعقوب قرش: معالي الرئيس، النقاش من غير تحديد وقت يبقى الامر مفتوح فلنجعل هذا الاعتقال في حالة قرار الدفاع بوقت ثم يحول الى القضاء، واعتقالمهم لمدة اقصاها شهر، اولدة اقصاها شهرين اما تركها مفتوح لا يجوز، وهو سيبقى مدد طويلة معتقل، ما فيه حاية، لذلك اذا كان ولا بد فلنكن محددة مدة الاعتقال.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام لرمجات: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة ملاحظتي على مطلع المادة، وضع قيود على حرية الاشخاص، بمعنى انها شاملة لكافة الاشخاص بصرف النظر عن مواقعهم وكاننا بهذا نتهم جميع المواطنين بالحقيقة ان عليهم ان يخضعوا لقيود معينة، لذلك انا ارى انه بدل ان تكون مطلقة وضع قيود على حرية الاشخاص المشتبه بهم، او الخطرين، وليس على الكافة.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: لنربط ايها الاخوة هذه المادة بما قررته في المادة (٧) نحن قلنا ابتداء في احوال الازمات السلطة التنفيذية تتوسع في السلطات ومفروض تأخذ اوسع السلطات لكن هذه سلطة عليها رقابة، الرقابة

بمكاتب، برلمانية وقضائية، الرقابة طبعا برلمانية التشريع اصبحت تشريعاً والرقابة السياسية وهي موجودة اصلاً، هي في حالة الازمات تتوسع، والواقع نحن مع توسع السلطة التنفيذية في حالة الازمات ولذلك الذي اقول وانا اقترح انسجاماً مع ما قلناه، التعبير العام يصبح العام الوطني فيه نقص تباعي الواقع في الفقرة (ب) ما فيه بجانبها موافقة، فقط نضع، موافقة وهي ساقطة طباعاً، فيما يتعلق بالمادة (٨) هي تعالج التوقيف وواضح انه حق ان يتظلم لكن حق رئيس الوزراء ان يعتقل وفيه رقابة قضائية، مدنية وجنائية، محكمة البداية مختصة والقضاء الاداري ايضا مختص، ومدنياً يستطيع انه يروح يطالب بالتعويض، فاقصى ما يمكن من رقابة موضوعية لكن ما توسع باقصى ما يمكن من سلطات.

سيادة رئيس المجلس: مقرر اللجنة

السيد المقرر: اريد ان اشير الى المادة الثامنة، فهي اجابت على سؤال الاخ يعقوب وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: هل هناك ملاحظات على البند (أ) الان البند (ب).

السيد المقرر: (ب) بقيت كما هي.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عبدالسلام.

السيد عبدالسلام لرمجات: تكليف اي شخص القيام بأي عمل او اداء اي خدمة ضمن قدرته صياغة ليست متناسقة.

سيادة رئيس المجلس: اهل اللغة يقولون ماشية.

السيد المقرر: ثانياً الفقرة - ج -

ج - تعاد صياغتها بالنص التالي:

ج - تفتيش الاشخاص والاماكن والمركبات دون التقيد باحكام اي قانون اخر، والامر باستعمال القوة المناسبة في حالة الممانعة.

سيادة رئيس المجلس: هل هناك اي ملاحظة على (ج)؟ الاستاذ طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: سيدي الرئيس، في هذه المادة قرار اللجنة القانونية شطب عبارة (ولا ترتب في هذه الحالة مسؤولية عن اي ضرر ينشأ عن ذلك) الواقع ١٢٥ من الدستور البند (٧) ينص على ما يلي: (عند اعلان الاحكام العرفية للملك ان يصدر بمقتضى ارادة ملكية اي تعليمات قد تقضي الضرورة بها لاغراض الدفاع عن المملكة يقطع النظر عن احكام اي قانون معمول به ويظل جميع الاشخاص القائمين بتنفيذ تلك التعليمات عرضة للمسؤولية القانونية التي ترتب على افعالهم ازاء احكام القوانين الى ان يعفوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية).

يبدو لي انه المقصود هنا النص الاصلي الوارد هو الذي يتكيف ويتطابق مع هذه المادة من الدستور لانه لا بد ان تنشأ مسؤولية في حالة استعمال القوة وهذا هو القانون ربما المقصود في الدستور لكي يحدد المسؤولية فيعتقد انه النص الوارد من الحكومة ربما يكون متطابق مع الدستور اكثر.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الدكتور هوني.

هكذا من الأصل

الدكتور صوني البشير: شكراً سيدي الرئيس، ما تفضل به الزميل طاهر المصري يختص في قانون الاحكام العرفية، ونحن الان في قانون الدفاع فقط وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عاطف السيد عاطف البطوش: الحقيقة النص الدستوري لا يتفق كثيراً مع ما ذهب اليه الاخ ابو نشأت، بل التعديل هو الذي ينسجم لانه ترك في سلطة التقدير في حال استخدام السلطة ان لا تتجاوز الحد المطلوب وتحت المساءلة، اذا تجاوز الحد المطلوب، فهو خاضع للمساءلة الواردة في المادة التي ذكرها الاخ ابو نشأت، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، اي ملاحظة ثانية، تنسب اللجنة معروض على المجلس الكريم، هل يوافق المجلس الكريم عليه؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر: ثالثاً: الفقرة - د -

- تعاد صياغتها بالنص التالي:
د - وضع اليد على الاموال المنقولة وغير المنقولة وتأجيل الرضاء بالدين والالتزامات المستحقة.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا التعديل؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر:

هـ - موافقة كما وردت في المشروع

- و - موافقة كما وردت في المشروع
- ز - موافقة كما وردت في المشروع
- ح - موافقة كما وردت في المشروع
- ط - موافقة كما وردت في المشروع
- ي - موافقة كما وردت في المشروع
- ك - موافقة كما وردت في المشروع
- ل - موافقة كما وردت في المشروع
- م - موافقة كما وردت في المشروع

سيادة رئيس المجلس: المادة بكاملها، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما عدلتها اللجنة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر:

المادة (٥) كما وردت بمشروع الحكومة المادة - ٥ -

اذا أعلن رئيس الوزراء أنه ينوي الاستيلاء على أي أموال أو وضع اليد عليها فلا يجوز لأي شخص أن يبيع تلك الاموال أو ينقلها أو يخفيها أو يتصرف بها دون موافقة رئيس الوزراء أو خلافاً للشروط والقيود المعينة في الأمر أو التصريح الممنوح بشأن ذلك.

المادة (٥) كما عدلتها اللجنة:

المادة - ٥ -

تضاف العبارة التالية الى آخرها:

(ويشترط فيما تقدم أن لا تزيد مدة نفاذ الاعلان عن ستين يوماً).

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة كما عدلتها اللجنة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر:

للمادة كما وردت في المشروع

للمادة - ٦ -

تختص محاكم البداية بالنظر في الجرائم التي ترتكب خلافاً لاحكام هذا القانون واوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت في المشروع

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر:

المادة (٧) كما وردت بالمشروع:

المادة ٧

أ - يعاقب من يخالف أوامر الدفاع بالمقبوضات المنصوص عليها في الأوامر على أن لا تتجاوز العقوبة الحبس مدة ثلاث سنوات أو الغرامة بمبلغ ثلاثة آلاف دينار أو العقوبتين معاً.

ب - اذا لم تبين أوامر الدفاع عقوبة للمخالفة يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ويغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين.

ج - اذا كانت المخالفة جريمة بموجب أي قانون آخر فتطبق العقوبة الواردة في ذلك القانون اذا كانت أشد مما ورد في هذا القانون.

د - تصدر الاموال والوسائل التي تستعمل في ارتكاب الجريمة أو يحاول ارتكابها ولرئيس الوزراء رد الأشياء المصادرة أو جزء منها.

هـ - لرئيس الوزراء صلاحية اجراء أي تسوية أو مصالحة في أي دعوى ناجمة عن مخالفة احكام هذا القانون ولم يكتسب الحكم فيها الدرجة القطعية.

قرار اللجنة:

الفقرة أ: موافقة كما وردت في المشروع.

ب - موافقة كما وردت في المشروع

ج - موافقة كما وردت في المشروع

المادة ٧ - الفقرة (د)

يستعاض عن عبارة (أو محاولة ارتكابها)

الواردة فيها بعبارة (أو الشروع في ارتكابها).

هـ - موافقة كما وردت في المشروع

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر: المادة (٨) كما وردت

بالمشروع:

المادة - ٨ -

يجوز لأي شخص جرى توقيفه أو القبض عليه بموجب هذا القانون أو أي امر دفاع أو جرى الاستيلاء أو وضع اليد على ماله أو مال

هكذا من الأصل

موجود تحت اشرافه ان يطعن بالامر الصادر بذلك لدى محكمة العدل العليا بطلب يقدم الى المحكمة وذلك اذا انقضى ثلاثون يوماً دون ان يفرج عنه او ترفع اليد عن امواله، وعلى المحكمة ان تفصل في الطلب على وجه السرعة وفي حالة رد طلبه له ان يقدم طلباً جديداً كلما انقضى ثلاثون يوماً على رد طلبه.

قرار اللجنة

المادة - ٨ - شطب هذه المادة ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٨ -

أ - يجوز لأي شخص جرى توقيفه او القبض عليه بموجب هذا القانون او أي امر دفاع، او جرى الاستيلاء او وضع اليد على ماله او مال موجود تحت اشرافه، او لأي صاحب مصلحة بالنيابة عن الشخص المذكور، ان يطعن بالامر الصادر بذلك لدى محكمة العدل العليا.

ب - على المحكمة ان تفصل في الطلب المذكور على وجه السرعة، ولا يحول القرار الصادر عن المحكمة برد الطلب دون اللجوء الى تقديم طلب جديد المرة بعد الاخرى طالما بقي الامر المطعون فيه قائماً.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة.

الجميع: موافقون

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة - ٩ -

لكل من كلف بأي عمل او اداء أي خدمة او تقديم أي مال ولكل من تم الاستيلاء على ماله او وضع اليد عليه او نقله او اتلافه ولكل من اتخذ بحقه أي اجراء بموجب هذا القانون او أي امر او تكليف صادر بمقتضاه الحق بالتعويض ولرئيس الوزراء ان يحدد مقدار بالتعويض ولرئيس الوزراء ان يحدد مقدار اجراء.

قرار اللجنة القانونية

المادة - ٩ -

شطب هذه المادة وتعاد صياغتها بالنص التالي:-

المادة - ٩ -

لكل من كلف بأي عمل او اداء أي خدمة او تقديم أي مال ولكل من تم الاستيلاء على ماله او وضع اليد عليه او نقله او اتلافه ولكل من اتخذ بحقه أي اجراء بموجب هذا القانون او أي امرا وتكليف صادر بمقتضاه، الحق بالتعويض ولرئيس الوزراء ان يحدد مقدار التعويض وان يقرر تأديته عن أي مال او عمل او اجراء خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تقديم الطلب بالتعويض، على ان يكون للمتضرر في حال عدم موافقته على القيمة المقررة للتعويض الحق باقامة الدعوى لدى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المعادل المترتب له وفقاً لاحكام القوانين النافذة المعمول.

سيادة رئيس المجلس: دولة الرئيس، تفضل.

دولة رئيس الوزراء: هذه المادة ستؤلف مشكلة كبيرة وهو موضوع الدفاع عن الوطن، هنالك كثير من الاراضي التي الجيش واصل يده عليها، على طرف النهر، ويوجد ايضاً، وهذا يكون خارج الاعلام لو سمحتم المحاور كثير من الاراضي ملغومة، فيها الغام، اذا كنا نريد انه كل صاحب ارض تضرر يرفض التعويض المقرر من رئيس الوزراء ويذهب الى المحكمة، انا باعتقادي انه خزينة الدولة عاجزة عن تحمل ذلك وهذا موضوع مدروس سابقاً بالقوات المسلحة تعجز خزينة المملكة، لا مانع لدى القوات المسلحة، لانه الحكم الذي يصدر ينفذ على الخزينة، مش فارقة، ولكنهم درسوه دراسة واقعية ولا يستطيع ان اتكلم اكثر من ذلك في هذا الموضوع، لا ادري ماذا سيحصل نتيجة طلب التعويضات بهذا الشكل، وهذا من سنة ١٩٦٧ بالمناسبة صحيح انه واحد تضرر وواحد لم يتضرر، الموضوع في حالة نشوب قتال او حرب الدبابات تدخل على الاراضي، وسيحدث ضرر، وكل واحد يقول لحقي ضرر ويرفع دعوى بالتعويض عن الضرر الذي لحقه نتيجة المعارك والقصف الخ. او تلقيم اراضي او عدم استعمال اراضي نتيجة عازاتها للنهر، اردت ان اطرح هذه التساؤلات وهذه المخاوف على مجلسكم الكريم وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً دولة الرئيس، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، الواقع النص المقترح يعطى دولة رئيس الوزراء ان يحدد مقدار التعويض، السؤال الذي

ي مطرح ذاته، وسؤال مبدئي، انه السلطة التنفيذية هل تملك ان تمارس وظيفة القضاء، هذا القانون لا يسري على الماضي، هذا القانون نافذ اعتباراً من صدوره، أي شيء ترتبت حقوق سابقة لا يسري عليها، المستقر في الواقع انه الدولة اذا مارست وظيفة التشريع والقضاء او التنفيذية والقضاء، تحولت الى دولة بوليسية، فانا يبقى ان دولة رئيس الوزراء اذ يعطي صلاحية التعويض ويقت له هذه الصلاحية يفترض انه فيه معايير يعتمد عليها لتقدير التعويض لكن بالحقيقة لا يجوز ان تبقى السلطة التنفيذية سلطة قاضية، طبيعي ان يكون القضاء هو صاحب الحق في تقدير التعويض اذا ارتأى المتضرر ان هذا التعويض المقرر من قبل رئيس الوزراء غير كاف، ولا ارى حقيقة خرجاً لهذا الموضوع الا اخضاع تقدير السلطة التنفيذية الى الرقابة القضائية والا بقينا في اطار الدولة البوليسية.

سيادة رئيس المجلس: دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء: السيد رئيس اللجنة لم يستوعب ما قلته انا او القصد من الذي قلته، انا لم اقل على هذا الموضوع، انا قلت في حالة وضعنا الان وعلم بأنه كنت قدما عضواً في هيئ لجنة، اعلم مقدار الاراضي الموضوع اليد عليها وتعطيلها السنوي حتى بعد ما ينفذ هذا القانون، هي تعطى سنوياً، وحجم الاراضي الملغومة المعطلة، انا اريد حل، لا اقول انه رئيس الوزراء اخذ سلطة قضائية، وغير ذلك، ما هو الحل في حالة من هذا النوع، هل اني انا لاقم جميع هذه المحاور وهي كثيرة جداً وليست

هكذا من الأهل

بعدد صغير، وهذه الأراضي على ضفاف النهر وهي متجة وبعضها نشف في ذلك الوقت، لا ادري ما هو التصرف الذي يمكن وخاصة انه في طلب التعويضات لا يوجد خزينة في المملكة الاردنية الهاشمية تتحمل هذا النطاق، وانا لا اخفي عليكم شيء في هذا الموضوع وانا قلت خسارج نطاق الاعلام، عندما تقدمت التعويضات في عام ١٩٦٩ لطلب هذه التعويضات في ذلك الوقت وجدناها ملايين، فلذلك جئنا لصاحب مزرعة ورد تعويض عليه انه اذا بقيمة ب (١٠٠) الف دينار في ذلك الوقت فقرر رئيس الوزراء تعويضه بمئة دينار لانه لا يستطيع ان يدفع مئة الف دينار، الموضوع هو موضوع دفاع عن المملكة، مع عدو كيف سادافع عن المملكة وعدو وكذا واسرائيل الخ، اقوم واقيم الفواتير، قضاء او غير قضاء بتكلم، بالنتيجة ستعود على الخزينة كيف هذه الخزينة ستتحمل هذه الفواتير في دفاع عن المملكة، ما يعرف انا في حرب عالمية تهدمت بنايات كثيرة الخ، في فرنسا عندما دخل الالمان لها، يا هل ترى قدموا فواتير على اكتساح والخ او هجوم معاكس الخ ما يعرف انه هذه الشغلة، شغلة الدفاع عن الوطن بدها تخضع لقوانين، هذا خضوع للفواتير صراحة، انا اردت ان اتبه بهذا الموضوع والمجلس الكريم ياخذ القرار المناسب ولن اعيد الكلام فيه وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً معالي الرئيس، الاستاذ عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش: شكراً سيادة الرئيس، لا شك انه الذي تفضل فيه دولة

الرئيس هو كلام وجيه لكن الكلام يجري باثر مباشر حين الاعلان به وايضاً لا يجوز كذلك ان يتحمل عبء الدفاع عن الوطن ان يقع على رأس عدد محدد بل يجب على كل الوطن وكل مواطن في البلد ان يتحمل ضريبة الدفاع عن الوطن، الحكومة فرضت ضريبة جامعات، فرضت ضرائب، فلنفرض ضريبة، دفاع بحيث ينصف ايضاً بان لا يقع عبء هذا الوطن ليهلك عائلات واسر في هذه المملكة باسم الدفاع عن الوطن، فعل كل مواطن ان يساهم بالقدر الذي يترتب عليه بموجب ضريبة خاصة للدفاع لتدفع لهذا الشخص المتضرر وهذا نرفع الظلم عن الآخرين وكذلك نرفع الحسرة عن خزينة الدولة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ جمال الصرايرة.

السيد جمال الصرايرة:

بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، نظراً للايضاحات التي ذكرها دولة رئيس الوزراء الانفخ انا اقترح ان نصوت على المادة كما وردت بمشروع الحكومة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عوني البشير.

الدكتور عوني البشير: شكراً سيدي الرئيس - اتي على ما تفضل به الزميل النائب عاطف البطوش، وما طرحه رئيس الوزراء هو جدير بالاهتمام واعتقد بان المشكلة الحقيقية هي الاراضي، ونعلم جميعاً بانه هناك اراضي كثيرة للدولة كحراج وتستبدل كثيراً بأراضي ملك

نستطيع ان نستبدل اراضي الناس التي وضع اليد عليها بأراضي حرجية من الدولة وتنتهي هذه المشكلة، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس ارجو ان ابين ان المادة لا تتعلق بالنقطة التي اثارها دولة رئيس الوزراء فقط المادة تتعلق فيمن كلف باي عمل او اداء اي خدمة او تقديم اي مال ولكل من تم الاستيلاء على ماله او وضع اليد عليه او نقله او اتلافه ولكل من اتخذ . . . الواقع المادة اوسع من مجرد اشغال الجيش بالغام وغيره، الواقع انه المادة الدستورية واضح انه لا يستملك ملك اي احد الا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسب ما يقرر في القانون، والواقع انا عندما استولى او اضع اليد قريب من هذا الحال، انا واضع اليد وبكيفية بعمل، فالواقع اعود واقول انه ضريبة الوطن يجب ان يدفعها كل المواطنين في حالة الدفاع عن الوطن حقيقة لا يجوز ان يتحمل هذه المسؤولية شخص معين والدولة في حالات الضرورة يمكن ان تفرض الضرائب التي تراها ليسهم كل مواطن في ضريبة الوطن وشكراً.

(وهنا ترأس الجلسة السيد عاطف البطوش النائب الاول لرئيس المجلس).

سعادة رئيس المجلس: الاخ جمال

السيد جمال حداد: الحقيقة وضعنا مع العدو ليس آني، حتى ان يضع على مواطن موسم، القضية عمرها ٢٣ عام ويتحملها يضع

عائلات فقط، فانا اعرف عشرات العائلات من قرية واحدة ومن عائلة واحدة الذي تفضل فيه دولة الرئيس، نسوا ارضهم ولا يستثمروها ولا يصلهم اي شيء، استغروب جداً انه في كل موازنة ينزل من الخزينة استثمارات للخدمات العامة سواءاً للطرق او للبلديات كان من الاجدر من ٢٣ سنة وجد مثل هذا البند لان الشريط الحدودي مع العدو ليس لفترة محدودة قد يطول وقد يقصر ولكن لا يجوز ان يكون على حساب عائلات فقط محصورة ببضع العائلات، ضريبة الوطن يجب ان تتوزع على الجميع ومن هنا ارى من الحكومة الموقرة ان تنظر للموضوع بشكل مختلف عما كانت عليه وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: معالي ابو زمير تفضل.

الدكتور عبدالله النور: التعويض الذي تفضل فيه دولة الرئيس مش مرتبط فقط بالجيش وما يشغل من ارض، هذا يتعلق، لانه الاستاذ حسين توقف بالقراءة وكنت اريد ان يستمر، ولكل من اتخذ بحقه اي اجراء بموجب هذا القانون اي اجراء على الارض والمال والحبس او الاعتقال، هذا له ان ينظم طالباً التعويض العادل، فاذا كان عرض دولة الرئيس متعلق في الخزينة، الواقع الباب الذي لم يطرقه دولته هو اوسع من الذي طرقه، لانه كل انسان بموجب قانون الدفاع حصل معه اي امر او فعل له ان يقبل التعويض العادل، هذا هو المطروح، ولذلك ليس فقط الاراضي، كل الممارسات والاجراءات وشكراً.

هلنا من الاعمال

(وهنا حضر معالي رئيس المجلس وترأس الجلسة).

سيادة رئيس المجلس: الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم ما طرحه دولة الرئيس مشكلة تحتاج الى حل ولا اظن حلها في ظل كلامنا عن مادة قانونية جاء في مشروع الحكومة المقدم اقرار موضوع التعويض، ولكننا لا يعقل ان نقر تعويضاً غير عادل، فنحن مع التعويض العادل، لكن كيف يمكن ان نحل هذه المشكلة فيبدو ان هذه القضية هي موضوع نقاش وموضوع عام يحتاج الى علاج سواء في الضرائب او تحميل القضية لناس اكثر من الذين تحملوها الان في الواقع لذلك اقترح على التصويت على المادة كما جاءت من اللجنة القانونية ثم فيما بعد يصار الى حل هذه المشكلات بأية طريقة ممكنة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، د. عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: شكراً سيادة الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، يبدو ان مسألة التعويض عن الاضرار التي تلحق في حالة اعلان قانون الدفاع متشعبة، ولعل ابرزها واكثرها ثقلاً على الخزينة موضوع وضع اليد على الاراضي لغايات القوات المسلحة في حالات الحرب او في حالات وضع الدولة نفسها في موضع الحرب هذه القضية طالت وهي قضية تحتاج الى حل ولذلك لا بد ان نفكر في مسألة

وضع اليد على ثلثات، ربما الوف الدفئات من هذه الاراضي، لذلك قد يكون وانا افكر الان تفكيراً بصوت عالٍ، قد يكون احد الاساليب هو اعتبار هذه الاراضي متأجرة من تاريخ وضع اليد عليها واعطاء بدل المثل، من تاريخ وضع اليد عليها عام فعام اي ان يتصرف في منفعتها ولا يتصرف في رقبته الا اذا كانت الارض فعلاً شريطاً حدودياً استراتيجياً له طبيعة من الدفءة مالا يمكن ان نجعلها في موضع المستاجر، لذلك ارجو الزملاء، ولو اننا اخبرنا من هذا البحث فترة قصيرة ان نقرر بنداً خاصاً للاراضي التي تستملك او يوضع اليد عليها لغايات القوات المسلحة وان يوضع لها العلاج الناجع وان لا نمر سريعاً على هذه القضية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ جمال الخريشا.

السيد جمال الخريشا: سيدي الرئيس، ما تفضل به دولة الرئيس صحيح، في المناطق التي هي في المحاور في الامام ولكن إستلام القوات المسلحة على هذه المناطق ليس محصوراً في تلك المناطق فقط بل هي بالعمق اي بعد سكة الحديد، ما غرب سكة الحديد، وحتى مع شرق سكة الحديد وليس محصور فقط هذا الموضوع في المناطق الامامية في منطقة المحاور المؤدية الى الغور وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: حتى الان في عندنا اقتراح بابقاء المادة كما جاء في المشروع وطبعاً تنسب اللجنة القانونية، الابدع هو الاقتراح، بابقاء المادة كما جاءت في المشروع من يؤيد هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٢٩ من ٦٤
سيادة رئيس المجلس: من يؤيد قرار اللجنة القانونية؟

السيد الامين العام: ٢٩ من ٦٤.
معالي رئيس المجلس: هل هناك من لم يصوت؟ المستنكفين؟

السيد الامين العام:
سيادة رئيس المجلس: السيد سعد السرور.

السيد سعد السرور: شكراً معالي الرئيس الطريقة التي جرى فيها التصويت الحقيقة طريقة انا برأيي انها غير سليمة، الطريقة السليمة ان يوصت على القرار الابدع عن المشروع وهو قرار اللجنة، في حالة فشل قرار اللجنة يبقى حكماً المشروع الذي قدم من الحكومة ونحن صوتنا في طريقة معكوسة ولذلك نحن وقعنا في هذا الاشكال وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: العكس هو الصحيح، الاستاذ جمال الصرايرة.

السيد جمال الصرايرة: اثني على ما قاله اخي وزميلي النائب سعد هابل السرور، الحقيقة نحن صوتنا على قرار اللجنة واذا لم ينجح، القرار الذي يعتمد هو القرار كما جاء في المشروع وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: نقطة نظام الشيخ علي الفقير.

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: لقد تم التصويت

وباعتقادي ان المشروع يبقى بناء على النظام الداخلي، الدكتور عبدالله.

الدكتور عبدالله العكايلة: سيدي الرئيس، لقد سمحت باعادة العد وقوفاً على التصويت الثاني ولم تفعل الشيء نفسه على التصويت الاول، هذا اذا سلمنا ان مقترح الاستاذ سعد السرور ليس صحيحاً وليس هو ما اتبعناه في مناسبات سابقة لم تطلب منا الوقوف في التصويت الاول.

سيادة رئيس المجلس: بسيطة يا دكتور عبدالله نعيد التصويت من جديد الان لو سمحتم نصوت من جديد على هذه القضية دولة الرئيس تفضل.

دولة رئيس الوزراء: سيادة الرئيس لثلاث اشكال ولا يحصل ايها على اكثرية الاصوات، فعندئذ يقع الاشكال في العادة كما ذكر الاخوة النواب بانه عادة ان انصوت على قرار اللجنة، في حالة عدم حصول قرار اللجنة على الاكثرية يبقى المشروع اذا هذا صوتنا عليه كما حدث الان وهذا صوتنا عليه وفيه ممتنعين عن التصويت ثلاثة، الثلاثة لم يعطوا الاغلبية، بعدم تصويت الثلاثة فلذلك المجلس سيقع في اشكال، النظام يقول انه يصوت على المادة ويبقى الاصل، فلذلك التصويت برأيي كان صحيحاً والتصويت على المشروع اخذ ٢٩ صوت ولا يعد التصويت الاول ٢٩ صوت لانه تقع في اشكال وسيصادف هذا الموضوع كثيراً وصادفنا كثيراً في المجلس الكريم، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

هكذا من الاجل

سماحة وزير الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية: الحقيقة مادامنا قد صوتنا
اولا على المشروع المقدم للحكومة واعتبر هذا كما
تكلم الاخ سعد هابل ان هذا غير موافق
للمصواب، اذا اعتبرناه لاغياً فيكون تصويتنا على
قرار اللجنة تصويت صحيح ومنطقي ولانه لم
يفز فيعتبر هذا كانه اقرار للمشروع المقدم من
الحكومة.

سيادة رئيس المجلس: السيد مقرر
اللجنة.

السيد المقرر: لو سمحت، الحقيقة انا
اريد ان افرض انه قالت اللجنة موافق على
مشروع الحكومة، والمجلس لم يوافق هل يصح
هذا قانون؟ كيف يكون هذا يعني انا اريد ان
افرض انه قال موافقة والمجلس قال انا اعارض،
فلا بد من البديل، ولذلك لا يجوز، اذا لم
نصوت عليه يكون قانوناً وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عاطف
البطوش.

السيد عاطف البطوش: شكراً سيادة
الرئيس، الحقيقة جرت عادة في هذا المجلس
هي عادة سيئة جداً حاول ان يرسخها البعض،
انه نصوت على الابد فاذا رسب الابد اصبح
الاصل هو المقرر وهذا يخالف منطق التشريع
والنظام الداخلي عندنا، لانه كما ذكر المقرر لو
جاءت اللجنة ووافقت على المشروع كما جاء من
الحكومة ولم يحظى بالتصويت فمن باب اولى
عندما يكون رأي اللجنة ان يصوت، اذا الاثنين
لم يحصلوا على الفوز يعاد للجنة القانونية لتعيد

صياغة تتسجم مع مقتضيات الحال حسب
النقاش الذي دار في هذا المجلس لا ان يقر
المشروع كما جاء من الحكومة لانه الاقوى وهذه
العادة التي اراد بعض الاخوة في الماضي ان
يرسخوها هي عادة مخالفة للنظام وتبني جسراً
سيناً في بنيان التشريع في هذا البلد وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الشيخ
عبدالباقي.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية:
الواقع القرار الاول هو الذي يعتبر القرار
الاصح، نحن نصوت على القرار الابد وهو
قرار اللجنة فقط ولم يفز ولذلك يبقى المشروع كما
هو اما ما اورده فضيلة الدكتور انه لو ان اللجنة
قالت اوافق على المادة كما وردت من الحكومة
والمجلس قال لا نوافق، ما الذي يحصل، يحصل
ان يكون هناك من لا يوافق ان يقدم بديلاً لما جاء
في المشروع، ولما لم يكن هناك اي بديل سوى
قرار اللجنة، وقرار اللجنة لم يفز فيبقى الاصل
والاصل هو المشروع الذي جاء من الحكومة،
ولا يجوز اعادة التصويت بعد التصويت الاول
وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور ماجد
خليفة.

الدكتور ماجد خليفة: شكراً سيادة
الرئيس، في الحقيقة ان ما طرح من دولة الرئيس
كان مجال لاعادة النظر حقيقة فيما جاء بمشروع او
بقرار اللجنة القانونية هو فيه جزئية معينة بالنسبة
لغايات، وسبب من اسباب اعلان قانون
الدفاع، وهو حالة اعلان الحرب، المادة تعالج

كالبرلمان المصري موجود في مكتب رئاسة
المجلس وموجود في المكتبة وثبت في هذه
المواضيع وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: لنخرج من الجدل
ونحتكم للنظام، حقيقة الامر من يقول من
الزملاء الكرام ان عدم نجاح مشروع اللجنة
يعني قبول مشروع الحكومة امر غير صحيح لانه
النظام، المادة ٤٤ و ٤٥ منه يفهم منه انه يجب ان
نصوت على مشروع الحكومة الموافقة بالاكثرية،
ويقول يجب ان يرجع لرأي الاكثرية في الاقتراح
او قبول كل مادة من المواد المذكورة في المشروع،
ايضا المادة (٤٥) تتكلم في هذا المعنى وارجو من
الزملاء ان يعودوا لهؤلاء المادتين، اذن لا يعني،
بفرض ان قرار اللجنة لم يحظى بالاكثرية هذا لا
يعني ان المشروع قبل لذلك هذه النقطة
التشريعية محسومة، النقطة الثانية، قضية
التصويت وقوفاً او برفع الايدي اعتقد كلا
الحالين جائز، والنظام يقول بذلك، النظام
يقول اما برفع الايدي او بالوقوف ويجوز العدول
عنهما لاسلوب اخر اذا رأى المجلس خلاف
ذلك، قضية انه المرة الاولى كنا برفع الايدي، او
بالوقوف قضية لا اعتقد انها تحتاج الى جدل كبير
مع ذلك يا ريت لو يكون التصويت بالوقوف فانا
بالحقيقة ما عندي مانع، لذلك يا اخوان ببساطة
المشروع المقترح من الحكومة لم يحظى بالاكثرية
فاذن هذه المادة ردت، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: استاذ عاطف.

في جميع الحالات، في حالة وجود فتن او كوارث
او الخ، فهذا يقتضي افراد بند خاص، فيما
يتعلق بما تفضل به دولة الرئيس، ولذلك
فاقترحي حقيقة لان هناك مجال لوجود وتضارب
بالتصويت ولم ينل كل من الاقتراحين سواء كان
اقتراح اللجنة القانونية او ما تقدمت به الحكومة
للفوز بالتصويت، ولذلك اقترح بان يعاد الى
اللجنة القانونية لاعادة النظر في هذه المادة وافراد
بند خاص فيما يتعلق بما تفضل به دولة الرئيس
وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ سليمان
عرار.

السيد سليمان عرار: شكراً سيدي
الرئيس، تكلم الزميل الاخ عاطف مشيراً انه
اعرف اريد استقراها عملت في العام الماضي،
انا برد عليه هذه لم تكن اعراف، هذه اعراف
مسيوقين اليها وفيه بين زملائنا الموجودين بيننا
هنا عدد كبير كانوا نواباً في السابق، لا يزيد
وصف قرار اللجنة عن انه اقتراح والاقتراحات
تعامل الابد فالابد، فإن جاء على اقتراح
اللجنة الاقتراح يطرح فإن لم يفز يبقى القانون
كما جاء من الحكومة والا تبنا بدون قوانين لم يكن
هنالك تشريع في المجلس السابق وقد كنت
عضواً فيه في السنة السابقة ولم يجري فعلاً
اعتراض على هذا، هذا لا يليق في مجلسنا
التعرض بالاسم وللد سابقة نحن وياكم امام
كل الاخوان الموجودين بيننا وبيننا ناس كثيرين،
امضوا اكثر من سنوات واكثر من دورة وكان هذا
هو الاسلوب المتبع، اعراف البرلمانات تقتضي
هكذا في كل الدنيا ولتعد الى عرف برلماني عريق

محضر الجلسة الرابعة عشرة من الدورة العادية الثانية المتقدمة في ١٢/٣٠/١٩٩٠ م ٧٥

السيد عاطف البطوش: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة لم اقل اعرافاً لان مجلسنا والحياة البرلمانية في الاردن ترسخ عادات وليست اعراف لان العرف قديم استقر العمل به بحيث اوحى للجميع بانه ملزم، ثانياً نحن عندنا عادات ولم اقل اعرافاً، كذلك هنالك في النظام الداخلي في المجلس ان مشروع القانون اذا رفض في المجلس اعيد للحكومة او ذهب للاعيان، واذا رده الاعيان النواب هناك الية للرد، اما ان نقول ان نصوت على الابدع واذا لم يفوز الابدع فالاقرب فكيف نعمل النص الذي وجد في نظامنا بان يذهب للاعيان اذا رديناه كما رديننا قانون ضريبة الدخل اذن لنصوت على التعديل فاذا لم يمشي التعديل فمشروع القانون هو الذي يمشي وهذا يخالف للتصوص المعمول بها في النظام الداخلي، لذلك وفي النسبة للعام الماضي كان لنا ود في ان نتكلم في هذا الموضوع ولكن لم يسمح ولن يسمع صوت للاعتراض على انه الاقرب هو اذا لم يفز التعديل فالاقرب هو الذي يكون ساري المفعول ولكن تطبيقاً لنظامنا الداخلي ارى ان يرد الموضوع او هذه المادة الى اللجنة لتعيد النظر فيها حسب الاقتراح الذي ابداه دولة الرئيس، اللجنة تضع صياغة جديدة وتطرح على المجلس من جديد في هذه المادة والفقرة بالذات ويصوت عليها المجلس من جديد وان حصل على مجموع الاصوات كان به والا فيعود للجنة من جديد لتضع الصياغة المناسبة لهذا الموضوع وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: في الواقع إلى واقع المجلس في هذا المآزق هو ما اوضحه من أمر هام دولة رئيس الوزراء علماً بأن الواقع ابقاء حتى نص الحكومة لا يعالج ما بذهن الحكومة لماذا؟ الواقع هذا القانون وهذا النص لا يعمل به الا في حالة اعلان قانون الدفاع فالواقع احنا بنص القانون الغينا القانون السابق لم يعد ساري المفعول حتى يعمل في قانون الدفاع لابد من اعلان مجدداً فهل تنري الحكومة حقيقة بمجرد اقرار هذا القانون اعلان العمل به من اجل القضية التي ترغب الحكومة بحلها وهي قضية التعويض عن الاراضي وهل معنى ذلك ونحن نواجه احتلال ما نرى غير ضروري متى تنتهي هذه المواجهة ان ينقى عاملين لقانون الدفاع أيضاً لمدة اخرى مؤبدة لصلاح هذه الجزئية، الواقع انه هذه المادة لا يمكن ان تعالج هذا الموضوع الذي يعالج الموضوع حقيقة ان نعود للوضع القانوني الطبيعي، انه الذي يتضرر يحتاج لجهة قاضية تحمي حقه، والواقع الحق المجرد من الدعوى لا يعتبر حقاً ولا يجوز ان تبقى السلطة التنفيذية مجال هي السلطة القضائية، ولا يعالج قانون الدفاع هذا الامر الا اذا قلنا نريد ان نؤيد قانون الدفاع، وهذا يعتقد انه غير وارد لا في مجلس النواب ولا بذهن كما اعتقد الحكومة، لذلك المخرج لموضوع التعويض ان نعود الى القواعد العامة انه اي مواطن الاصل فيه ان يعرض وان نجد له مصدر للتعويض وان الوطن وكل المواطنين يجب ان يتحملوا التعويض، بخلاف ذلك حقيقة نحن نقع في مأزق آخر ولا نحل المشكلة بالعكس نقع في مشكلة جديدة بنان نقول والله بشأن هذا

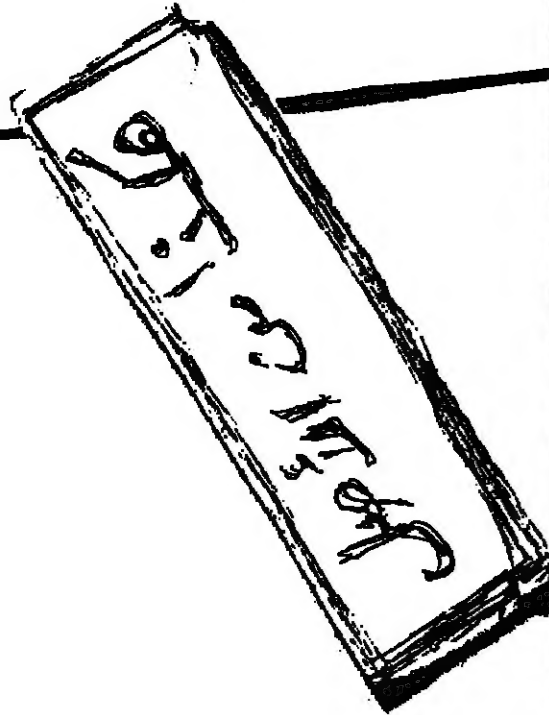
الموضوع خلينا ببقى قانون الدفاع معمول، واعتقد ان هذا الامر ليس بذهن اي منا لذلك، ارجو اعادة التصويت على هذه القضية ان اخذ المشروع المقدم من الحكومة الاكثرية كان به ويجب بكل الحالات ان يحصل على الاكثرية ان اخذ قرار اللجنة الاكثرية ايضاً يؤخذ بذلك وبخلاف ذلك نقع في مأزق وفق شيء جديد يطرح للتصويت، وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: نقطة نظام معالي وزير الاشغال، تفضل.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: يا سيدي نقطة النظام في رأيي ان جميع مناقشة الزميل رئيس اللجنة القانونية خرجت عن البحث لان هذا المجلس قد صوت، ومن وجهة نظر شكلية واصبحتا نتمسك بالشكليات كثيراً، اما المادة (٩) فقد سقطت وسقط حق التعويض، لقد صوتنا على اقتراح اللجنة فسقط، والمادة الاصلية التي وردت من الحكومة وسقطت، معنى ذلك ان القانون ليس فيه المادة (٩) ويجب ان يرفع بلا مادة (٩) لانه لم ينجح اي من الاقتراحين وهذا هو مصير تمسكنا بالشكليات ولا يوجد حل اخر، والطلب بالعودة للتصويت مرة اخرى فتح جديد لاعراف جديدة في هذا المجلس سيعطي كل واحد مش عاجبه التصويت مطالبة باعادة التصويت وشكراً معالي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور عبدالله النور.
الدكتور عبدالله النور: معالي الرئيس

ما زالت الذاكرة حية والحمد لله، هذا المساء حين صوتنا على المادة ٢/ج التي اخذت جدلاً طويلاً، المادة التي تتكلم عن حق مجلس النواب، نحن صوتنا على قرار اللجنة اولا، حين كان مطروح قانون الاستيراد والتصدير وكنا نتحدث عن تعديل للجنة المالية يمنع الذين اخذوا رخص وفتحوا خطاب اعتماد، صوتم على قرار اللجنة اولا، عدت سيدي الرئيس في البداية وطرح مشروع الحكومة اولا فاما الاسلوب الاول خطأ واما الاسلوب الثاني خطأ، بكل الاحوال وقع خطأ في العام الماضي والتسجيلات موجودة ذكرت ان النظام الداخلي لا يعالج هذه النقطة وان الحسم فيها هو ان تعد الاصوات مع المشروع الاول، والاصوات مع المشروع الثاني وما زاد، انا هو يتحدث فراغ دستوري قد تتعثر في مادة في صلب القانون مادة عاملة ورئيسية كمادة اسناد الصلاحية في ممارسة الاحكام العرفية لمن، خلينا نفرض اننا ختلفنا عليها، هل نمر ما قبلها من مواد وما بعدها من مواد وهذه المادة نرفعها من القانون، من الذي يصدر اذن يصدر الاحكام ويقرر التعويضات ويحبس ويلقي القبض اذن هذا الحل ليس هو الحل الصحيح الحل الصحيح ما يتعارف عليه بقوانين روبرت التي هي معروفة ومشتق منها كل ميكانيكية الجماعات، الان في هذا العالم، اما الاصوات في الجهة هذه والاصوات في الجهة هذه، مين زاد على الاخر، هو الذي يفوز، خليني افرض الحالة الثانية يا سيدي، ثبت لك قبل قليل انه نحن (٦٤) ولم يصوت (٦٤) تغيب لكن لم يصوت (٦٤) ولا عدد المستنكفين الثلاثة



يغطي الفارق في العدد، ولنفترض انه صوت عشرين هنا وعشرين هنا، هذه حادة اكثر، وانه حضرتك ما بترغب انك تصوت، ما الذي سيتج عن هذا، انه لا هذا ينجح ولا ذاك ينجح، وان فراغا سيحصل، اذن الحل عشرين مع، واحد وعشرين مع القرار الاخر الذي حضرتك تقول فيه، فيفوز ولو ان الواحد وعشرين اقل من نصف الحاضرين، هكذا يستعملوا في الامم المتحدة، في جميع برلمانات العالم، اما والله اذا سقط اقتراح اللجنة بحيا القانون وانا شخصياً لا اؤيد هذا، انه اذا سقط قرار اللجنة، اذن القانون اخذ به، انا لا اعتقد ان هذا سليم.

سيادة رئيس المجلس: ما هو اقتراحك دكتور عبدالله.

الدكتور عبدالله النور: يا سيدي اقتراحي ان الاغلبية النسبية في كل قرار، ان شاء الله من هذا المجلس (١١) مقابل (١٠) يحمل القانون، يحمل القرار ولا يوجد نص يناقض ما تحدثت به في هذا النظام الداخلي، فاذا استئينا هذه السنة وهي ستحل مشاكل كثيرة، وطالبت بها العام الماضي، وهي مسجلة ان العدد الاكثر مهما قل، الزميل الذي يستنكف يترك للاقلية ان تأخذ القرار نيابة عنه، ولذلك هذا سيقضي على الامتناع عن التصويت له حسنة اخرى، فاذا وجد المجلس الكريم ان هذا هو الحل الصحيح، نعد الذين مع ونعد الذين مع الطرف الاخر والاكثر اهلا وسهلا فيه، والا ستحصل بلاوي في القوانين كيف لا احد يستطيع يتظلم اقتراح معالي ابو عصام، طيب

لمن هو سوف يذهب؟ بده يذهب لناس هذه المادة قالت يذهب لرئيس الوزراء، اذا شلناها لن يذهب الى احد لا يتظلم الا الى رب العزة، وشكراً سيدي.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: فيه واقع الحال، نحن اولا كيف نكيف الموضوع، نحن في جلسة نصابها مكتمل وقانوني هناك ثلاث انواع من التصويت، من هو مع ومن هو ضد ومن هو ممتنع، الممتنع من حقه ان يمتنع والنظام الداخلي لا يمنع الامتناع اطلاقاً، فيحسب مع من هو ضد والاكثر هو الذي يفوز، وهذا ما انا به الدكتور عبدالله النور وهو الحل الصحيح وهو الذي يتحدث عنه النظام الداخلي اي ان الاكثرية تكون لاكثرية المصوتين الحاضرين اذا كانت الجلسة نصابها قانوني ونحن في جلسة نصابها قانوني الاكثرية تعني اكثرية المصوتين من بين الحضور الذي هو النصاب القانوني وبهذا المعنى اذا كانت الاكثرية مع قرار اللجنة القانونية او توصية اللجنة القانونية فقرار اللجنة القانونية هو الذي سيفوز وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الشيخ عبد الباقي.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: مع احترامي للرأي، المادة (٨٤) من الدستور الفقرة الثانية: تصدر قرارات كل من المجلسين باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين، وليس المصوتين، ما عدا الرئيس، الا اذا نص الدستور

على خلاف ذلك واذا تساوت الاصوات ويجب على الرئيس ان يعطي صوت الترجيح، اذن التصويت يكون بالاكثرية الحاضرين وليس نوازن بين المختلفين وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: سيدي الرئيس، انا كنت اريد ان اشير الى المادة التي اشار اليها سماحة الاستاذ اذن التصويت باكثرية الحاضرين، وليس بالاكثرية النسبية مع او ضد، هذا اولا، ثانياً، ما اشار اليه الاستاذ سليم الزعبي، انه يصوت على القانون مادة مادة وعلى الاقتراحات بصرف النظر على اي منها يصوت، ولكن يجب ان يصوت على مواد القانون، يعني ان يصوت على المادة المقترحة، واذا لاقت قبولا او لم تلاقي لا تصوت على المادة الاصلية، هذا خلاف للنظام، النظام يميز هذا، لكن سيدي الرئيس، كذلك القانون طرح مادة معينة، واللجنة القانونية طرحت اقتراح معين، ومع ذلك لم يفز كلاهما، هل يعني هذا ان تسقط المادتان المقترحتان من القانون؟ لا اعتقد انه هذا وارد في ذهن المشرع على الاقل لانه هذه مادة مهمة جداً، فانا اعتقادي انه اعادة التصويت ليس هناك ما يمنع عليها في صلب النظام الداخلي او في صلب الدستور، يعني الاقتراح لم ينجح، انا كنت من المقترعين، الان بعد ان استمعت الى وجهات النظر المختلفة، اريد ان اصوت الى وجهة نظر معينة، اقتراح معين، ليس من المعقول ان يخرج هذا المجلس بدون الاتفاق على اقتراح معين والا بالحقيقة يكون فيه

عجز من هذا المجلس عن القيام بواجبه، فانا لا ارى في النظام الداخلي ما يمنع من اعادة التصويت اكثر من مرة الى ان يفز احد الاقتراحين بالاكثرية التي ينص عليها النظام وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: اذا اذن لي الاخوان، بان نصل الى نتيجة في هذا الموضوع حقيقة يا اخوان احترم كل الاجتهادات التي ذكرت وارجو عندما يقال اعطي او ما اعطي وصح او خطأ ان نلتزم بما جاء في النظام الداخلي، وليس الامر اكثر من انه هو احترام لكل اخ من الاخوان ولرأيه ويمكن ان نلتقي بالنهاية على نقطة واضحة دون تعقيد للامور، الكلمة الاخيرة اعطيها لرئيس اللجنة ثم نعود الى التصويت، والتصويت لا يوجد مثل ما قال الاستاذ ذوقان ما يمنع وليس هناك مشكلة وارجو انه نحن ليس الموضوع هو موضوع تسجيل نقاط، الموضوع هو الوصول الى حقيقة، استعمل المجلس بكل راحة كل الطرق التي ذكرت، الكلمة الاخيرة للاخ رئيس اللجنة ثم نعود للتصويت ولنبدأ ايضاً كما ذكر الاخوان بالتصويت على تنسيب اللجنة القانونية ثم الشيء الاخر متعالي التباس، السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع انه النقطة المثارة تتكرر لذلك اعتقد انها تستحق الصبر الى ان نصل الى نتيجة فيها يتعلق بما طرح في هذه الجلسة من اراء، النقطة الاولى انا اعتقد انها عسوة تشريعياً انه هل يصح ان تكون اكثرية نسبية؟ او اكثرية مطلقة؟ الواقع الاصل انه

هكذا من الأهل

المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد، المادة (٤٤ و ٤٥) اشترطت الاكثرية، واشترطت ان القرار حتى يصدر يجب ان يكون حائز على الاكثرية وجاء هذا النص ليقيد بنص الدستور، اكثورية الحاضرين اذن لا بد من اكثورية الحاضرين وارجو ان يحسم هذا بذهنتا لمرات مقبلة، لا بد من اكثرية واكثرية في الحاضرين، بعد ذلك يا اخوان في الدنيا الناس يبقوا يتحاوروا ساعات طويلة ويمكن يعيدوا الاصوات ليصلوا للاكثرية، لانه القرار يقول لا يمكن ان يصدر الا بالاكثرية، المادة (٤٥) فاذا قررت الاكثرية قبله فيما يتعلق بمشاريع القوانين بعدها اكثرية، الاقتراحات بعدها اكثرية والدستور قال اكثرية في الحاضرين اذن لا بد ان يبقى النقاش مستمرا لان نصل الى الاكثرية نحن امام حالة الان لا هذا اخذ اكثرية ولا هذا اخذ اكثرية، اذن مع الاحترام ولما قاله زميلي الذي اجله واحترمه معالي وزير الاشغال حقيقة نحن محسوم عندنا النص وعلينا ان نعيد التصويت، وواجبنا ان نعيد التصويت الى ان نصل الى الاكثرية لذلك اعود واقول نحن امامنا اقتراحين واحد اخذ اكثرية نسبية وواحد لم يأخذ اكثرية، المفروض ان نعيد التصويت حتى نرى ما يقرر المجلس في هذا الامر وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: هذا شيء طبيعي ان يعاد التصويت مرة اخرى حتى نصل الى نتيجة والرأي النهائي لكم، الحاضرون الان (٦٢) نعيد التصويت، تفضل دكتور نقطة نظام.

الدكتور علي الحوامدة: شكراً معالي

الرئيس، نقطة النظام انه فيه نواب جالسين في الخارج وهذه هي كتبهم واوراقهم وجاكتاتهم هنا، هربوا حتى لا يصوتوا ارجو استدعائهم، اما ان نصوت مع هذا الرأي او مع هذا الرأي.

سيادة رئيس المجلس: دكتور علي لو سمحت، النصاب مكتمل، اذا سمح لي الاخوان ليس هناك امر غير عادي، الامر عادي جداً ويمكن بحاجة الى صبركم شوي علينا الامر هو ان يعاد التصويت مرة ومرتين وثلاثة.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت في المشروع

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر: المادة (١١) كما وردت في المشروع.

المادة ١١

اذا تعلد تنفيذ اي عقد او التزام بسبب مراعاة احكام هذا القانون او اي امر او تكليف او تعليمات صادرة بمقتضاه او بسبب الامتثال لهذه الاحكام او اطاعتها فلا يعتبر الشخص المرتبط بهذا العقد مخالفاً لشروطه، بل يعتبر العقد موقوفاً الى المدى الذي يكون فيه تنفيذ العقد متعلداً ويعتبر ذلك دفاعاً في اي دعوى اقيمت او تقام على ذلك الشخص او اي اجراءات تتخذ ضده من جراء عدم تنفيذه للعقد او الالتزام.

قرار اللجنة القانونية:

المادة ١١ -

شطب عبارة (او اطاعتها) الواردة فيها حتى نصل الى نتيجة انتم اصحاب الرأي العدد الان (٦٣) نطرح الامر للتصويت، نطرح ما تقدمت به، الاقتراحات هم اقتراحين، الاقتراح الاول هو التصويت على تنسيب اللجنة القانونية، واضح، وبالوقوف من يؤيد تنسيب اللجنة القانونية وقوفاً؟

السيد الامين العام: ٣٣ من ٦٣

سيادة رئيس المجلس: ٣٣ من ٦٣

اذن ووفق على المادة كما وردت من اللجنة القانونية.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠ -

يوقف العمل باي نص او تشريع يخالف اي حكم من احكام هذا القانون والاوامر الصادرة بمقتضاه.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق

المجلس الكريم على المادة كما اقرتها اللجنة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر: المادة كما وردت في

المشروع.

المادة ١٢ -

تعتبر اي صلاحية تحول لاي شخص بموجب هذا القانون او اوامر الدفاع مضافة لاي صلاحية اخرى محولة اليه بموجب اي قانون او نظام اخر.

قرار اللجنة القانونية: موافقة كما وردت في المشروع.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣ -

يلغى قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وجميع انظمة الدفاع واوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه، وذلك اعتباراً من نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت في المشروع

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق

المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر: المادة كما وردت في

المشروع.

هكذا من الأفضل

المادة - ١٤ -

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.	المجلس الكريم على هذه المادة؟
قرار اللجنة القانونية: موافقة كما وردت في المشروع.	الجميع: موافقون
سيادة رئيس المجلس: هل يوافق	سيادة رئيس المجلس: القانون
هل يوافق	بمجموعه، هل يوافق المجلس الكريم عليه؟
	الجميع: موافقون
	(وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس

التعديلات على مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠

المادة «٢»

شطب هذه المادة وتعاد صياغتها بالنص التالي:

المادة - ٢ -

أ - اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طواريء تهدد الامن الوطني او السلامة العامة في جميع انحاء المملكة او في منطقة منها بسبب وقوع حرب او قيام حالة تهدد بوقوعها، او حدوث اضطرابات او فتنه داخلية مسلحة، او كوارث عامة او انتشار افة او وباء، يعلن العمل بهذا القانون بارادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

ب - تتضمن الارادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.

ج - يجب ان يعرض قرار اعلان العمل بهذا القانون على مجلس الامة خلال الخمسة عشر يوما التالية لاعلانه ليقرر ما يراه بشأنه بما في ذلك مدة العمل به.

واذا كان مجلس الامة منحل او غير منعقد فيعرض قرار الاعلان على المجلس في اول اجتماع له، واذا لم يعرض على مجلس الامة في الميعاد المشار اليه او عرض ولم يقره المجلس اعتبر اعلان العمل بهذا القانون منتهياً.

د - يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بارادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.

المادة «٣» الفقرة «أ»

تضاف كلمة (العادية) بعد عبارة (باحكام القوانين) الواردة فيها.

المادة «٤»

اولاً: الفقرة أ: تضاف كلمة (الوطني) بعد عبارة (الخطرين على الامن) الواردة فيها.

ثانياً: الفقرة ج: تعاد صياغتها بالنص التالي:

ج - تفتيش الاشخاص والاماكن والمركبات دون التقييد باحكام اي قانون اخر، والامر باستعمال القوة المناسبة في حالة الممانعة.

ثالثاً: الفقرة د: تعاد صياغتها بالنص التالي:

د - وضع اليد على الاموال المنقولة وغير المنقولة وتأجيل الوفاء بالديون والالتزامات المستحقة.

المادة «٥»

تضاف العبارة التالية الى اخرها (ويشترط فيها تقديم ان لا تزيد مدة نفاذ الاعلان عن ستين يوماً).

المادة «٧» الفقرة «د»

يستعاض عن عبارة (او محاولة ارتكابها) الواردة فيها بعبارة (او الشروع في ارتكابها).

المادة «٨»

شطب هذه المادة ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة «٨»

أ - يجوز لاي شخص جرى توقيفه او القبض عليه بموجب هذا القانون او اي امر دفاع، او جرى الاستيلاء او وضع اليد على ماله او مال موجود تحت اشرافه، او لاي صاحب مصلحة بالنيابة عن الشخص المذكور، ان يطعن بالامر الصادر بذلك لدى محكمة العدل العليا.

ب - على المحكمة ان تفصل في الطلب المذكور على وجه السرعة، ولا يحول القرار الصادر عن المحكمة برد الطلب دون اللجوء الى تقديم طلب جديد المرة بعد الاخرى طالما بقي الامر المطعون فيه قائماً.

المادة «٩»

شطب هذه المادة وتعاد صياغتها بالنص التالي

المادة «٩»

لكل من كلف باي عمل او اداء اي خدمة او تقديم اي مال ولكل من تم الاستيلاء على

هكذا من الأشهر